# جامعة * د. مولاي الطاهر * سعيدة

## كلية الحقوق و العلوم السياسية

## قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

## تخصص دراسات مغاربية


**مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر بعنوان:**

# الأمن القومي العربي و التحديات الراهنة


**من إعداد الطالب :**

- **محمد بخليفة بوزلة.**

**تحت إشراف الأستاذ:**

**– بلحاج هواري**


**لجنة المناقشة:**

**الأستاذ:** بلحاج هواري .....مشرفا مقررا.....جامعة سعيدة

**الأستاذ:** بن زايد أمحمد .....رئيسا.....جامعة سعيدة

**الأستاذ:** شاربي محمد .....عضوا مناقشا.....جامعة سعيدة

***السنة الجامعية: 2016/2015***

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي هداني لهذا و ما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله، أحمده حمدًا كثيرًا على عونه و على إتمام نعمته و على لطفه و يسره، فليس عندي شيء، و لا من شيء و لا لي شيء، فالفضل لله وحده، و الصلاة والسلام على المصطفى الذي لا نبي بعده، أما بعد:

أشكر الله الذي بنعمته تتم الصالحات و لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر و أرقى كلمات الامتنان إلى كل من ساهم في إثراء معارفي من أولى خطواتي في التعليم إلى آخر خطواتي في الجامعة.

كما يطيب لي أن أتقدم بوافي الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل التي ساهم بالقسط الكبير في الوقوف معي جنبًا إلى جنب في إنجاز هذا العمل "***الأستاذ بلحاج هواري***".

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بمناقشة هذه المذكرة، وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل.

إضافة إلى جميع الأساتذة و أفراد العائلة دون أن أنسى الأصدقاء و الزملاء.

**ب. محمد**

# إهـــداء

إلى الذي بفضله رعاني و على الخير رباني، و إلى طريق المعالي هداني،

إلى الذي لم يدخر جهدا في سبيل توجيهي و تعليمي ...

الذي علمني دوما أن أكون في المستوى مهما الأمر علي التوى.

*أبي الفاضل *

إلى التي حملتني كرها و وضعتني كرها ... إلى التي مهما فعلت

فلن أرد لها أقل قليل من جميل ما صنعت و جليل ما قدمت لأجلي.

*أمي الغالية*

إلى كل أولئك الذين لهم علينا حق، ولنا عليهم حق في هذه الحياة، والديا اللذان ربياني و أفراد عائلتي زوجتي الغالية و أبنائي.

إلى أولي العزم الذين يحملون شموعا لتنير الطريق، بل نحسبهم

شموعا تحترق لكي تضيء.

*إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة باكورة أعمالي* .

ب- محمـــد

## الفهرس العام:


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ***مقدمة عامة*** | 5 |
| ***الفصل الأول:*** **التأصيل النظري لمفهوم الأمن** | |
| ***المبحث الأول:*** مفاهيم الأمن | 11 |
| ***المطلب الأول:*** مفهوم الأمن | 11 |
| ***المطلب الثاني:***التطور التاريخي لمفهوم الأمن | 14 |
| ***المطلب الثالث:*** *خصائص الأمن* | 16 |
| ***المبحث الثاني:*** *أبعاد و مستويات الأمن* | 18 |
| ***المطلب الأول:*** أبعاد الأمن | 18 |
| ***المطلب الثاني:*** مستويات الأمن | 24 |
| ***المطلب الثالث:*** آليات الأمن | 30 |
| ***المبحث الثالث:*** الأطر النظرية في الدراسات الأمنية | 31 |
| ***المطلب الأول:*** الأطر النظرية الكلاسيكية | 32 |
| ***المطلب الثاني:*** الأطر النظرية الحديثة | 34 |
| ***الفصل الثاني:*** **تحديات الأمن القومي العربي** | |
| ***المبحث الأول:*** التحديات السياسية و الأمنية | 38 |
| ***المطلب الأول:*** القطرية و انعكاساتها | 38 |
| ***المطلب الثاني:*** بنيوية النظام العربي | 39 |
| ***المطلب الثالث:*** الصراعات العربية-العربية | 40 |
| ***المبحث الثاني:*** التحديات الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية | 41 |
| ***المطلب الأول:*** التحديات الفكرية الثقافية | 41 |
| ***المطلب الثاني:*** التحديات الاقتصادية | 42 |
| ***المطلب الثالث:*** التحديات الاجتماعية | 45 |
| ***المبحث الثالث:*** *التحديات الخارجية للأمن القومي العربي.* | 46 |

| | |
|---|---|
| ***المطلب الأول:*** التحدي الإسرائيلي. | 46 |
| ***المطلب الثاني:*** المد الشيعي الإيراني | 47 |
| ***المطلب الثالث:*** التحول الديمقراطي | 49 |
| ***الفصل الثالث:*** **مصادر التهديدات الأمنية للأمن القومي العربي** | |
| ***المبحث الأول:*** *مقومات الوطن العربي* | 54 |
| ***المطلب الأول:*** الحدود الجغرافية للوطن العربي | 54 |
| ***المطلب الثاني:*** البعد الإثني و القبلي و الديني | 56 |
| ***المبحث الثاني:*** التهديدات العابرة للحدود | 58 |
| ***المطلب الأول:*** الجريمة المنظمة | 58 |
| ***المطلب الثاني:*** الهجرة الغير شرعية | 71 |
| ***المطلب الثالث:*** الإرهاب | 80 |
| ***المبحث الثالث:*** *التنافس الخارجي على المنطقة العربية* | 91 |
| ***المطلب الأول:*** المشروع الأمريكي | 91 |
| ***المطلب الثاني:*** المشروع الأوربي | 96 |
| ***المطلب الثالث:*** المشروع الإسرائيلي | 99 |
| ***المبحث الرابع:*** الآليات العربية لمواجهة التحديات و التهديدات | 104 |
| ***المطلب الأول:*** التعاون و التكتلات العربية الأمنية | 104 |
| ***المطلب الثاني:*** إصلاح جامعة الدول العربية | 108 |
| ***المطلب الثالث:*** تطوير عمليات التكامل الإقليمي | 110 |
| ***خاتمة*** | 112 |
| ***قائمة المصادر و المراجع*** | 114 |
| ***الفهرس العام*** | 121 |

# مقدمة عامة

**مقدمة:**

إن ما شهده العالم عموماً – خلال فترة البحث – و الوطن العربي خصوصاً من تحولات إستراتيجية كبرى دعت إلى إعادة دراسة مصادر تهديد الأمن القومي العربي من جديد فلقد أدى التغير في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن إلى تغييرات عميقة في مفهوم الأمن القومي العربي بمستوياته المختلفة، مما استدعى إعادة صياغة أسسه و ركائزه و الوحدات المكونة له، و كذلك سبل مواجهة التهديدات و المخاطر التي تغيرت أيضاً أسبابها، حيث أن نظرية الأمن القومي في العلاقات الدولية تقوم على دعم قوة الدولة بما يحافظ على سلامة أراضيها و استقرار مجتمعها و صون سيادتها و استقلالها، فمصطلح الأمن القومي لا يعني الأمن الإيديولوجي بقدر ما يعني الأمن الجماعي أو الأمن الشامل فقوة الدولة ليست هي قوتها العسكرية فقط بل قوتها هي على مختلف الأصعـدة السياسيـة و الدبلوماسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العلمية و التكنولوجية.

**1- أهداف الدراسة:**

لقد كان لتعاظم الدور الذي يلعبه الأمن القومي العربي بالغ الأثر و ذلك باعتباره وحدة أمنية واحدة غير قابلة للتجزؤ أمام القضايا و التهديدات الأمنية المحتملة للأمن القومي العربي و ذلك لاتصافها بالحركية و التجدد الدائمين مما يؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة تؤثر على الأمن القومي العربي الذي بدوره تمتد أثاره على الأمن العالمي و ذلك نظرا للموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله المنطقة العربية على الخارطة الأمنية العالمية و هذا ما حفز الدراسات على الاستمرارية.

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتباين بين الذاتية و الموضوعية.

- **العلمية:** و تتمثل في تكوين رصيد علمي حول الأمن و الأمن القومي العربي و تحليل واقع ما يعانيه الأمن القومي العربي من تهديدات، بالإضافة للإسهام و لو بالقليل في سد الفراغ الذي تعاني منه الدراسات الأكاديمية في الجانب الأمني خاصة الأمن القومي العربي

بالأخص مكتبة جامعة الدكتور مولاي طاهر (سعيدة)، و التعرف على الكتاب العرب المهتمين بدراسة ظاهرة الأمن القومي العربي.

- **العملية:** معرفة الواقع الحقيقي لهذه الظاهرة الأمن و الأمن القومي العربي، و التعرف على خصائص و أبعاد و مستويات الأمن و مقومات و معايير الأمن القومي العربي بالإضافة إلى التعرف على أهم التهديدات التي تؤثر على الأمن القومي العربي، و معرفة الآليات و الجهود العربية و الدولية الواجب إتباعها لمجابهة هذه التهديدات.

**2 -أهمية الدراسة:**

- يعتبر الأمن من المواضيع المثيرة للنقاش في العلاقات الدولية نظرا لأهميته فهو الغاية المنشودة سواء الأمن القومي أو الإنساني، يتعامل معه الأفراد و الدول بنفس القدر لأنه محور التنظيم، و يمكن أن نقول أنه نقطة أو مركز يمتد إلى عدة أبعاد، كما أن قضايا الأمن متجددة و هي صفة تتمثل بالحركية و التجدد.

**3 -مبررات اختيار الموضوع:**

أ) **المبررات الذاتية:**

التطلعات الشخصية للدراسات الأمنية و الإستراتيجية في العلاقات الدولية، خاصة المنطقة العربية باعتبارها منطقة حيوية بالنسبة لكثير من الفواعل الدولية و هذا ما أدى إلى زيادة اهتمام مراكز الدراسات و البحوث الإستراتيجية.

**ب) المبررات الموضوعية:**

و من أسباب دراسة الموضوع هو تتبع المسار التاريخي لمفهوم الأمن و تحوله من أمن صلب ذو أبعاد عسكرية إلى أمن مرن ذو أبعاد شاملة، و هذا ما يدعو لدراسة بعض المتغيرات التي تؤثر في الدول العربية و سياستها الخارجية و الداخلية بصفة خاصة في و العلاقات الدولية بصفة عامة.

**4 -الإشكالية:**

تعتبر المنطقة العربية مشهدا حاليا للعديد من التهديدات على كافة المستويات، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى وضع العديد من الخطط و الآليات، و بالتالي تتمثل الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث فيما يلي:

- إلى أي مدى تمثل التهديدات الأمنية تحديات للوطن العربي؟ و ما هي آليات مواجهتها؟ و هل اتساع مفهوم الأمن أدى إلى التغير من طبيعة هذه التحديات؟

و انطلاقا من هذه المحددات نتساءل إلى أي مدى وفقت الحسابات الأمنية العربية في التفاعل عبر المنظمات الفوق قومية خاصة جامعة الدول العربية، و معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي العربي سنة 1950 ما تزال معطلة أو مغيبة؟ و ما هي خياراتها الإستراتيجية في مواجهة التحديات الأمنية و المستجدات الدولية الراهنة؟

**5 -أدبيات الدراسة:**

لقد اهتمت العديد من الدراسات بموضوع الأمن القومي العربي من الناحية النظرية أو التطبيقية لما له من تأثير على جميع الدول العربية و الاطلاع على بعضها جعلنا نحيط بجوانب عديدة من هذا الموضوع و من بين الدراسات نذكر ما يلي:

1) خير الدين العيب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة (مذكرة لنيل ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995) و التي تناولت في السياق التاريخي في تطور مفهوم الأمن في ظل التحولات الدولية، و أهم التهديدات الأمنية في حدود البحر الأبيض المتوسط.

2) دهام محمود دهام الغزاوي، الأقليات و الأمن القومي العربي، الصادر عن دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، و الذي تناول مفهوم الأمن القومي العربي و الأقليات، موروث استعماري و الصهيوني و دوره في تغذية مشكلة الأقليات في الوطن العربي، دول الجوار و آليات التدخل في مسائلة الأقليات.

3) منيرة بلعيد، الديناميكيات الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمين كفاعل في المنطقة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع و آفاق" تنظيم جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة، 2008، و التي تناولت أهم الديناميكيات الجديدة المتخذة للتقليل من التهديدات الأمنية في الإقليم المتوسطي و إبراز دور الجزائر الأمني كفاعل في منطقة متوسطية.

4) حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية، في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني " الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع و آفاق" تنظيم جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة، 2008، و التي تناولت مفهوم الأمن في نظرية العلاقة الدولية و أهم التهديدات البارزة في ظل هذه التطورات.

5) هشام محمود الأقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر، الصادر عن مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، و الذي تناول مفهوم الأمن القومي و المصلحة القومية، مفاهيم و أبعاد الأمن القومي، أساليب الدعاية الصهيونية و قضية النزاعات الحدودية.

6) فتيحة بن يدة و عائشة بن قمار، تحديات الأمن الإنساني في الوطن العربي (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي طاهر، سعيدة، 2011، و التي تناولت السياق التاريخي لمفهوم الأمن و الأمن الإنساني، أبعاد الأمن الإنساني و مفاهيم أخرى مرتبط فيه، أثار نهاية الحرب الباردة على التحول مفهوم الأمن و ما هي المجالات التي يختص الأمن القومي العربي بمعالجتها.

**6 -حدود الدراسة:**

- تهيم هذه الدراسة من حيث الإطار المكاني بمنطقة جغرافية معروفة المعالم، و هي الوطن العربي الذي يمثل جميع الدول العربية كبيرها و صغيرها و المتواجدة في كل من قارتي إفريقيا و آسيا و التي تندرج تحت ثلاث تسميات هي دول المغرب العربي و دول المشرق العربي و دول الخليج العربي.

- أما من ناحية الإطار الزماني، فإن هذه الدراسة تشمل التطور التاريخي لظاهرة الأمن القومي العربي، و أهم التهديدات الأمنية التي تعرض لها الوطن العربي مرورا بتطوره التاريخي خاصة بعد حصول دوله على استقلالها السياسي.

**7 -مناهج الدراسة:**

اعتمدنا في دراسة بحثنا على مجموعة من المناهج تمثلت في:

-**المنهج المقارن:** و يعود اعتمادنا عليه باعتباره منهج قائم على مبدأ الاستخدام التحليلي المتوافق أي مع إمكانية استخدام مناهج أخرى معه، كما جاء الاختيار وفقا لطبيعة

الموضوع محل الدراسة و الذي يتطلب إجراء مقارنات بين المفاهيم و النظريات و مقارنتها مع مختلف الفترات التي مرت بها العلاقات العربية – العربية لفهم أوسع لظاهرة الشراكة و التعاون في المجال الأمني بين الدول العربية و ما مدى استخدام الإطار الفوق قومي ممثلا في جامعة الدول العربية.

-**المنهج التاريخي:** هو أسلوب يعتمد على الملاحظة و لا يقف عند مجرد الوصف و التحليل و التفسير لمعرفة الحقائق بل الفائدة منه من خلال تتبع مراحل تطور الدراسات النظرية و الفكرية و محاولة تحليل مختلف الاتجاهات التي شكلت مفهوم الظاهرة الأمنية و تحدياتها و مصادر تهديدها.

-**المنهج الوصفي:** و هو منهج تزداد الحاجة إليه لتفكيك جوانب العلاقة التفاعلية بين التحولات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة و المستجدات و المتغيرات الراهنة التي أدت إلى تحولات جوهرية و راديكالية في فهم الدراسات الأمنية، و هو ضروري خاصة عند تحليل و وصف البيئة الأمنية الدولية، أي أن الدراسة لا تتم بمعزل عن النظام الدولي.

## 8 -صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا أثناء إعداد بحثنا هذا عدة صعوبات أهمها:

-عدم وجود مراجع متخصصة في دراسة الأمن القومي العربي ذلك لأن مجمل الدراسات تهتم بتشخيص ظاهرة الأمن بصفة عامة أو تتحدث في أغلب الأحيان عن منطقة الشرق الأوسط في مجال الأمن القومي العربي، و احتواء مجمل الكتب تقريبا على نفس المعلومات فيما يتعلق بالموضوع، بالإضافة إلى مشكلة ضيق الوقت خاصة بالنسبة للطلبة الذين لديهم التزامات مهنية و عائلية و ضرورة التوفيق بين متطلباتها.

# الفصل الأول:

## التأصيل النظري لمفهوم الأمن

## المبحث الأول: ماهية الأمن.

### المطلب الأول: مفهوم الأمن.

#### 1 -لغويا:

الأمن لغة من فعل "أمن" – "أمان" و الأمانة بمعنى، و قد أمن من باب فهم و سلم و "أمانا" و "أمنة" و "أمنه" غيره من "الأمن" و "الأمان" و الإيمان التصديق و الله تعالى "المومن" لأنه "أمن" عباده من أن يظلمهم و "الأمن" ضد الخوف و "الآمنة" الأمن كما مر و منه قوله تعالى "أمنة نعاسا"[1].

و "استأمن" إليه دخل في أمانه و منه قوله تعالى " و هذا البلد الأمين" [2] سورة التين آية (03) و تقول منه "أَمّنَ" فلان "تأمينا"[3]

و هو في العادة اطمئنان النفس و زوال الخوف في قوله تعالى " الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف" [4] سورة قريش آية ( 04)، و بخلاف أمن المواطن فالأمن متعلق بـ"أمن الدولة" و المرتبط بفكرة السلطة، فالأمن لطمأنينـــة النفـــس و زوال الخوف فهو مرتبط بالإنسان و هو الحاجة الأولى و المطلب الدائم له.[5]

و خلاصة القول فإن معاني الأمن تدل على الثقة، الطمأنينة، التصديق و غيابه و فقدانه يؤدي إلى الاضطراب و فقدان الثقة بالنفس و الريب و الضعف و العجز فهو مطلب و حاجة إنسانية متعلقة بحياة الأفراد و الجماعات و الشعوب و الأمم.

**و في اللغة الأجنبية:**

ترجع الكلمة الانجليزية (security) إلى أصلها اللاتيني (securitas – securus) و هي مستنبطة من الكلمة المركبة من (sine) و (cura) حيث (sine) بدون (without) أما (cura) أو (curio) فتعني اضطراب و خوف (troubling) أو الألم (pain) أو القلق (anxiety) أو الحزن (sorrowand grief)...إلخ.[6]

---

[1] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية: 154.
[2] القرآن الكريم، سورة التين، الآية: 03.
[3] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ط1، دار الكتب العربية، بيروت، 1976، ص ص: 26، 27.
[4] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية: 04.
[5] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص: 199.
[6] صليحة كبابي، مجلة العلوم القانونية و الإدارية و السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص: 211.

و الخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل (global threat) و تضمن التهديد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.[1]

فكلمة (securitas) تعني الحرية و التحرر من الخوف و القلق و الحزن و الألم....

أما "شيشرون" فاستعمل كلمة (securitas) للتعبير عن الحرية و سلامة و استقرار العقل من أي خلل و عرف بمعنيين:

- الأمن كشرط لتوفير بيئة آمنة للأفراد.

ديمومة الأمن و حماية الأفراد ضد التهديدات و تحررهم من الشك و وقوع التهديد.

- الأمن وسيلة لتوفير بيئة آمنة.

كوسيلة للحفاظ على القوة و المكانة و تحقيق الحماية و ضمان و تأكيد لها.[2]

و استعملت كلمة الأمن في الفترة الأوغستينية للدلالة على ضمان الأمن من كل شك أو واجب.[3]

**2 -اصطلاحا:**

انطلاقا من تصور المفكر بوزان في مؤلفه (الإنسان، الدولة و الخوف) لاثنا عشر تعريفا متضاربا لمفهوم الأمن يتضح لنا مدى صعوبة صياغة تعريف شامل للأمن و هذا راجع لاختلاف البيئة الأمنية و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل المؤثرة في الساحة الدولية.

و يرى (Barry Buzan) الأمن من منظور العمل على التحرير من التهديد، أي قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.

و حسب دائرة المعارف البريطانية هو: "حماية الدولة من خطر القهر على أيدي أجنبية".

---

[1] زكريا حسين، الأمن القومي، على الموقع:
http://www.islam.online.com/arabic/mafaheem/2000/article/2/html

[2] معجم oxford

[3] Dilon michael, politics of security: towards a political philosophy, london and new york, roudledge, 1996, p: 121.

و عرفه أرنولد وولفرز (Arnold Wolfers): "بأنه من الجانب الموضوعي يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية (الموجودة) أو من جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم".[1]

بينما عرف وايفر (Waever) الأمن تعريفا تخصصيا باعتباره هو الأمن المجتمعي حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر الكونية العابرة للحدود و غيرها من الظواهر التي تهدد هوية المجتمعات كظاهرة العولمة.[2]

و يرى (Libemane) أن الأمة تكون آمنة حينما لا تواجه خطر التضحية بقيمها الأساسية " كي تتفادى الوقوع في صراع أو حرب مع خصومها".[3]

و يقول (Bilami) أن الأمن في حد ذاته هو تحرر نسبي من الحرب، متزاوجا مع توقع عال نسبيا للهزيمة لأي حرب متوقعة، كما ينظر للشعب كونه مرجعا أوليا مقارنة بالدولة.

أما من وجهة نظر هنري كسينجر (Hanry Kissanjer) وزير الخارجية الأمريكي السابق، فالأمن يعني أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه الحفاظ على حقه في البقاء و يمكن إجمالا القول بأن الأمن يعني حماية الدولة و حرمة أراضيها و سيادتها و استقلالها السياسي.[4]

و يرى العلماء أن حاجة الانسان للأمن تدفعه إلى استكشاف البيئة المحيطة به للتعرف عليها و التفريق بين النافع و الضار فيها من أجل تلبية حاجياته في كافة المجالات.[5]

و لكون مفهوم الأمن متضارب بين الغموض و الوضوح.

فهنالك مفهوم ضيق و محدود للأمن و يتضمن:

---

[1] Wolfers Arnold (1952), national security as an ambiguous symbol, dans wolfers (arnold) (discord and collaboration baltimora jhons hpkins university press, 1962, p p: 147, 165.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، الجزائر، 2005، ص ص: 24، 25.

[3] ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشودة في إفريقيا: التحولات الديمقراطية و السياسية العامة، مصطفى مجدي كامل، ط1، دار أمين للطباعة و النشر، القاهرة، 2005، ص ص: 103، 104.

[4] مطبوش الحاج، الأمن القومي و نظام الأمن الجماعي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، 2005.

[5] العايب لحسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية و مصالح الدول الكبرى (1945-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص ص: 12، 13.

- الإجراءات الخاصة لتأمين الأفراد من المخاطر.
- تهيئة الظروف المحيطة إشباعا لاحتياجات الأفراد الأساسية و التكميلية.
- ضمان حرية و استقلالية القرار السياسي.

أما المفهوم الواسع للأمن فهو الذي يحيط بالبعدين الداخلي و الخارجي، و يتضمن:

- تحقيق الاستقلال السياسي للدولة و سلامة أراضيها.
- تأمين الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الداخلي.
- الحفاظ على كيان الدولة و المجتمع من التهديدات الداخلية و الخارجية.
- تأمين المصالح الحيوية للدولة و تهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق الأهداف و الغايات.[1]

**المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الأمن.**

يرجع تاريخ استخدام مصطلح الأمن القومي National Security إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1947، و من ثم شاع استخدامه في حقل العلـوم السياسيـــة

و مع بداية الحرب الباردة كان المفهوم الأمني مركز و مقتصر على الجانب العسكري حيث تم اهمال جوانب أمنية أخرى غاية في الأهمية كالشق الاقتصـادي و الاجتماعي حيث شهدت هذه الفترة سباق جنوني للتسلح التقليدي و النووي بين القوتين العظمتين، كاد أن يتطور إلى حرب نووية مدمرة في سنة 1962 (أزمة الصواريخ الكوبية)، و كان سببا لاندلاع العشرات من النزاعات في أوربا و افريقيا و آسيا (حرب الكوريتين).

فكان الأمن في هذه الفترة يهدف لخدمة مصلحة الدولة لا غير بعيدا عن الاهتمام بالفرد كأساس للمجتمعات و الأمم.[2]

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغة تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، الكويت ، ص: 11.

[2] تاجي الطارق، مفهوم الأمن بين الفرد و الدولة: دراسة في تطور مفهوم و مجال الأمن، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

و هذا ما جعل الكثير من الباحثين يركزون على الجانب العسكري في تعريفهم للأمن القومي، إلا أن هذا الطرح وجهت له عديد الانتقادات لتجاهله منظورات أخرى غاية في الأهمية .

و مع التحولات و التغيرات التي شهدها المجتمع لفترة ما بعد الحرب الباردة التي كانت مؤسسة لطروحات أخرى حيث تشعبت مفاهيم الأمن لتتناول أمن المواطــن و أمن الجماعات و الشعوب، و من هذا المنطلق صنف الأمن في مجموعتين أساسيتين:

- الأمن الصلب (الخشن):

و يعني الأمن التقليدي الدفاعي الذي يركز على عسكرة الدول ضد المخاطر الخارجية و الحروب الأهلية " و الذي تبلور باختلال موازين القوى بين الدول و ذلك لعدم حيازتها على أسباب القوة المتمثلة في قدراتها الدفاعية الغير قادرة على التعامل مع تهديدات البيئة الأمنية الغير آمنة التي توجد فيها خاصة إذا ما اقترنت بصراعات حدودية أو منافسات إقليمية لبسط الهيمنة و النفوذ في المناطق الحيوية من العالم.

- الأمن الناعم (Soft):

نعني به أمن الناس في حياتهم بصفة عامة و في هذا الصدد صدر تصنيف للأمم المتحدة عبر برنامجها الإنمائي (U.N.D.P) عنوان للأمن البشري الذي يعني الأمـن الشامــل و الجماعـــي كالأمن الغذائي و الأمن المائي و الأمن الثقافي و السياسي إلى الأمن الطاقوي و التقني.[1]

وقد حددت دراسة بحثية فنلية تهديدات الأمن الناعم و المتمثلة في:

**المخاطر الفردية:** كتعرض عدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم أو الأمراض.

**المخاطر المجتمعية:** مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد مثل انتشار الأوبئة و المشاكل البيئية.

**التهديــدات العابرة للحــدود:** مثل مشاكــل الهجرة الغيــر الشرعيــة و اللاجئـــين و الجريمة المنظمة و الإرهاب.[2]

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغة تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، الكويت، ص: 12.
[2] عدنان السيد حسين، مفهوم الأمن في إطاره العلمي، ص: 05.

**المطلب الثالث: خصائص الأمن:**

انطلاقا من كون مفهوم الأمن من أهم المواضيع و القضايا الراهنة على الساحة الدولية فإنه يتميز بصفات و ميزات و خصائص عن باقي المفاهيم، لعل أبرزها ما يلي:

**أولا: الخاصية الديناميكية:**

من الصفات التي يتصف بها الأمن سمة التغيير، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان و المكان و وفقا لاعتبارات داخلية و خارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف و يرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع و المعطيات، و هذا ما ينفي عنه خاصية الركود و الجمود، فقديما كان مرتبطا بالدولــة التي ترى أن مصدر تهديدهــا هو العدو الخارجــي الواضح و المحدد. [1] و لكن مع نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة تحولات رافقت تطور النظرة الليبرالية للعلاقات الدولية و التي أدت إلى تغيير في مفهوم الأمن ليصبح أمنا إنسانيا بالدرجة الأولى، و بذلك أخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور، تتسم بالتغيير السريع و الدائم و التكيف الايجابي معها ليصبح ظاهرة متطورة تتجلى في مختلف مظاهر التنمية و حقيقة نسبية في ظل سباق التسلح النووي الواسع (مرتبطا بأمن الدولة و مجموعة الدول و المجتمع البشري بشكل عام و مرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المجتمع على تطويق مظاهر الصراع و تحقيق التضامن الاجتماعي و تحقيق التقدم و الرفاهية و الازدهار.[2]

**ثانيا: النسبية:**

إن سعي الدولة المعاصرة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية و المتمثلة في مجموعة الوحدات السياسية (الدول) و الوظيفية كالمنظمات الدولية. فقد يكون أمن دولة معينة ذو طابع إقليمي أو دولي و عليه يظل مفهوم الأمن متغيرا باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية و ثم أصبح الأمن مسألة نسبية بامتياز، و عليه فامن الدولة

[1] خالد معمر، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008/2007، ص: 31.

[2] أحمد شوقي الحنفي، الأمن القومي: دراسة في الأصول و المفاهيم، مجلة المنار، عدد 04، 1998، ص ص: 34، 39.

هو أمن الدول الأخرى، أي أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين و لكنها من النادر ما تحقق أمنها في جميع المجالات و بمستويات عالية جدا مما يجعل الأمن أمرا نسبيا.[1]

ثالثا: الانعكاسية:

و يتمثل في الهدف المنشود من وراء سعي الدولة لتحقيق أمنها للحفاظ على مصالح و قيم معينة بحيث يعتبرها تهديد هذه الأخيرة تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها و أفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة: أي أن الدولة بضمانها لأمنها و أمن مواطنيها فهذا يدل على استمرارية قيمها و مبادئها و مصالحها، فزوال الأفكار و القيم حتمية لزوال الدول و مثال الاتحاد السوفياتي و استمراره في الدفاع عن نفسه و بقائه و استمرار فكره الشيوعي- الاشتراكي و بزواله زالت تقريبا أفكاره و هذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية (أمن الدولة، أمن قيمها و مصالحها).[2]

و بناءا لما تقدم ذكره فإن الأمن ظاهرة تساير و تواكب و تتكيف مع التطورات الحاصلة في شبكات العلاقات الدولية، و قديما كانت الدول ترى في العدو الخارجي المصدر الوحيد المهدد لكيانها و مع بداية الحرب الباردة و نظرا لجملة من العوامل التي أدت في نهاية المطاف إلى ظهور مفهوم جديد للأمن و هو الأمن الإنساني.

## المبحث الثاني: أبعاد و مستويات الأمن.

### المطلب الأول: أبعاد الأمن.

#### أولا: البعد السياسي:

نظرا لارتباط مفهوم الأمن بدلالات و أبعاد سياسية حيث أصبحت الدولة تستعمله لتحقيق أهدافها السياسية الكبرى كحماية الكيان و صيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية و التهديدات الداخلية، أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن الأهداف

[1] خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص: 27.

[2] أحمد الرشيدي و آخرون، المدخل إلى العلوم السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003، ص: 11.

السياسية الخارجية بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسية في السياسة الدولية.[1]

فالبعد السياسي مهم لتحقيق الفرد استقلاليته في اختيار ممثليه و تكريس المشاركة السياسية سواء أكانت أحزابا أم جماعات ضاغطة أو جمعيات سياسية كما يؤسس لقواعد حقوق الإنسان بعيدا عن الإكراه أو العنف (الدول الغربية)، فالأمن السياسي لا يتهدد بظاهرة الإرهاب الدولي و الإجرام بقدر ما يكون مهددا من طرف سلطات الدولة التي تلجأ إلى الإجراءات التعسفية للبقاء مسيطرة على الحكم (حالة بعض الدول العربية)، فيعيش الفرد في خوف و رعب دائم لغياب سلطة القانون و القضاء الغير عادل مما يجعل من الدولة تهديد الأمن في ذاته.[2]

**ثانيا: البعد الاقتصادي:**

و يعني البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته توفير المناخ الملائم للنمو الاقتصادي الواجب تحقيقه حفاظا على استقرار البلد من المخاطر الاقتصادية المهددة لأمنه.

و هذا ما ذهب إليه "جوزيف سي ناي" بحيث أن الدول تقوم بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد،[3] حيث أصبحت الأزمات الاقتصادية تهدد الكثير من الدول نتيجة حركية رؤوس الأموال على المستوى الدولي، خاصة الأسواق الآسيوية الأمريكية و الأوربية و اليوم هناك قناعة لدى الاقتصاديين بأن هذه الأخيرة لها لم تعد أبعاد الأمن محصورة على القضايا العسكرية و لا الدولة مرجعية مطلقة للأمن و لا مصدرا رئيسيا للتهديد، بل صارت قادرة على التأثير في الشؤون الدولية بشكل مباشر في بقاء شعوبها بأكملها و على رفاهيتها، حيث أدى انتهاء الحرب الباردة إلى إزالة خطر حصول تصعيد نحو المواجهة، و صار أمرا

[1] عبد المنعم المشاط، تحليل ظاهرة الأمن القومي، مجلة استراتيجيا، عدد 52، 1986، ص: 37.
[2] حموم فريدة، الأمن الانساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة لنيل شهادة الماجستير.
[3] أحمد ثابت، الأمن القومي العربي: أبعاده و متطلباته، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 196، بيروت، 1995، ص: 167.

نادرا أن نجد صراعا بين دولتين على الأقل عندما يتصرف الطرفان بمبادرة قومية صرفة.[1]

بينما أصبحت الأزمات الاقتصادية هي السمة الأكثر تهديد لعالم ما بعد الحرب الباردة حيث أصبحت الحركة التي تميز المحيط المالي لها آثار فورية على المحيط الحقيقي أي أنها تؤثر سلبا و إيجابا على المستهلك و على النمو الاقتصادي نظرا لاتساع فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول... و هذا ما وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سلطة دولة أخرى.[2]

و يتضمن الأمن الاقتصادي عدة عناصر أهمها:

- القدرة على توفير سبل التقدم و خلق الثروة و تحقيق الرفاهية و إشباع الحاجات.
- التسيير العقلاني للموارد البشرية و المادية.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة تفاديا لحالة الصدام الدولي.
- خلق تكامل اقتصادي بين الدول و المنظمات و المؤسسات الدولية.

فتوفر الحد الأدنى من هذه العناصر الموفرة للمناخ الاقتصادي يجعل اللجوء إلى السلوك العنيف خيارا غير عقلانيا و هذا ما ذهب إليه "جون برتون" في تحليله الذي يعتقد فيه بأن اللجوء نحو السلوك العنيف ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية.[3]

**ثالثا: البعد العسكري:**

يشهد عالم ما قبل الحرب الباردة هيمنة البعد العسكري في السياسات الأمنية للدول تمثلت في حشد الوسائل و القدرات العسكرية و تكوين الأحلاف العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء أكانت تقليدية أو نووية، و عليه فقد اعتلى هذا البعد سلم ترتيب الأولويات، في حين احتلت المظاهر و الأبعاد الأخرى مراتب ثانوية حيث تهدف الدول إلى مضاعفة

[1] أكرام بركان، الأبعاد الأمنية في نظرية العلاقات الدولية، الموقع الالكتروني: ikramika.maktoobblog.com

[2] SaidHadadi, politicalsecurisation and democratition in the maghreb : ambiguous discoures and find- tunning practices for securityparthnership, institute of europe and studies, universities of california, london, 2004, p : 15.

[3] حمدوش رياض، تطور مفهوم الامن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص: 171.

قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية كحصانة و حماية لمصالحها الحيوية و كيانها المادي في الوجود.

فالعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدرة القوة من حيث العدد (القوة البشرية و الأسلحة) و من حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما تتضمن تلك الإجراءات للدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل الأحلاف العسكرية سواء أكانت دائمة أو مؤقتة.[1]

**رابعا: البعد الثقافي:**

بدأ التركيز على البعد الثقافي للأمن من خلال بروز ظاهرة العولمة و ما ذهب إليه المفكر هنتفتون في أطروحته صراع الحضارات حيث يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة.

حيث كان لظهور نظريات ثقافية (نهاية التاريخ – صراع الحضارات) و التي تقوم على تمجيد الأنا و إلغاء الآخر و هذا ما يؤثر على البشرية جمعاء بإحلال منطق النزاع و الصراع على منطق التعاون و العداء عوض الحوار بين شعوب العالم.[2]

و يتمثل الأمن الثقافي و الإثني في مدى تمتع الأفراد و الجماعات و الأقليات بممارسة ثقافتهم و شعورهم بالأمان اتجاه هويتهم و ثقافتهم و هذا الأخير مهدد بدوره بإعادة إحياء التمييز العنصري و بظاهرة الإقصاء و بالأعمال الإرهابية التي تستهدف عرقلة الديمقراطيات و التحول، فالهجرة مثلا تخلف جماعات إثنية و عرقية داخل المجتمعات المستقبلة.[3]

**خامسا: البعد النفسي:**

[1] طارق رادف، الاتحاد الأوربي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005/2004، ص ص: 14، 15.
[2] طارق تاحي، مرجع سبق ذكره، ص: 48.
[3] حموم فريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

هو حالة شعورية تجد الدولة نفسها بمنأى عن تهديد في الوجود و البقاء و لذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد و المجتمعات و لا يكون إدراك لمفهوم الأمن إلا في إطار سياقات انفرادية و ليس ضمن مسارات مشتركـــة أو جماعيــة و هذا ما أشار إليه كوفمان(Kaufman) في كتاباته حيث يرى أنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن و الدراسات الأمنية إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان لتضمينها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمـــن استمـــال إلى عالم من الخـــوف و التهديد.[1]

فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية تهديد أمني، فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب و إنما تسعى دائما إلى تحقيق تفوق نتيجة الشعور بالخوف و انعدام الثقة في العلاقات الدولية الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة.[2]

**سادسا: البعد البيئي:**

هو كل ما يوفر التأمين ضد أخطار البيئة، خاصـــة التخلص من النفايـــات و مسببات التلوث حفاظا على الأمن، و يتحقق ذلك من خلال التعامل الصحيح مع البيئة الطبيعية للإنسان و من حوله بحيث لا تؤدي إلى اضطرابات بيئية بإمكانها أن تؤذي السكان الأشد فقرا في أي مجتمع.[3]

حيث يعرف عالمنا حاليا تدهورا بيئيا كبيرا منذ ثلاثون سنة و ما زاد من شدته التطور التكنولوجي و العقلانية الاقتصادية، و هذا من خلال التلوث البيئـي الـذي تعـددت مصـادره و من جملة الملوثات الصناعية، كما يعتبر التلوث الإشعاعي من أكبر الأخطار البيئية.[4]

**سابعا: الأمن الغذائي:**

[1] تامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي و استراتيجية تحقيقه، وزارة الثقافة و الإعلام، 1985، ص: 26.
[2] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته، الكويت، 2010، ص ص: 10، 11.
[3] زكريا حسين، الأمن القومي : http://www.islamonline.com/arabic/mafaheem
[4] منى علي حسن، مفهوم الأمن الإنساني و تطوره، ص: 4.

الترجمـة الأساسيــة للأمــن الغذائــي هو الحق الإنساني في الغذاء و التحرر من الجوع و هو عنصر مهم في نوعية الحياة، فالصحة العامة مرتبطة بنوعية التغذية.

كما عرف على أنه قدرة الدولة أو المناطق العاجزة في داخلها الوصول إلى قاعدة إنتاجية استهلاكية سنوية (التركيز على مستوى الاستهلاك الغذائي كعنصر محدد للأمن الغذائي)، كما عرف البنك العالمي على أنه مدى تحصل كل فرد و في وقت على الغذاء و تمتعه بحماية صحية و إيجابية[1] بالرغم من أن مشكلة الغذاء تبدو مشكلة اقتصادية ذلك لأنها تجسد للعلاقة بين الإنتاج و الاستهلاك، إلا أن هذه المشكلة لها أبعاد شتى يأتي في مقدمتها البعد الأمني للدولة بالإضافة إلى أن الدولة التي تعجز عن تأمين الغذاء لمواطنيها من مواردها الوطنية قد يصعب عليها الصمود أمام الضغوط و التحديات التي تواجهها و تعرض أمنها للزعزعة.

حيث ما يلزمها من المواد الغذائية سواء بإمكانياتها أو بإمكانيات مجموعة من الدول المتعاونة فيما بينها لتلبية أكبر قدر ممكن من تلك المواد.[2]فمفهوم الأمن الغذائي يرتكز على:

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.[3]

**المطلب الثاني: مستويات الأمن:**

لقد أدى ظهـور مفهوم الأمـن الإنساني إلـى بروز مستوى جديد من مستويـات الأمـن و المتمثل في مفهوم الأمن الفردي مما أدى إلى إقرار أدبيات العلوم السياسية، حيث تمثلت مستويات الأمن في:

**أولا: المستوى الوطني أو (القومي):**

[1] حموم فريدة، المرجع السابق، ص: 66.
[2] طه بن عثمان الفراء و آخرون، الوطن العربي مقوماته و مشكلاته، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.
[3] المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، اليمن، أبريل 2005، ص: 4. الموقع الالكتروني: www.aljazera.net

يقصد بمفهوم الأمن القومي هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن شكلها و مصدرها، و من هنا يمكن القول أن الوصول إلى الأمن القومي هو عدم وجود تهديدات للقيم الأساسية التي تعتنقها أو تسعى إليها الدولة و القدرة على إزالة أية مخاوف على هذه القيم من أي تهديد تتعرض له الدولة حاليا أو مستقبلا.[1]

و هو أكثر المستويات ضعفا في حالة الدولة الصغيرة من ناحية و أكثرها فعالية لأنه يعتمد على القوة الذاتية للدولة و على قرارها السياسي مثل أمريكا التي ترفض ترك أمنها لدولة أخرى أو لتنظيم دولي أو تحالف دولي معين من ناحية أخرى.[2]

و للإشارة فإن الأمن في مستواه الوطني الداخلي يقوم على متغيرين أساسيين:

- مدى سيطرة الدولة على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية بفرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي و تسليط العقوبات على مخترقيها مع عدم الإفراط في ذلك حتى لا تدخل في إطار تعريف المفكر (Harold Lassewel) للدولة البوليسية و هي التي يسيطر عليها المتخصصين في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية.[3]
- إدارة عملية تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أم مجتمعات إلى بدائل أو قرارات و القدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة.

و الأمن على المستوى الداخلي يعني كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات و عوامل البيئة الخارجية ذات الأثر على البيئة الدولية الداخلية سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني، مثل التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة و لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل قضايا الهجرة الغير شرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة. [4] فهو حالة الثقة و الطمأنينة

[1] محمد النصر مهنا، الأمن القومي العربي في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1996، ص: 11.
[2] خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995، ص: 27.
[3] طارق رادف، مرجع سبق ذكره، ص: 26.
[4] نفس المرجع، ص ص: 23، 24.

نحو حماية كيان الدولة و العمل على الاستقرار دون خوف، و التي تعتمد عادة على الإمكانيات و القدرات الذاتية للدولة و على قرارها السياسي.[1]

**ثانيا: المستوى الإقليمي:**

هو مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة ترسمها وحدات سياسية متجانسة، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم. ظهر استعمال هذا المفهوم في أدبيات العلوم السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد ظهور التكتلات الإقليمية كإطار للتنظيم الإقليمي، و يتخذ الأمن الإقليمي مسميات مختلفة و عديدة حسب المنطقة أو الإقليم الذي يتصف به، و في إطار النظام الإقليمي العربي يطلق عليه الأمن القومي العربي.[2]

و يعتبر أساس الأمن الإقليمي و شرط نجاحه فهو مفهوم وسيط لتفاعلات تعاونية بين مجموعة من الدول في منطقة معينة، و وجود الأمن الإقليمي يرتبط بنظام الإقليم أو النظم الفرعية في النظام الدولي الذي نعيشه و يتطلب مجموعة من الشروط (الجوار الجغرافي، وجود دولة إقليمية مركزية، الهوية المشتركة، إجماع قومي حول الأهداف العليا و توفر تفاعلات سياسية متواصلة و مكثفة).

و قد يمثل الأمن الإقليمي في تعامله مع بقية الأنماط الإقليمية أمنا قوميا لكونه يتعلق بأمن عدة دول تربطها علاقات انتماء و ولاء مشترك.

و خير مثال على تطابق الأمن الإقليمي بالأمن القومي حالة الاتحاد الأوربي.

و تتمثل أهمية الأمن الإقليمي و فعاليته في ثلاث مجالات رئيسية كونه يعمل على:

- حل الصراعات بمفهومها الشامل.
- ضبط التسلح كإطار لكافة الترتيبات التسلحية.

[1] أحمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 6.
[2] كاظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، مركز الدراسات الدولية، ط1، المجد لاوي للنشر، عمان، 2004، ص: 79.

- بناء الثقة كعملية متعددة الترتيبات.[1]

ثالثا: الأمن الدولي:

إذا كان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة أو إقليم معين، فالأمن الدولي هو حصيلة مجموع أمن كل دولة، عضو من أعضاء البيئة الدولية و يتم من خلال التعاون و التنسيق الدولي.[2]

و ارتبط مفهومه بالمنظمات الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي في الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين و اتصف بثلاث خصائص أساسية هي:

- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن).
- وجود تنظيم لتجريم العدوان.
- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع 7 من ميثاق الأمم المتحدة).[3]

و تعددت المفاهيم المفسرة للأمن الدولي فمنها من قالت بأنه النظام الذي يهدف لحفظ السلام من خلال منظمة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد بأمنها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض أحدها للهجوم و منها من ترى بأنه النظام الذي لا تعتمد فيه الدول على حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها فحسب و إنما على أساس من التضامن و التعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية و الفعالة لتحقيق هذه الحماية.[4]

و قد تطور هذا المفهوم بفعل التحولات التي طرأت على النظام الدولي، و كذا الظروف التي ارتبطت بنشأة و صدور ميثاق الأمم المتحدة 1945.

---

[1] بوبكر عبد القادر، مفهوم الأمن الدولي وفقا للنظام العالمي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007، ص: 21.

[2] كاظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص: 81.

[3] الفصل السابع مخصص للإجراءات المتخذة في حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين و منها التدخل العسكري عن طريق القوة العسكرية الأممية.

[4] خالد معمر، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

فقد تغير مضمون الأمن الدولي بسبب انتهاء القضايا التقليدية التي شكلت مفهومه لفترة طويلة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أدى تسارع الأحـــداث الدوليـــة و التطورات التي شهدها المجتمع الدولي إلى فتح المجال لظهور و بروز عدة مفاهيم تصبو إلى تحقيق الأمن و السلم و منها مفهوم الأمن الشامل، و يرتبط هذا المفهوم بما هو أوسع من القضايا العسكريـــة التقليديـــة، فالقضايـــا الاقتصاديـــة و السياسية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع و الترتيبات للحماية بل هو الاستقرار بمختلف معانيــه و يتحقق هذا كله بفضل التعاون المتبادل.[1]

**رابعا: الأمن الإنساني:**

يثير مفهوم الأمن الإنساني الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية و خاصة السياسية منها باعتباره مفهوما جديدا للأمن ظهر بعد الحرب الباردة و هو يتسم بالشمولية و يضم قضايا و مفاهيم متداخلة و متشبعة.

و عرفه برنامج الأمم المتحدة للإنماء 1994 بأنه: "يعني أولا الأمان من التهديدات المزمنة كالجوع و المرض و القمع أما ثانيا فيعني حماية الناس من العراقيل المفاجئة و المؤلمة في أنماط حياتهم اليومية في بيوتهم، و عملهم و في تجمعاتهم".[2]

و في تقرير له حول الأمن الإنساني بعنوان "حرب و سلام في القرن الـ 21" أصدره مركز الأمن الإنساني التابع لمعهد ليو للقضايا العالمية بجامعة بريتيش كولومبيا لكندا 2005، ذكر أن الهدف التقليدي للأمن الوطني كان الدفاع عن الدولة من أي عدوان خارجي أو أي تهديد و في مقابل ذلك حماية الأفراد، و لهذا اقترح التقرير مستويين للمفهوم:

[1] بوبكر عبد القادر، المرجع السابق، ص ص: 1، 18.

[2] United nations de developement program : human developement report 1994, new york, oxford university press, 1994, pm 22.

المفهوم الضيق للأمن الإنساني: و يعني حماية الجماعات و الأفراد من العنف الداخلي و هي رؤية مماثلة لرأي الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان.

المفهوم الواسع للأمن الإنساني: و يرى أن التهديدات الموجهة للأمن الإنساني لا بد أن تتضمن معايير الجوع و المرض و الكوارث الطبيعية باعتبارها مؤشرات يمكن أن تفتك بالبشر أكثر من الحروب، و هذا ما يتفق مع كل من وجهة نظر الأمم المتحدة و لجنة الأمن الإنساني.

و بوجه عام فمفهوم الأمن الإنساني جوهره الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي و ذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، و إنشاء مؤسسات تأمينية جديدة على المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية مع البحث على سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، و هو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول.[1]

و يقصد به أيضا صون و كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية و المعنوية و ضمان ممارسة لحقوقه الأساسية، و يتسنى ذلك بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و احترام و صون حقوق الإنسان الأساسية و سيادة القانون.[2]

إن التأكيد على أمن الناس يعني منهج من أدنى إلى أعلى يعالج القضايا المتعلقة بحق كل مواطن للسلامة من التهديدات العنيفة و غير العنيفة و تندرج في هذا المضمون الأبعاد الآتية:

- الأمن الغذائي: توفير الحاجيات الأساسية للمواطن.
- الأمن الاقتصادي: تأمين الوظيفة، سلامة الوظيفة، البطالة، الفقر، عمالة الأطفال.
- الأمن الصحي: كل ما يتعلق بالأمراض المهددة للحياة و الصحة العامة و المتاح من العناية الطبية.

[1] خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني و الاستخدامات المتناقضة للمفاهيم، ج1، على الموقع الالكتروني: www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.as.html

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

- الأمن البيئي: يقصد به تلوث الهواء، الماء، التربة، التصحر.
- الأمن الشخصي: و يقصد به العنف المنزلي، إساءة معاملة الأطفال، قضايا النوع (التمييز) للكرامة الإنسانية و المخدرات.
- الأمن الثقافي المجتمعي: يقصد به نظم القيم الثقافية المجتمعية و سلامة المجتمع نفسه.
- الأمن السياسي: يقصد به العنف بين الدول، النزاعات الغير العنيفة، حرية التعبير.[1]

**المطلب الثالث: آليات الأمن.**

و هي الوسائل الواجب توفرها لتطبيق الإجراءات الأمنية الخاصة بكل مستوى من مستويات الأمن المختلفة و هي على النحو التالي:

**أولا: الآليات العسكرية:**

بحيث تستعمل هذه الآليات في إطار الإستراتيجية العامة للدفـــاع الوطنـــي و ذلك من أجل تحقيق السياسة الأمنية في شقها العسكري و هي تتضمن كافة القدرات العسكرية للدولة بمختلف أجزائها و هي على قسمين:

- الإيديولوجيا أو العقيدة الإستراتيجية (الفكرية): و هي التي تقوم عليها مختلف العمليات العسكرية (تخطيط، دفاع، هجوم) و دوره توجيه و عقلنة استعمال مختلف الوسائل العسكرية "أسلحة و معدات" و هذا في إطار المدرسة الفكرية التي تنتمي لهـا كل دولـــة و بناءا على ذلك يتم تحديد الأولويات و مصادر الخطر القائمة و المحتملة (ظاهرة الإرهاب).
- الآليات المادية: و هي تمثل الترسانـــة العسكريـــة المتكونـــة من المعـدات الحربيـة و الأسلحة بنوعيها التقليدية و الإستراتيجية (النووية) إضافة إلى كل ما يدخل في إطار

[1] منى علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

الجوانب اللوجستيكية[1] للقوات المسلحة و يتم التزود عموما بهذه المواد و المعدات من التصنيع الذاتي أو من مختلف المصادر الخارجية.[2]

**ثانيا: الآليات الاقتصادية:**

و تبرز أهميتها بدورها التمويلي أي ضمان الموارد الكافية لتجسيد الأمن من خلال تمويل أداء مختلف الأجهزة المعنية بالأمن الوطني سواء في شقه السياسي أو العسكري أو الاجتماعي، فبرامج التسلح تتوقف على قدرة الدولة على القيام بأعباء هذه البرامج من خلال رصد ميزانية هامة للدفاع كما تعمل كذلك على تحقيق حد مقبول من الرفاهيــة الاقتصاديــة و هي تؤدي مهام حيوية أهمها:[3]

- خلق الثروة و الموارد الاقتصادية.
- التسيير العقلاني للموارد.
- التفاعل الخارجي الايجابي و عقلنة علاقات الاعتماد المتبادل.

**ثالثا: الآليات السياسية و الاجتماعية (السوسيوسياسية):**

و هي كل ما يخص تفاعل الشؤون السياسية مع البيئة الاجتماعية بشكل يؤدي إلى التوافق حول القضايا المحورية المواجهة للمجتمع، فالنشأة الاجتماعية للفرد تؤدي إلى خلق الإحساس بعدم التعارض بين الأهداف الوطنية العامة و الأهداف الفردية.

فالعلاقة بين هذه الآليات هي علاقة اعتماد متبادل.

[1] **لوجستيك:** هي القوة المكلفة بالإمداد و تزويد القوات المسلحة بالمواد الضرورية للبقاء و التنقل و القتال في أوقات الحرب و السلم.

[2] طارق رادف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 27، 28.

[3] عبد المنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 54، بيروت، أوت 1983، ص: 9.

و بناءا على ما سبق ذكره يمكن القول أن هذه الآليات أصبحت غير قادرة على تحقيق أمن الدولة و الأفراد و ذلك لظهور تهديدات غير محدودة و واسعة النطاق مما جعل الدول تلجأ إلى البحث عن وسائل أخرى لتحقيق أمنها في كافـــة أبعــاده و مستوياته.[1]

**المبحث الثالث: الأطر النظرية في الدراسات الأمنية:**

مر حقل الدراسات الأمنية بكثير من المراحل امتدت من فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى فترة ما بعد الحرب الباردة، و رغم الأهمية البالغة للأمن إلا أن مفهومه ظل متسما بالغموض لتعدد الجوانب المتعلقة بالظاهرة و التي لم تشكل إجماعا حتى الآن و لم تتبلور لتصبح ميدانا علميا مستقلا يعبر عن نظرية علمية ذات منهج واضح المعالم، بل ظهرت عدة مدارس فكرية طرحت أراء و تفسيرات فمنها من ركز على الدولة القومية كوحدة للتحليل و فريق آخر ركزوا على جانب القيم الإستراتيجية، حيث أدى تطور تلك الحوارات الكبرى حسب Bary-Buzan إلى نضج أثرى حقل العلاقات الدولية و خاصة الأمنية منها حيث حررها من هيمنة النظرة العسكرية الضيقة.

**المطلب الأول: الأطر النظرية الكلاسيكية:**

**أولا: المدرسة الواقعية:**

نظرا لتشعب مفهوم الأمن عرف التيار الواقعي عدة اتجاهات فكرية نظرا لتنوع الآراء و الأفكار وفق هذا المنظور.

فعرفها Steven Wolf بأنها تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين دولا لا تعنيها سوى مصالحها، و هي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات و الحروب.[2]

فالأمن حسب هذه الرؤيا هو أمن الدولة الذي يتضمن أمن الفرد و الجماعة و يهدف في محصلته إلى عمليات التكامل و الاستقرار السياسي و التماسك الاجتماعي الداخلي، و أن

[1] عبد المنعم المشاط، المرجع السابق، ص: 16.
[2] عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص: 116.

شيء يحمل اسم القانون الدولي أو الأخلاق لا بد أن يكون شكلا من أشكال سياسة القوة هي أفكـار و رؤى نـــادى بهـا كل من Edward Halli-Car و Hanz Morguenthau و Remond Aron،[1] حيث يشترك هذا الأخير مع بقية المفكرين بالأخذ بمبدأ توازن القوى حفاظا على الوضع الراهن في نظرتهم لطبيعة العلاقات الدولية.

أما Morgenthan فأكد على أن جوهر العلاقات الدولية يقوم على ركنين أساسيين هما القوة و المصلحة، و يرى كذلك أن البحث عن القوة حتمية بالنسبة للدول و هي من طبيعة الإنسان الفطرية.

**مرتكزات الواقعية التقليدية:**

أ - **القوة:** و تتمثل تحديدا في القوة العسكريـة باعتبـار مقياس القـوة الدولـة و تدخل في هذا الإطار القدرات الديمغرافية و التكنولوجية و الدبلوماسية الواجب توفرها لمواجهة أي تهديد، كما ترتبط القوة بامتلاك الدولة لمصادر طبيعية و تنظيم سياسي و الأهم من ذلك هو عقلنة تسيير و توظيف هذه العناصر.

ب -**السيادة:** من المنظور الواقعي موقع السيادة في قمة المصلحة العليا للدولة التي تعمل للحفاظ على سلامتها و عدم تعرضها للانتهاكات و الاستثناء لا يكون إلا في حالة رد العدوان الخارجي و الدفاع المشروع عن النفس أو في إطار تطبيق أسس الأمن الجماعي أين يمكن المساس بسيادة دولة أخرى.

ت -**الفوضى:** يرى الواقعيون أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي بسبب تعـدد و تعارف المصالح فكل الدول تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من القوة لضمان حماية أمنها و مصالحها الوطنية.

ث -**المأزق الأمني:** هي الوضعية التي تتعرض فيها الدول لمشاكل تمس بأمنها حيث تكمن الحيرة في الاختيار ما بين زيادة القوة العسكرية و الانعكاسات السلبية على الاقتصاد من جهة و بين التنمية الاقتصادية و التقليل من التسلح من جهة ثانية فالاختيار الأول يثير

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص: 93.

مخاوف الجيران و قد يضعف الاقتصاد، و الثاني قد يقوي الاقتصاد و يضعف الدولة للجيران.[1]

فالمفهوم التقليدي الواقعي للأمن يهدف للدفاع عن الوضع الراهن و الإبقاء على القوة في الدول الكبرى حيث تدفع حالة الفوضى المميزة للوضع الدولي بتركيز الاهتمام على حماية الدولة و أمنها دون مراعاة للدول الأخرى.

و من أهم الانتقادات التي وجهت للواقعية التقليدية هو عجزها عن تفسير الظروف الدولية الراهنة التي أفرزت مجموعة من التهديدات مست بأمن الدول و استقرارها و اكتفائها بالجوانب المادية أي العسكرية دون غيرها.

و بناءا على الطرح الواقعي فالعلاقات الدولية التي ميزتها الفوضى هي تبدو في حالة صراع دائم من أجل القوة و هذا ما يجعل الفاعلين من غير الدول كالأمم المتحدة و الاتحاد الأوربي لا تعتبر فاعلين، فدور الدولة في هذه الوضعية يتمثل في حماية نفسها من الدول الأخرى و ذلك مرادف للأمن القومي الذي يتمحور حول امتلاك القوة الكافية بحماية دولة معينة من أعدائها.[2]

**المطلب الثاني: الأطر النظرية الحديثة:**

**الواقعية الجديدة:**

و ترى هذه المدرسة بتوسعة أكبر للمفهوم التقليدي نظرا لبروز تهديدات جديدة لا يمكن مواجهتها بالقوة العسكرية، و هذا ما يذهب إليه الواقعيون الجدد في رؤيتهم كـ Bary Buzan و Michael Dillon،[3] و ذلك لتراجع التهديدات ذات الطابع العسكري مقابل تزايد قوة التهديدات الأخرى الغير عسكرية و هذا بناءا على رؤية شاملة و انطلاقا من واقع يأخذ بعين الاعتبار التدخـــلات و المؤثــرات السياسيــة و الاقتصادية و الجغرافية.

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.
[2] حموم فريدة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12، 16.
[3] تاكايوكي ياماموراا: عادل زقاع، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، على الموقع الالكتروني: www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html، ص: 2.

فالمقاربة الواقعية الجديدة لا تعترف بالتهديدات الغير عسكرية داخل الدولة بل ترى بقاء الدول مرتبط بمواجهة الأزمات الاقتصادية و تدهور البيئة و الصحـــة العامـــة و انتشار الفقر التي أصبحت من أخطر التهديدات فتكا بالدول.

و أضافت مرتكزا جديدا هو "مبدأ توازن القوى" الذي تعتبره كأحسن البدائل في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى و تعارض المصالح حيث تشترط لتحقيق الأمن إبراز ثقل الرأي العام الدولي و القانون الدولي و وجود حكومة عالمية في ظل توازن للقوى.

فالواقعيون الجدد يفضلون توازن القوى كأحسن بديل يتماشى مع طبيعة البيئة الدولية التي تتميز بالفوضى.[1]

**المدرسة الليبرالية:**

و هي تمتلك تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي و الســـلام الديمقراطـــي و ذلك عبر إنشاء منظمات و مؤسسات إقليمية و دولية فوق قومية تعمل على ضمان و تحقيق الأمن في إطار من التعاون و التكامل و التبادل بين الدول.

حيث يرى Jeremy Bentham أن الدول الفدرالية و الكونفدرالية كانت قادرة على تحويل هويتها القائمة على صراع المصالح إلى فدرالية سليمة.[2]

أما Emmanuel Kant فيرى أن الحاجة لتحقيق السلم الدائم، تتطلب تحولا في وعي الفرد داخل المؤسســـات الجمهوريـــة و في العقـــد الفدرالـــي بين الدول حول بغض الحرب و اقتراح إنشاء فدرالية تضم دول العالم، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى، أي أن دول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أي دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة.[3]

أما الليبرالية الجديدة تتصور أن الطريق نحو السلم و الازدهار يكمن في سحب الموارد من الدول بتنازلها عن بعض من سيادتها و إنشاء جماعات تكاملية لتعزيز النمو الاقتصادي

[1] تاجي طارق، مفهوم الأمن بين الفرد و الدولة.
[2] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص: 1.
[3] زكريا حسين، مرجع سبق ذكره، ص:

(الاتحاد الأوربي)، و كذلك تحقيق استقرار السوق الحرة و تحقيق المنافع لجميع الدول دون الخوض في غمـار السياســـة التقليديـــة قضايـا الحرب و السلم، الثورة و الأحزاب، يحتاج إلى برهان واقعي خاصة بعد تعرض العالم لأزمات اقتصادية، و قضايا الإرهاب و التي باتت من أبرز القضايا المهددة للسلـم و الأمن الدوليين، [1] حيث ذهبت المدرسة المؤسساتية الليبرالية الجديدة ممثلة في David Mitrany و Haas و بعدهم Joseph Ney و ذلك في أعقاب حالة الانسداد التحليلي للسياسة الأمنية الدولية بالدعوة إلى تحقيق الأمن عن طريق أفكار التكامل و الاعتماد المتبادل من طرف مؤسسات دولية بإمكانها التخفيف من حالات الاحتقان و الفوضى التي ميزت النظام الدولي و خاصة في شقها الاقتصادي مما يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضهـا البعـض باعتبــاره مهـدد لرفاهيـة كـل الأطراف و من ثمة يسود التعاون بدل الصراع الذي يتراجع بفعل حرية النشاطات التجارية التي عن طريقها ترتبط المجتمعات بشبكة واسعة من الروابط الاقتصادية و الاجتماعية تصبح بمقتضاها تكاليف فك ارتباطها هي الرادع القوي للدولة عن ميولاتها العدوانية نحو التفرد بشن الحرب و استعمال القوة لتحقيق أهدافها و من ثمة يتحقق الأمن عبر تخلي الدول عن مصالحها الآنية لصالح فوائد التعاون الدولي الدائم.[2]

[1] عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2002، ص: 244.
[2] Cf.hans morganthan, politics awong nations cny, alfred kropf, 1967, p p: 85, 88.

# الفصل الثانـي:

## تحديات الأمن القومي العربي

## المبحث الأول: التحديات السياسية و الأمنية:

نحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم التحديات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي و انعكاساتها على دور الجامعة في ظل التغيرات التي طرأت على بنية النظام الإقليمي العربي.

### المطلب الأول: القطرية و انعكاساتها على النظام الإقليمي العربي:

إن نشأة الدولة القطرية تعني تجزئة المصلحة العامة إلى عدة مصالح حسب عدد الدول القطرية في الوطن العربي، فعرفت باسم المصلحة الوطنية و قدمت هذه المصلحة على المصلحة القومية العربية، و باختلاف مصالح كل دولة قطرية مع شقيقتها أدى إلى ولادة أزمة قطرية كل قطر و آخر.

و أن أزمة الخليج الثانية عمقت هذه الأزمة بين ما عرف بدول التحالف و دول اللاتحالف و أصبح لكل دولة شأن آخر لا يعنيها شأن الدول الأخرى.[1]

إن مظاهر تعميق أزمة النظام العربي تتجلى فيما يلي:

1/ تعطيل أعمال مؤتمرات القمة العربية رغم أن الظروف التي يمر بها الوطن العربي تستدعي عقد مثل هذه المؤتمرات.

2/ مقاطعة الدول العربية لبعضها البعض.

3/ الاستقواء بالغرب عند حدوث الأزمات العربية.

و تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن العولمة يزداد إبعاد الأقطار العربية ببعضها البعض و تتكاثر الحواجز بينها، و هو ما يؤكد أن غياب التوجه الوحدوي يؤدي إلى تدعيم الكيانات القطرية، و هو ما ساهم في تكريس التفتت و الانقسام، و من ثم تسهل السيطرة الخارجية.[2]

---

[1] عدنان سليمان الأحمد و عدنان المجالي، مرجع سابق، ص: 233.

[2] المؤتمر القومي العربي: حالة الأمة العربية المؤتمر القومي السابع، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص: 450.

كما يواجه نظام الأمن الجماعي تحديات ترتبط بواقع العلاقات العربية – العربية و بالأوضاع السياسية و الأمنية و الاجتماعية داخل الدولة العربية و ببنية الجامعة و طريقة صنع القرار فيها، فإن تنامي النزاعات السياسية و الاقتصادية و حتى الشخصية بين الأنظمة العربية يشكل تحديا كبيرا يزيد من تكريس النظرة القطرية على حساب القومية العربية و يحول دون تقدم العمل العربي المشترك.[1]

و مع استمرار التدهور في الأوضاع العربية، سيضطر كل قطر عربي إلى مواجهة قضايا أمنه الخارجي و الداخلي بشكل منفرد، و تزداد هذه المشاكل نتيجة التوتر المستمر في المنطقة و الاختراق الحاد لها من قبل القوى الكبرى، زد على ذلك الاعتماد على المساعدات المتنوعة التي يحصل عليها كل طرف للحفاظ على استقراره الداخلي مما يسمح للولايات المتحدة باستغلال الموقف و الحصول على مكاسب سياسية.[2]

**المطلب الثاني: بنيوية النظام العربي:**

يتميز النظام العربي بعدد من الخصائص البنيوية التي كان لها تأثيرها على الأمن القومي العربي، و لعل أهمها عدم التناسق في المكانة بين الأقطار العربية، بحيث تتباين تباينا واسع المدى في مؤشرات القوة كعدد السكان، و متوسط دخل الفرد و القدرة العسكرية...الخ.[3] فالوضع الذي أحدثه النفط في الوطن العربي من تغيرات في توزيع الثروة و الدخل بين الأقطار العربية و ما ترتب عنه من تغير في موازين القوى داخل الوطن العربي، و التوزيع الجديد للثروة و الدخل و الشعور بالتجزئة، كذلك هناك أقطار ذات كثافة سكانية و ثقل حضاري كلها عوامل ساهمت في تعميق التجزئة داخل الوطن العربي.[4]

و لذلك فالدول العربية الصغيرة التي تضعها مؤشرات عناصر قوتها في مكانة منخفضة بين الدول العربية يجري تقييد لسيادتها في طرح اصلاحات داخل جامعة الدول العربية كما أن الدول الصغيرة ذات المكانة الاقتصادية العالية سوف تكون لديها مبررات أقوى

[1] محمد الصديق بغة، العلاقات القلقة بالمنطقة بين هواجس الأمن و نوازع الهيمنة، مجلة شؤون عربية، العدد 142، 2010، ص : 212.
[2] عبد المنعم سعيد، العرب و العالم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص: 67.
[3] أحمد ابراهيم محمود و آخرون، من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص : 82.
[4] عبد العزيز الدوري، الوحدة العربية تجاربها و توقعاتها، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص : 281.

بكثير، خاصة و أنها يمكن أن تحتج بحق أنها لم تقصر بمسؤوليتها المالية اتجاه العمل العربي المشترك.

**المطلب الثالث: الصراعات العربية – العربية:**

تشكل الخلافات الحدودية واحدة من أعقد و أصعب الخلافات و المشاكل السياسية و القانونية التي يعانيها العالم العربي و مع أعقاب التحول الكبير الذي أخذ يعرفه المجتمع الدولي بعد الحرب الباردة و بروز معالم نظام دولي جديد ينطوي على تجاوز المفاهيم السياسية كمسألة الحدود و السيادة الوطنية نظرا للطابع العالمي الذي يكتسبه توجه هذا النظام.[1]

فالخلافات الحدودية بين عدد من الدول العربية كما هو الحال على سبيل المثال بين مصر و السودان (منطقة حلايب)، السعودية و اليمن و العراق و الكويت، فضلا عن مشكلة الصحراء الغربية التي تعد فيها الجزائر و المغرب و موريتانيا أطرافا في النزاع و لذلك ستظل مصدرا من مصادر الصراعات العربية ما لم يتم تسويتها تسوية حقيقية و عادلة، و تزداد تعقيدا عندما يتم شخصنتها بين الطرفين المتنازعين في كافة المجالات و هو ما يجعل تحقيق المصالحة العربية – العربية تحديا حقيقيا.[2]

و يرى الباحث محمد رضوان أنه من أهم الصعوبات التي تطرحها الخلافات الحدودية العربية على النظام الإقليمي العربي تتمثل في كونها ذات طابع قانوني يرتبط باحدى الاتفاقيات مما يزيد من ضعف هذا النظام لكونه لا يتوفر على الآليات الفعالة لاحتواء هذه الخلافات و حسمها بصورة نهائية.[3]

**المبحث الثاني: التحديات الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية:**

**المطلب الأول: التحديات الفكرية و الثقافية:**

[1] محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، افريقيا الشرق، بيروت، 1999، ص: 188.
[2] محمد بن صديق، مرجع سابق، ص: 213.
[3] محمد رضوان، المرجع السابق، ص: 189.

تواجه الدول العربية تحديات ثقافية ترتبط بالوقوف في وجه أخطار العولمة الثقافية التي تستهدف الإنسان العربي و المسلم في هذه المنطقة، و تحاول القضاء على الخصوصية الثقافية للأمم الضعيفة و النامية و إحلال ثقافة الدول المهيمنة حيث تلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في النفاذ إلى أعماق المجتمع العربي، حيث تعتبر من الوسائل الأساسية و الفاعلة في بناء وعيه و ثقافته و الأخطر من ذلك أنها أصبحت تؤدي دور المؤسسات التعليمية و الاجتماعية كالأسرة و القبيلة، بل أصبحت تنافس الكتاب في مهمته، حيث صارت تبني لدى المتلقي نماذج و أنماط سلوكية غير مرغوبة و تشيع لديه مثلا ثقافة الاستهلاك و البعد عن العمل و روح الإنتاج و تزداد خطورتها إذا كان المتلقي جاهلا.

و لا يمكن حصر التحديات الثقافية و العلمية في نقطتين أو ثلاثة و إجمالا التي تواجه العالم العربي هي كالآتي:

1 -العولمة الثقافية: و تتمثل في توسع الثقافات و انتشارها على مستوى العالم حيث أصبحت تمثل تحديا للهوية الخصوصية الثقافية و تعكس التنوع و الاختلاف في الثقافات العالمية، حيث ترتبط بفكرة التنمية و التوحيد الثقافي للعالم و بما أن الوطن العربي لا يعيش بمعزل عن العالم لدى ينبغي تحديد الهوية الوطنية لسكانه و غرس قيمها في المزيد من الولاء و الانتماء حتى لا ينجرف سكانه أمام السيل العارم من أشكال الثقافة.

2 -ضعف القيم الروحية و الأخلاقية: تعد القيم الروحية و الأخلاقية الأساس في الثقافة العربية الإسلامية و من هذه القيم احترام الأسرة باعتبارها النواة الأولى للبنـــاء الاجتماعي و إيثار المروءة و العفو و التكافل الاجتماعي و تقديس العمل النافع و الاستثمار الإنتاجـــي و منع اكتناز الأموال و حظر الاحتكار و تكريم العلم و العلمـــاء و البحث عن المعرفـــــة و الحكمة و الدعوة إلى الابتكار و التأمل في الطبيعة و أسرارها.

3 - الضعف الشديد في اللغة العربية و اللغات الحديثة: تعتبر اللغة العربية أداة تلقي المعرفة و التفكير و التعبير و وسيلة الاتصال و التفاهم، و هي الوعاء الذي يحتوي الثقافة الوطنية و كونها لغة التدريس و التعليم العام في كثير من التخصصات بالجامعات العربية

يلاحظ بوجه عام ضعف التحصيل اللغوي للطلبة و ضعف الخريجين العاملين في الصحف و في وسائل الاعلام الأخرى و ضعف العديد من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات و مؤسسات التعليم العالي الأخرى في اللغة الأم "العربية"، و استمرار هذا الوضع يضعف اللغة العربية و يحول دون تطورها و نموها لاستيعاب المنجـزات و المصطلحات العلميـة و التقنية الحديثة و سوف ينعكس سلبا على الثقافة العربية نفسها.

4 - التفاعل مع ثقافة العصر: و يعتبر التحدي الأقوى لأن رفض الغزو الثقافي لا يعني بالطبيعة رفض ثقافة البلاد الصناعية المتقدمة، فلا بد من استيعاب الفكر الغربي و الفلسفة الغربية و فنونها الغربي المختلفة و مدراسه الأدبيــة و نظرياتــه السياسيــة و الاقتصاديــة و الاجتماعية و العلمية و اللغوية و الروحية، استيعابا نقديا، علميا موضوعيا ينأى بناء عن التسليم بصحة كل ما يرد إليها تسليما مطلقا، فكل ما يصل إلينا معرض للقبــول أو الرفض و خاضع للنقد العلمي و الموضوعي.

**المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية:**

نظرا للدور الرئيسي للاقتصاد في حياة الشعوب، فكما كان مدخلا للاستعمار و نهب الثروات و الموارد و الهيمنة و استنزاف طاقات البلدان العربية فإنه أيضا مدخلا لبناء هاته البلدان و زيادة قدراتها و إمكاناتها و مواجهة التحديات، و بالرغم أن الاقتصاديات العربية تتصف بضعف تاريخي في تحقيق النمو الاقتصادي و مع ذلك فقد استطاعت تحقيق بعض النمو في أواسط القرن العشرين خاصة مع اكتشاف النفط، و عرفت فترة الثمانينات أزمة اقتصادية في معظم الدول العربية تعود بالأساس لأسباب سياسية داخلية و الصراع على السلطة أو لفشل الحكومات في تطبيق مشاريعها و خططها الاقتصادية أو لأسباب إقليمية.
أما مع مطلع القرن الواحد و العشرين فقد ارتفعت معدلات النمو بسبب ارتفاع أسعار البترول و نظرا للمقومات الزراعية و تعدد المناخ فباستطاعة النظام الإقليمي العربي تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي و ذلك بتفعيل سياسات التكامل، و من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهه:

أ - اتساع الفجوة الغذائية في الوطن العربي: و تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها دول النظام الإقليمي العربي حيث أنها في ازدياد مستمر من سنة إلى أخرى خلال الفترة القادمة من خلال الارتفاع الدائم في أسعار السلع و المواد الغذائية و الناجمة في أغلبها عن المضاربات الدولية، وتشكل الفجوة الغذائية النسبة الأكبر من الفجوة الزراعية حيث بلغت 15472 مليون دولار سنة 2001، ثم ازدادت لتبلـغ 18628 مليــون دولار سنـة 2005 و تراوحت للفترة ما بين 2001 و 2005 بنسب 79.3 %، 72.1 %، 68.9 %، 62.7 %، 75.7 % على التوالي. و تتمثل الفجوة الغذائية في مجموع السلع الأساسية التي تعتبر من مقومات الحياة اليومية كالحبوب، السكر، البقوليات، الزيوت و اللحوم و الحليب و مشتقاته.

ب -تدني نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي: يشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي خطرا على الأمن الغذائي الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن القومي من منظوره الاقتصادي و هو يعني قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا أو استيرادها من الخارج، و في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و ما رافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الذاتي بات مرفوضا من الغرب لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية، لذا فإن بعض الخبراء و الباحثين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدلا الاكتفاء الغذائي لخلوه من أي شحنة دلالية إيديولوجية، و تشير الأرقام أن دول الوطن العربي استوردت سنة 2004 ما قيمته 71.6 مليار دولار من السلع الغذائية، و كان ذلك مساويا لمجموع إنتاجها الزراعي الذي بلغ 71.9 مليار دولار. و ما يميز الفجوة الغذائية العربية هو اتصافها بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي و حجم الاستهلاك المحلي و تقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، و مما لا شك فيه فإن دول النظام الإقليمي العربي باتت تشعر بالخطر القادم و الذي سيكون من تداعيات القصور و العجز الغذائي العربي.

ج- ضعف التجارة البينية العربية: بينت التقديرات الأولية أن قيمة التجارة البينية حققت نموا ملحوظا بلغ نسبة 33.8 % عام 2005 متجاوزا بشكل طفيف نسبة النمو المحقق في 2004، و هذا نظرا لتطبيق الإعفاءات الجمركية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى منذ مطلع عام 2005 حيث نمت الصادرات البينية العربية بنسبة 33.2 %، لتبلغ 45.3 مليار دولار، بينما ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 34.5 % لتصل إلى 38.9 مليار دولار. و بالرغم من هذه النتائج الايجابية نسبيا إلا أن بعض المؤشرات تركز على أن ملاحظة المبادلات التجارية العربية طغت عليها مواد الخام و الوقود المعدني حيث قدرت سنة 2005 ب 57.7 % من الصادرات البينية و 52.2 % من الواردات البينية، بينما لم تمثل المواد المصنعة إلا 5 % من الصادرات و 6.4 % من الواردات، و هو أمر يؤكد عدم تنوع صادرات دول النظام الإقليمي العربي و عدم كثافتها، و على الرغم من الجهـود و الاتفاقيات و الإعفاءات و التشجيع و الشركات المشتركة و المعارض المتبادلة و غيرها مازالت التجارة البينية العربية لا تزيد عن 40 مليار دولار مع الإشارة إلى أنها نسبة ضعيفة و متواضعة مقارنة بحجم التجارة العربية الخارجية، إلا أن هناك من يرى أن حجم التجارة البينية العربية ضئيل للغاية و لا يعبر عن تطلعات المواطن العربي و مكانته بين دول العالم و يرجع ذلك إلى انخفاض درجة النشاط الاقتصادي، و تخلف العديد من الاقتصادات العربية و هذا ما يؤدي إلى انتشار سلوكيات التوجه إلى الداخل و التوجس من عدم عدالة توزيع المكاسب الاقتصادية و يرجع ذلك إلى الدوافع التالية:

- غياب الإرادة السياسية الكفيلة بالتغلب على المشكلات الاقتصادية التي تواجه إقامة السوق العربية المشتركة و وجود الخلافات العربية و الأجواء السياسية المشحونة.
- غياب الأطر المؤسسية و الإقليمية الكفؤة و الثقة المتبادلة بين القيادات السياسية.
- التمسك بالسيادة القطرية و الصراع على الزعامة العربية.

**المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية:**

و تأتي في مقدمتها المشاكل الاجتماعية ذات الصلة بالفقر و البطالة و التخلف حيث تعتبر من الأزمات المستعصية عن الحل من قبل الحكومات العربية المتعاقبة و ذلك ليس لقلة في القدرات المالية و لكن لسوء إدارة البلاد من حيث الفهم و التخطيط و سوء توزيع

الموارد، و في هذا الصدد يؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن بعض الدول العربية استطاعت تخفيض معدلات الفقر كما لاحظ أن الفقر في الدول العربية يأخذ طابعا ريفيا حيث تفوق نسبة الفقراء الذين يعيشون في الريف في بعض الدول العربية ثلاثة أرباع الفقراء، ما يتطلب التركيز على تفعيل سياسات مكافحة الفقر بشكل أسرع في تلك المناطق كما أكد التقرير ذاته تراجع معدل البطالة في الدول العربية من 14.3 % في المتوسط عام 2000 إلى نحو 13.7 % في متوسط عام 2007، و مع ذلك تحتفظ الدول العربية بأعلى معدلات البطالة مقارنة مع أقاليم العالم الأخرى و مع المتوسط العالمي البالغ 5.7 %، أما بالنسبة للأمية و التخلف فتشير تقارير المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم (الاليسكو) أن عدد الأميين في الوطن العربي لدى الفئة العمرية التي تزيد على 15 عاما في عام 1970 بلغت 49 مليون أمي منهم 29 مليون من الإناث و في عام 2000 وصل عدد الأميين إلى 68 مليون أمي منهم 44 مليون من الإناث، و وصل هذا الرقم عام 2005 إلى 70 مليون أمي، و في عام 2007 وصل إلى 99.5 مليون أمي من أصل 900 مليون أمي في العالم، حيث تشكل النساء ثلثي هذا العدد حيث يمثل إجمالي الأميين في الوطن العربي محصورة أعمارهم بين 15 و 45 سنة تمثل نسبة النساء 64.5 %، و من بين 22 دولة عربية فإن 8 دول عربية لا يوجد بها تعليم إلزامي و أن نسبة الأمية في الوطن العربي قد تعدت ضعف المتوسط العالمي للأمية و عدد النساء الأميات يصل إلى ضعف عدد الذكور الأميين فكيف يستطيع أي مجتمع بهذه المواصفات من تحقيق التنمية المستدامة و التخلص من الفقر و السير قدما في ركب الحضارة و العلم و التقدم و نصفه معطل، فبدون تعليم النساء و تمكينهن في المجتمع و في كل ميادين الحياة لن يكون هناك أدنى تغيير.

## المبحث الثالث:التحديات الخارجية للأمن القومي العربي:

### المطلب الأول: التحدي الإسرائيلي:

يعد الكيان الصهيوني التهديد الإقليمي المباشر الأول للأمن القومي العربي حيث شكل منذ قيامه سنة 1948 تهديدا مباشرا لاستقرار و وحدة المنطقة العربية حيث كثف الحشود العسكرية مع دول الطوق العربي و كذلك تفوقه العسكري و امتلاكه للأسلحة النووية و دعمه من طرف الدول الاستعمارية، حيث زودته فرنسا بأول مفاعل نووي كما كون علاقات عسكرية عميقة و مكثفة مع كل من إثيوبيا و اريتريا عبر سلسلة من الاتفاقيات السرية سمحت له بالحصول على امتيازات إستراتيجية، و منذ قيام الكيان الإسرائيلي عملت النخبة على عقد تحالفات دولية و إقليمية من شأنها تعزيز الوجود و ضمان حلفاء عسكريون و بث الخوف للجوار العربي و من هذه التحالفات التحالف الإسرائيلي مع الدول المتاخمة للحدود العربية كتركيا.[1]

فلم تحدد إسرائيل حتى الآن و رغم مضي ما يزيد على خمسين عاما على إعلان الدولة، الرقعة الجغرافية التي تقوم عليها كما أنها بعيدة عن عنصر ثبات السكان، و يعود السبب في ذلك إلى طبيعة مشروعها الاستيطاني التراكمي الذي لم يستكمل بعد، و بذلك فإن النظام الإقليمي العربي بات اليوم أمام وعي صهيوني مزدوج و متناقض، فهو يدمج كيف يشاء و يفصل حين يشاء، و من المعروف أن الكيان الصهيوني هو جسم دخيل على الوطن العربي و الإسلامي، و لكن المناعة في الجسدين العربي و الإسلامي ظلت تلفظه باستمرار و إصرار لا مثيل له، مما يهدد بلا شك وجود هذا الكيان المغتصب و لكي يحافظ الكيان الصهيوني على وجوده و بقائه و يستطيع تحقيق المزيد من التوسع كان لابد أن يحاول تحطيم و تفتيت الأمة العربية و ذلك لإضعاف مناعتها، و من هنا فإنه لا يخفى الصهاينة رؤيتهم للمنطقة العربية و إستراتيجية التعامل معها إذ يقول أحد مسؤوليهم: "الشرق الأوسط ليس سوى موزاييك شعوب و ثقافات و أنظمة تحكم شعوبا و مجموعات غير راضية، إذا استطاع الكيان الصهيوني الاتصال بهذه المجموعات كافة، المعادية للإسلام و العروبة فإنها ستتمكن من تفتيت العالم الإسلامي قطيعا". [2] كما أن هناك العديد من المشاريع الصهيونية و التصريحات الرسمية لمسؤولي الكيان الصهيوني تتحدث عن إستراتيجية التفتيت

[1] Mahler, Gregory S.., Politics And Government In Israel : The Maturation Of Modern State. Rowman And Littlefield, P : 229.

[2] رندل، 1984، ص: 155.

و التجزئة للعالمين العربي و الإسلامي إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية و عرقية، .و في ضوء هذه الإستراتيجية و الغاية فإن الكيان الصهيوني أدى دورا واضحا في تأجيج النزاعات في دول النظام الإقليمي العربي و من الأمثلة على ذلك دعمه لميليشيات حزب الكتائب المسيحي اللبناني و دعم متمردي جنوب السودان ضد الحكومة السودانية و الاتصالات السرية مع بعض الفصائل الكردية في صراعها ضد حكومات تركيا و سوريا و العراق.

**المطلب الثاني: المد الشيعي الإيراني:**

لقد حظيت المنطقة العربية باهتمام في السياسة الخارجية الإيرانية و هذا قبل قيام الثورة الإسلامية سنة 1979، و هذا بحكم الجوار الجغرافي و الديني و بسبب الثقل السكاني و الاقتصادي و لذلك قد رسمت إيران خطا أحادي الجانب في سياستها الخارجية تمثل في انتهاج سياسة راديكالية متطرفة استندت على قاعدة دينية وفقا للمذهب الشيعي، و من هنا بدأ تأثير القيادة الجديدة ينعكس على توجهات سياسة إيران الخارجية و الأمنية فهي تعتبر نفسها الدولة الإسلامية الوحيدة في العالم و بالتالي فهي الوصي على الإسلام.[1]

و قد استندت القيادة الايرانية في بناء مدركاتها الأمنية اتجاه المنطقة العربية على أمرين مهمين هما:

أولا: ضرورة الابتعاد عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في رسم السياسات الأمنية في المنطقة العربية.

ثانيا: رفض مشاركة مع عدد من الأطراف العربية في رسم سياسات أمنية في المنطقة العربية خصوصا أمن منطقة الخليج العربي لأهميتها الكبرى.[2]

فإيران تستند في سياستها الأمنية على تصدير المذهب الشيعي لدول المنطقة العربية، لتحقيق طموحاتها الفكرية و الاستفادة من التيارات الدينية التي تحاول إنشائها و دعمها بكل

[1] HUNTER, 1990, p p: 36, 40.
[2] نهار، 2007.

الوسائل المتاحة المالية و العسكرية، و من الجانب القومي و الاقتصادي فهي تنظر إلى المنطقة على أنها سوق اقتصادية ضخمة لتصريف منتجاتها إليها.

كذلك سعت السياسة الإيرانية إلى استخدام إستراتيجية الإعلانات و التصريحات التكتيكية التي كانت تسعى من وراءها لكسب ود الشرائح الاجتماعية العربية المناهضة للوجود الأجنبي في المنطقة. [1] و بالتالي فإيران مستمرة في المضي قدما بإستراتيجية قائمة على محاولة التفرد في المنطقة و نشر نفوذها فيه مستغلة الضعف العربي، حيث سعت لتنفيذ مخططها بإضعاف و تحييد قدرات العراق باعتباره أول قوة عربية في المنطقة و ذلك حتى يفتح لها المجال أمام أطماعها التوسعية خاصة في منطقة الخليج العربي. [2] حيث عملت بعد انقضاء الحرب العراقية الإيرانية حيث دعمت الدول العربية العراق في حربه ضد إيران و لهذا عملت إيران في سبيل تحقيق إستراتيجيتها على فتح الأبواب للغزو الأمريكي للعراق بل و أوعزت لأتباعها داخل العراق بالمساهمة في إنجاح الغزو و إخراج العراق من دائرة الفعل العربي المؤثر، و هذا ما أدى إلى انتقادها من طرف الدول العربية و ذلك لتقديمها تسهيلات أمنية و عسكرية و عقدها اتفاقيات مع الدول الأجنبية. [3] معتبرة أنها باعث لعدم الاستقرار في المنطقة حيث ولد سلوكها الداعم للفئات الشيعية في المنطقة مخاوف الدول العربية من طموحات إيران في المنطقة.

و لم يقف الحد بإيران عند ذلك، بل اعتمدت على المناسبات الدينية و المذهبية في بعض دول المنطقة لإثارة الشغب و الفتنة مثلما ما فعلت على سبيل المثال في البحرين سنة 1981 و في موسم الحج عامي 1982 و 1987 بالمملكة العربية السعودية.

إن سعي إيران لوضع نظرية لأمن المنطقة العربية خصوصا الخليجية مستندة في ذلك على مبررات تاريخية و جغرافية و بشرية تخدم مصالحها أدخلت الشكوك لدى الدول العربية حول نوايا الجانب الإيراني، و لهذا فقد تضمنت الرؤية الإيرانية على بعد عقائدي و بعد نضالي لإيجاد قوة بديلة للوجود الأجنبي. [4] فمساهمتها في احتلال العراق أدى إلى اختلال

[1] رمضاني، 1988، ص: 6.
[2] نهار، مرجع سابق، ص: 08.
[3] صحيفة الدستور الأردنية، تاريخ 1990/09/25.
[4] قناة الجزيرة، 2008/01/12.

ميزان القوى الأمنية الإقليمية و بروزها كقوة وحيدة في المنطقة و ذلك بتصديها لمصادر النفوذ الأجنبي و انفرادها بأمن المنطقة بعد خلو الساحة من المنافسة.

**المطلب الثالث: التغيير و الإصلاح (التحول الديمقراطي):**

تتعدد مصادر التحديات التي تواجهها عمليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، و تتوزع أساسا على عوامل داخلية وخارجية، غير أن بين بعض هذه العوامل علاقات ومعامل ارتباط خاص يستند أساسا إلى التضرر المصلحي للطبقات المهيمنة والبرجوازية، والتي تتشكل عبر ارتباطات محلية و إقليمية و ربما دولية، ما يجعل تقسيمنا للداخلية والخارجية ربما لا يحمل أي معنى سياسي حاسم.

**أ- التحديات الداخلية**

1- غياب البعد التاريخي لأعمال المفكرين العرب الذين اشتغلوا بموضوع الديمقراطية.

2- الافتقار إلى دراسات جادة لبنية المجتمع العربي من أجل تأسيس فهم شامل ورفيع له و للقوى المتصارعة فيه .

3- العجز عن فهم العوامل الفاعلة في البنى الاجتماعية التي أفرزت أنظمة الحكم والممارسة السياسية .

4- إن ممارسة الديمقراطية في العالم العربي هي ممارسة أيدلوجية رغبوية تغيب فيها الممارسة الفعلية المؤسسية في الواقع .

5- وجود عوامل خاصة داخل المجتمع العربي مثل

- انتشار الفقر ووجود فئة كبيرة من الناس تحت خط الفقر .
- البطالة وتفاقمها وتزايد عدد العاطلين عن العمل .
- انحصار الوعي والثقافة في أيدي نخبة قليلة من المجتمع .

- ضعف مساحة الحرية والتعبير عن الرأي .[1]

**ب- التحديات الخارجية :**

1- مصالح وأطماع الدول الكبرى وبعض الجهات الأخرى الموجودة في الوطن العربي، والتي قد تتأثر بوصول القوى السياسية المناهضة لها إلى الحكم عبر العملية الديمقراطية.
2- عدم رغبة بعض الأطراف (أو الدول) في استقرار وأمن الوطن العربي
3- الخوف من وصول التيارات الإسلامية الى الحكم عن طريق الديمقراطية .
4- عدم تحقق السلام في المنطقة، والسير نحو تسوية للصراع العربي–الإسرائيلي .

**محددات مستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي:**

أ- المحددات الداخلية

- قدرة الحكومة على تحمل نتائج الجو الديمقراطي والتعايش معه .
- قدرة المعارضة على استيعاب واقع المجتمع من جهة، وواقع المنطقة من جهة أخرى، وتحديد أهم الإشكاليات التي تعيق التقدم .
- القدرة الإعلامية والاقتصادية المستقلة للمعارضة ومدى نجاحها في تكتيل الشعوب حول برامجها .
- مدى تفاعل المجتمع مع الأطروحات البديلة ووعيه لمدى أهمية دوره في تطوير الواقع السياسي والاقتصادي في بلده .
- المقدار الذي تتحلى به قيادات الجيوش وأجهزة الأمن من التضحية والإيثار، حيث يلزمها ذلك لزوم الحياد والتزام القانون والعمل على إنجاح التجربة انطلاقاً من مصلحة البلاد الكبرى .
- قدرة المعارضة والحكومة على الوصول إلى مفاهيم مشتركة للمواطنة والولاء والوطنية

**ب- المحددات الخارجية :**

[1] رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها، مركز الشرق الأوسط، الأردن، منقولة بتاريخ 2015/10/02 الساعة: 11.00 على الموقع: http://www.mesc.com.jo/OurVision/1999/26.html

- نظرة الغرب لطبيعة القوى المشاركة في الحياة الديمقراطية وتخوفاته الكبيرة من وصول الإسلاميين إلى الحكم عبرها .
- نتائج الجهود الدولية في حسم الصراع العربي-الصهيوني وانعكاساته على القوى السياسية المشكلة للمجتمع.
- انعكاس الحياة الديمقراطية على الدول المجاورة لكل دولة، وأثر ذلك في علاقات الشعوب والدول في كل إقليم.
- موقف الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة حيال حجم ونوع التطور الديمقراطي في أي بلد وفقاً لانعكاساته السلبية والايجابية على مصالحها الخاصة.

ولا بد من الإشارة الى أن محصلة تفاعل هذه العوامل يمكن أن تشكل مسار الحياة الديمقراطية في أي بلد عربي. وفي ضوء توقعات المفكرين العرب والقريبين من رسم وصناعة مستقبل المنطقة العربية ، فإن على العالم أن يستعد للتعامل مع شرق أوسط جديد تقوده عدة دول عربية وإسلامية خلال العقدين القادمين،كثمرة لتزايد تأصيل العلاقة والمشاركة بين أصحاب القرار والقوى السياسية في المنطقة.[1]

و ما يمكن استخلاصه أن الوطن العربي قد سجل في مسيرته حدثا فريدا من نوعه، ومناقضا للأطروحات المنتقدة للمنطقة العربية والتي اعتبرتها من أكثر المناطق جمودا وغير قابلة للتغيير، يصعب تحويلها للديمقراطية . إلا أن الأحداث أثبتت عكس ذلك، وان هذه المنطقة ليست عصية على التغيير وليس ضد الديمقراطية، بل الشعب العربي كغيره من الشعوب يطمح إلى أن يمسه الإصلاح، وأن يحيا في مجتمع ديمقراطي على أساس العدالة والمساواة والحرية . و لكن يبقى ذلك مرهون بمدى توفير مقتضيات الحكم الراشد الذي يحارب الفساد، ويمنع القهر والاضطهاد ويوزع الثروات بشكل عادل .
و بالتنشئة الاجتماعية التي تمثل القاعدة للديمقراطية، من خلال توفير أسباب الوعي والثقافة السياسية والمشاركة الجماهيرية التي تضمن الاتصال الدائم بين السلطة والمجتمع .
فما فائدة إسقاط النظام إذا خلفه نظام وريث...!!؟؟ كما يجب خلق ديمقراطية عربية وفقا

[1] رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها، المرجع السابق.

لخصوصيات الوطن العربي، وليس تبني ديمقراطية هي في الحقيقة نتيجة لتطورات تاريخية غربية بعيدة كل البعد عن معالم المنطقة العربية.

# الفصل الثالث:

## مصادر التهديدات الأمنية للأمن القومي العربي

## المبحث الأول: مقومات الوطن العربي.

### المطلب الأول: الحدود الجغرافية للوطن العربي.

استعمل خبراء الجيواستراتيجيا العلاقة القائمة بين الدولة و المجال عبر عدة مستويات للتحليل تشمل: أهمية الموقع، طبيعة المساحة، شكل الحدود، تموقع العواصم أشكال دول و أعماقها الاستراتيجية و أمورا أخرى كالطبوغرافيا و المناخ و تعداد الدول المجاورة و مدى قوتها و ضعفها...الخ، إسقاط هذه العناصر على المنطقة العربية يعطي لنا مفاتيح تقويم القدرة الجيواستراتيجية للوطن العربي المتمثلة في مساحة جغرافية تقدر بما يفوق أربعة عشر ( 14) مليون كيلومتر مربع ( 14 مليون كم $^2$)، نسبتها الإجمالية إلى مساحة العالم تقدر بعشرة فاصل اثنان ( 10.2)، يقع حوالي 75 بالمائة من مساحة الوطن العربي في القارة الإفريقية و الباقي في آسيا بحدود برية تقدر بـ (14252 كلم).

و هو بموقعه هذا مثلث "هرمي" ترتكز أضلاعه عند الخليج العربي الفارسي شرقا و المحيط الأطلسي غربا، و تمتد قمة هرمها شمالا إلى قارتي أوربا و آسيا و تتربع قاعدتها التحتية على أواسط القارة الإفريقية و المحيط الهندي جنوبا، محتلة بذلك رقعة جغرافية واسعة تتوسط القارات الثلاثة، مشكلة فيما بينها حلقة اتصال فريدة من نوعها.

إن تحليل الرصيد الجيواستراتيجي للمنطقة العربية يعطي لنا أن هذه المنطقة كانت و لا تزال على مر العصور منطقة جذب للقوى الدولية المتصارعة، و ذلك بحكم وسطية هذا الموقع الذي جعل من المنطقة "أكثر اتصالا بالمشكلات العالمية منذ أقدم العصور إلى الآن...في عالم الحرب و السياسة، [1] حاولت خلالها القوى المتصارعة السيطرة على هذه المنطقة منذ القدم إلى غاية وقتنا الراهن.

و يتكون المجال الجيوسياسي العربي من ثلاثة و عشرون قطرا، بما في ذلك فلسطين و إقليم الصحراء الغربية، إحدى عشر قطرا بإفريقيا و اثني عشر قطرا بآسيا، تقدر مساحة الدول العربية الواقعة بإفريقيا بـ 10205841 كلم 2 موزعة بالكيفية التالية: السودان:

[1] كمال مجيد، العولمة و الدولة، ط1، دار الحكمة، لندن، 2002.

2505813 كلم2، الجزائر 2381741 كلم2، ليبيا 1757000 كلم2، مصر 1002000 كلم2، موريطانيا 1030700 كلم 2، المغرب 458730 كلم 2، تونس 154530 كلم 2، الصومال 637657 كلم2، جيبوتي 23400 كلم2، جزر القمر 2170 كلم2، إقليم الصحراء الغربية 252100 كلم2.

و بخصوص الأقطار العربية الواقعة بآسيا فإن مساحتها الإجمالية تقدر بـ 3846759 كلم2 بالكيفية التالية: السعودية 2150000 كلم 2، العراق 434925 كلم 2، سوريا 185180 كلم2، اليمن 527968 كلم 2، الأردن 97740 كلم 2، الإمارات العربية المتحدة 83600 كلم2، البحرين 691 كلم 2، قطر 11437 كلم 2، الكويت 17818 كلم 2، سلطنة عمان 306000 كلم2، لبنان 1040 كلم2، فلسطين 21000 كلم2.[1]

إطلالة على الموقع البحري العربي، يعطي لنا قراءة جيواستراتيجية للأمن البحري العربي الذي يطل على مسطحات بحرية هامة تتمثل في: البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي، المحيط الأطلسي، المحيط الهندي ناهيك عن تحكمه في ممرات مائية هامة مثل: قناة السويس، مضيق جبل طارق مضيق باب المندب، مضيق هرمز، الأمر الذي جعل من المنطقة العربية هي الشريان الحيوي لحركية التجارة العالمية، تتخلل أراضيه أنهار كبيرة من الحجم الطويل مثل أنهار: "النيل"، "دجلة"، "الفرات" ذات العلاقة بالأمن المائي العربي، كما يضم الوطن العربي عواصم سياسية هامة و مدنا كبيرة و أماكن مقدسة كـ "مكة المكرمة" و "المدينة المنورة" و "القدس الشريف" و مطارات دولية هامة و موانئ بحرية نشطة في أوقات السلم و الحرب.

**المطلب الثاني: البعد الإثني و القبلي و الديني:**

و تعتبر المنطقة العربية هي مهبط الديانات السماوية ككل إذ على أرضها توجد أقدس الأماكن التي تهفو إليها نفوس المؤمنين من كل حدب و صوب، يعود الفضل في هذا الثقل الجيو حضاري للمنطقة إلى الدين الإسلامي الحنيف الذي كان الحصن المنيع للمنطقة في

[1] هانس: بيتر مارتن: هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية، ترجمة: عباس علي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998، ص: 38.

تعزيز لحمتها و صمودها اتجاه كل المحاولات الرامية للسيطرة عليها، كانت الرابطة الدينية فيها أقوى رابطة بين المسلمين و خير عينة على ذلك ما قاله "جلادستون" رئيس الوزارة البريطانية في عهد الملكة "فكتوريا" أمام مجلس العموم و هو يرفع بيده "القرآن الكريم": "ما دام هذا القرآن موجودا فيهم فلن تستطيع أوربا السيطرة على الشرق و لا تكون هي نفسها في أمان"، إلى جانب الإسلام تدين المنطقة العربية بالديانة المسيحية بطوائفها الثلاثة الأرثودوكسية البروتستانية و الكاثوليكية.[1]

بالإضافة إلى الإرث الحضاري الإسلامي هناك أيضا الموروث القومي العربي و مقومات الشعور بالانتماء القومي يعني في دلالاته المعنوية و النفسية حركية وحدوية تستهدف تأسيس دولة عربية واحدة، تتجاوز الخصائص القطرية و التقسيمات السياسية التي حرمت العرب من تنفيذ مشروعهم الحضاري الخاص بسبب إكراهات البيئة الخارجية التي وقفت في طريق تحقيق طموحهم، منذ انهيار حضارتهم التي ضاعفت من هذا الشعور بالذات،[2] هذه القناعة السائدة بين عموم الرأي العام العربي بخصوص المصير المشترك للأمة العربية، جعلت من العرب على حد ما أشار إليه "ريمون آرون": "تنظر إلى مصيرها متضامنة و تميز بين ما يجري داخل منطقتها الجغرافية – التاريخية و خارجها"[3]، هذه الأفضلية عادة ما تفتقر إليها قوميات عديدة في المجتمع الدولي. و من الشهادات الحية عن ثقل الموروث القومي بالنسبة للأمن العربي ما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" الذي أقر بأن: "الهاجس الأكبر لبلاده كان على وجه الدوام، يتمثل في القومية العربية و الدين الإسلامي".

يقدر التعداد الإجمالي لسكان الوطن العربي حسب إحصائيات سنة 2003 بـ 300.518.225 نسمة، منهم 34 % في كل من مصر و الأردن و سوريا و فلسطين و لبنان، و نسبة 10 % في الدول الست المشكلة لمجلس التعاون الخليجي العربية،

[1] عبد المنعم سعيد، العرب و دول الجوار الجغرافي،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1987، ص ص: 72، 81.
[2] نفس المرجع، ص ص: 89، 95.
[3] كمال شاتيلا، التحديات الإقليمية و الدولية التي يواجهها العالم العربي: في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، ط2، دار بلال، بيروت، 1998، ص: 75.

و 27 % في دول المغرب العربي، و 29 % في باقي الدول العربية. [1] يتواجد ما يقارب 85 % منه في إفريقيا، معدل النمو السكاني في الوطن العربي واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، حيث يبلغ نحو 3 % سنويا، وصلت معدلات الخصوبة نسبة 4.4 % و من المقدر أن يصل إلى 600 مليون نسمة خلال عام 2030، تعداد السكان من فئة ما دون 15 سنة في الوطن العربي يبلغ 43 % من إجمالي السكان.

تشكل تركيبة سكان الوطن العربي من العرب أساسا، و بعض الأقليات الأخرى التي انصهرت مع الغالبية، و من الناحية الحسابية نجد أن حوالي 80 % من سكان العالم العربي يتحدثون اللغة العربية كلغة أصلية، و يدينون بالإسلام، و يعتنقون المذهب السني، و ينتمون سلاليا إلى العنصر (السامي الحامي)، تركيبة الأقليات المتواجدة في المجتمع العربي مكونة من: الأكراد في شمال العراق و شمالي شرق سوريا، و الأرمن في كل من سوريا و العراق و لبنان و الزنوج في جنوب السودان، و البربر في دول المغرب العربي، غير أنه رغم تواجد هذه الأقليات في المنطقة العربية من الناحية اللغوية و الثقافية فإن الوطن العربي يتمتع بدرجة عالية من التماسك لغة واحدة و ديانة تربط أغلبية العرب، و إحساس عميق بوجود تراث مشترك و وحدة ثقافية و تاريخية، و لكن يوجد عدد من الأقليات السلالية و اللغوية و الدينية، يختلف حجمها و أهميتها من دولة إلى أخرى.[2]

## المبحث الثاني: التهديدات العابرة للحدود.

### المطلب الأول: الجريمة المنظمة:

نشأت الجريمة المنظمة منذ قرون بعيدة، مع نشأة المافيا الإيطالية و لكن هذه الأخيرة ظلت تباشر نشاطاتها على نطاق محلي، إلى أن اكتسبت طابعا دوليا في أواخر القرن العشرين و مع بداية القرن الحادي و العشرين احتلت هذه الجريمة مكان الصدارة بين المشكلات الأمنية الأكثر خطورة في العالم، و ذلك نتيجة للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف و

[1] علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص: 33.

[2] جيرلد جرين، إيران و أمن الخليج: في أمن الخليج في القرن الحادي و العشرين، ط1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات، 1998، ص: 25.

المعطيـــات السياسيـــة و الاقتصاديـــة و الاجتماعية التي من أبرزها النمو الشامل و المتسارع للنشاطات التجارية و المالية و الاقتصادية، و ما صاحبها من تطور هائل في وسائل الاتصالات و عولمة النظم الاقتصادية التي أسهمت في تجاوز الحدود الوطنية بين الدول، و لا سيما المجال المصرفي و تداول الأموال، فضلا عن انهيار سلطة الدولة أو ضعفها في بعض الدول.

لقد شهدت الجريمة المنظمة تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة خاصة في منطقة المتوسط الغربي و بالأخص في ضفته الجنوبية كما أنها ارتبطت بالهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و استغلت التنظيمات الإجرامية الانفتاح الاقتصادي لتحقيق أهدافها.

مفهوم الجريمة المنظمة:

لم يحظ أي تعريف للجريمة المنظمة بالإجماع و يرجع ذلك إلى عدة اعتبارات أهمها: حداثة مصطلح الجريمة المنظمة، و وجود خلافات و صعوبات عملية حول صياغة تعريف عالمي لها نظرا إلى اختلاف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى لذلك كثرت تعريفات الجريمة المنظمة و من هذه التعريفات:

تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية: تتضمن نشاطا إجراميا معقدا و على نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، و تهدف إلى تحقيق الثراء للمشتركيـن فيهـــا على حســـاب المجتمـع و أفراده، و هي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، و تتضمن جرائم تهدد الأشخاص و تكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي.[1]

كما عرفتها جماعة العمل متعددة التخصصات حول الجريمة المنظمة للاتحاد الأوربي سنة 1993 بأنها: "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا، ينطوي على

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، على الموقع:
http://www.unodc.org/tldb/pdf/arabic-organised-crime-guide.pdf.

ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة، و يكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو و تحقيق الأرباح".[1]

تعرفها المادة 1 من الفصل 1 للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بأنها: "كل جريمة ذات طابع عابر للحدود الوطنية و تضطلع بتنفيذها أو الاشتراك فيها أو التخطيط لها أو تمويلها أو الشروع فيها...".[2]

كما عرفها الأنتربول في الندوة الأولى التي عقدها حول الإجرام المنظم بفرنسا في ماي 1988 بكونها: "أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، و تهدف أساسا إلى تحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية".[3]

حسب تعريف هدى حامد قشقوش فإن الجريمة المنظمة هي: "مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج، تمارس نشاطات غير مشروعة، بهدف تحقيق أرباح مالية مستخدمة الطرائق المتاحة كلها لتمويل مشروعها الإجرامـــي و تحقيــق هذا الهدف، و ذلك في سرية تامة لتأمين و حماية أعضائها".[4]

يعرفها يونس زكور: "كل فعل غير قانوني يرتكب من طرف جماعة إجرامية تتكون من شخصين أو أكثر، و هي ذات تنظيم محكم و متدرج، تتمتع بصفة الاستمرارية و يعمل أعضاؤها وفق تنظيم داخلي يحدد دور كل منهم بما يكفل طاعتهم لأوامر رؤسائهم و يكون الغرض من هذا الفعل في غالب الأحيان الحصول على الربح، و تستخدم الجماعة الإجرامية التهديد أو العنف أو الرشوة لتحقيق أهدافها، و يمكن أن يمتد نشاطها عبر عدة دول".

[1] تقرير جماعة العمل المتعددة التخصصات حول الجريمة المنظمة للاتحاد الأوربي، على الموقع:
http://eur-lex.europa.eu/lexuriserv/lexuriserv.do?uri=CELEX:51997AP0355:FR:HTML.
[2] الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، على الموقع:
www.lasportal.org/wps/wcm/connect/a65d2f0049c3ad5c9dfd9d526698d42c/pdf
[3] بولعراس بوعلام، الجريمة المنظمة: الوجه الآخر للإرهاب الدولي، مجلة الجيش، العدد 471، أكتوبر 2002، ص: 7.
[4] هدى حامد قشقوش، الجريمة المنظمة، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص: 18.

و من الواجب الإشارة إلى أن تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ينبغي أن يكوم متوازنا، فيجب ألا يكون التعريف ضيقا فيؤدي إلى عدم فعالية مكافحة الإجرام المنظم، و لا أن يكون واسعا حتى يؤدي إلى المساس بالحريات و الحقوق الفردية.[1]

**خصائص الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و سماتها:**

**1 -التنظيم و البناء الهيكلي المتدرج:**

يعد التنظيم الدقيق من اهم خصائص الجريمة المنظمة فلا بد من وجود نظام يبين آلية العمل في المنظمة الإجرامية، و يقوم بتقسيم الأدوار بين الأعضاء و تحديد علاقة بعضهم ببعض من جهة و علاقتهم بالمنظمة الإجرامية من جهة أخرى و تجدر الإشارة إلى أن المنظمات الإجرامية ليست كلها على الدرجة ذاتها فيما يتعلق بالتنظيم و الهيكل، إذ تتنوع هذه المنظمات من جماعات تعتمد على هيكل متدرج يقوم على أساس العلاقات شبه العائلية إلى شبكات معقدة و على درجة عالية من التنظيم.[2]

يقوم التنظيم في المنظمة الإجرامية على أساس المستويات المتدرجة الواضحة و يتصف التنظيم بالثبات و الاستمرارية و الإحكام و التدرج الهرمي، ففي قاع الهرم يقع الجنود ثم رؤساء الفرق ثم مجموعة المستشارين ثم نواب الرئيس و أخيرا على قمة الهرم رئيس التنظيم الإجرامي أو الزعيم الذي يحتفظ بالسلطة المطلقة على جميع الأعضاء في المنظمة، و يسهم هذا الهيكل المتدرج في إخفاء شخصية رؤساء المنظمات الذين لا يمكن بسهولة ربطهم بالنشاطات الإجرامية التي قام بها الجنود، كما أنه لا يمكن القبض عليهم متلبسين.[3]

**2 -التخطيط الجماعي:**

التخطيط هو عنصر مهم و حيوي لتحقيق أهداف الجماعات الإجرامية المنظمة و دليل على أن أعضاء هذه الجماعات لا يرتكبون جرائمهم مصادفة أو نتيجة انفعال شخصي أو

[1] يونس زكور، الإرهاب و الإجرام المنظم: أية علاقة؟، الحوار المتمدن، العدد 1811، 30 جانفي 2007، على الموقع: http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313.

[2] عبد الفتاح الصيفي، الجريمة المنظمة: التعريف و الأنماط و الاتجاهات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص: 30.

[3] أحمد فاروق زاهر، الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص: 14.

ردة فعل على ظروف معينة أو بشكل عشوائي أو بصورة منفردة، لأن عمل هذه الجماعات يتصف بالمستوى العالي من الدقة و الانضباط في التخطيط و التنسيق و التنفيذ، حتى تضمن نجاح أعمالها و استمرارها.[1]

و يتطلب التخطيط لارتكاب الجرائم المنظمة قدرا كبيرا من الذكاء و الخبرة، حيث تستعين المنظمات الإجرامية بأشخاص من ذوي الكفاءات العالية في مختلف المجالات الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية و بخبراء المعلوماتيـــة و الهندســة و الأسلحة.

إن عصابات الجريمة المنظمة تنتهج التخطيط المتقن قبل القيام بالجرائم لهذا يعد التخطيط صفة مميزة من صفات الجريمة المنظمة.

**3 -الاستمرارية:**

يقصد بالاستمرارية امتداد حياة المنظمة و استمرارها في تحقيق أهدافها بصرف النظر عن انتهاء حياة أو عضوية أي فرد فيها، و من ثم فإن هناك من يحل محل الأعضاء الذين يقتلون أو يسجنون أو يخرجون من التنظيم لأي ظرف، و أيا كانت مستوياتهم دون أن يؤثر ذلك في التنظيم أو يعني انتهاء التنظيم أو انهياره.

يترتب على خاصية الاستمرارية في ممارسة النشاط الإجرامي أثر مهم يتمثل في أن غياب أي عضو من أعضاء المنظمة الإجرامية لا يؤثر في بقائها و ممارسة مختلف نشاطاتها الإجرامية.[2]

4 -النطاق العابر للحدود الوطنية:

أسهم وجود التطور التقني في وسائل الاتصالات المختلفة و تطور وسائـــل النقـــل و الاتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول، و انتشار الأسواق العالمية في سهولة تنقل الناس و البضائع و الخدمات بين الدول، و هو ما ساعد بدوره على توسيع نشاطات أعضاء

[1] كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2001، ص: 38.
[2] أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص: 16.

المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.[1]

حددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عام 2000 الحالات التي تكون فيها الجريمة عابرة للحدود الوطنية فيما يأتي:[2]

- إذا ارتكب الجرم في أكثر من دولة واحدة.
- إذا ارتكب في دولة واحدة و لكن جرى جانب كبير من الإعداد و التخطيط له أو توجيهه و الإشراف عليه في دولة أخرى.
- إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة و لكن اشتركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطات إجرامية في أكثر من دولة واحدة.
- إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة و لكن كانت له أثار شديدة في دولة أخرى و بناء عليه فإن الجريمة المنظمة لا تكون جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية في حال ارتكاب الجرم داخل دولة واحدة، و كان أعضاء الجماعة الإجرامية من مواطني تلك الدولة و كان الضحايا جميعهم من مواطني تلك الدولة، و كانت الآثار الناتجة عن الجرم محصورة في تلك الدولة.

**5 -استخدام الوسائل غير المشروعة:**

لا يمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها و جني الأرباح الطائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كالعنف و الفساد و التهديد و الابتزاز و الرشوة و الإيذاء و الخطف.[3]

تعد الرشوة من أهم الأساليب التي تلجأ إليها المنظمات الإجرامية حيث تسمح لها بالسيطرة على المشروعات و المؤسسات الاقتصادية و المالية، و التسلل إلى المؤسسات السياسية و

[1] هدى حامد قشقوش، المرجع السابق، ص: 24.
[2] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عام 2000، على الموقع:
http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CTOC/
[3] كوركيس يوسف داود، المرجع السابق، ص: 40.

الإدارية و القضائية من أجل ضمان أن يتعاون العاملون فيها معهم في تحقيق أهدافهم، و لحمايتهم من المساءلة القانونية.[1]

إن استخدام العنف أمر معتاد في ارتكاب الجرائم المنظمة، مثل السطو المسلح و القتل و الاغتصاب و التهديد و الاغتيال، فبواسطته تتمكن المنظمات الإجرامية من أن تفرض سيطرتها و نفوذها، و تحقق "مناعتها" من رقابة الأجهزة القانونية.

و قد يباشر العنف في مواجهة السكان بهدف تخويفهم و إحباط أي محاولة لمقاومة النظام الذي تفرضه المنظمة عليهم، أو قد يمارس في مواجهة الدولة بهدف إضعاف هيكل الشرطة و القضاء و السلطات العامة فيها.

**6 -تهدف إلى الربح و جني الأموال:**

تتميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم السياسية التي تهدف إلى تحقيق الربح المادي، و أشهر صور هذه الجرائم هي جريمة الإرهاب التي لا تدخل في إطار الجرائم المنظمة، لأن أهدافها ليست بالضرورة اقتصادية، و لكنها في المقام الأول تأخذ طابعا سياسيا، و لكن هذا لا يعني أنه ليس هناك تداخل بين هاتين الصورتين، فالإرهاب يمكن أن يشكل إحدى الوسائل التي تستخدمها الجريمة المنظمة للوصول إلى أهدافها.[2]

إن الكسب المادي الهائل و غير المشروع أهم أهداف مرتكبي الجريمة المنظمة و لذلك فإن المنظمات الإجرامية تلجأ إلى الانغماس في الأعمال الشرعية و تستخدم النشاطات القانونية بهدف تغطية الأعمال غير القانونية التي تقوم بها، لأن الأرباح الضخمة المتحصلة من نشاطاتها غير المشروعة لا تكون قابلة للاستخدام ما دامت علاقتها بمصدرها غير المشروع مازالت قائمة، و لهذا فإنها تقوم بغسيل الأموال غير الشرعية أو المسروقة، كالأرباح الناتجة عن مبيعات المخدرات، التي يمكن أن تغسل كأرباح شرعية من خلال نشاطات غير إجرامية.

[1] عبد الفتاح الصيفي، المرجع السابق، ص: 26.
[2] أحمد فاروق زاهر، المرجع السابق، ص: 20.

**أشكال و مظاهر الجريمة المنظمة:**

حسب مكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات و الجريمة قدرت عائدات الجريمة المنظمة حسب مكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات و تجارة السلاح غير القانونية و تهريب المهاجرين، بـ 870 مليار دولار أمريكي في عام 2012، و هو ما يعادل 1.5 % من الإنتاج الاقتصادي السنوي العالمي وفقا لما ذكره المكتب في دراسة نشرت في إطار حملة وعي عالمية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للقوميات.[1]

و تأخذ الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط الغربي أشكالا مختلفة من أهمها:

1 -تجارة المخدرات:

وفقا لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات و الجريمة، فإن الأعمال الأكثر ربحا بالنسبة للمجرمين هي تجارة المخدرات و التزوير،و في السنوات الأخيرة برزت هذه الظاهرة بكل أنواعها و أشكالها و التي تعرف تطورا سريعا خاصة بعد تحول المنطقة المتوسطية إلى مكان عبـور للمخدرات الصلبـــة مثــل الهيرويــن و الكوكايين و الكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوربا، عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي ثم عبر دول المغرب العربي.[2]

من جهة أخرى، تعتبر الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط منتجة للمخدرات إذ يحتل المغرب المكانة الأولى عالميا (منذ 12 سنة على التوالي) في إنتاج و توزيع القنب cannabis و راتنج القنب حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات و الجريمة (ONUDEC) لسنة 2013، حيث قدر الإنتاج السنوي للقنب أو "الكيف" في المغرب بـ 38 ألف طن و 760 طن من راتنج القنب في نفس السنة، و يضيف نفس التقرير أن ما يزيد عن 82 بالمائة من إجمالي المخدرات التي ضبطتها سلطات الجمارك في جميع أنحاء العالم مصدرها المغرب، يقدر الإنتاج المغربي من القنب الهندي بحوالي 40000 طن

[1] صحيفة الشعب اليومية، 2012/07/17، على الموقع:
http://arabic.people.com.cn/31663/7877333.html.
[2] زغدار عبد الحق، واقع و آفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات، مجلة الفكر، العدد 8، ص: 255.

فضلا عن كون المغرب يظل معبرا رئيسيا لمهربي أنواع المخدرات الأخرى لموقعه الجغرافي القريب من أوربا، كما بلغت مبيعات المخدرات المغربية 214 مليون دولار للمنتجين المغاربة الذي يقدر عددهم بحوالي 800 ألف منتج.[1]

تقول دراسة أعدها "وولفرام لاشير" من مركز "كارنيجي" للشرق الأوسط بعنوان "الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء" نشرت أواخر سنة 2012:

تتبع أهمية النشاط الإجرامي المنظم في المنطقة من أن ثمة قلة من الأنشطة البديلة التي تحقق أرباحا و ثراء سريعا مماثلا، و هذا ينطبق على ثلاث مهمات توسعت بشكل ملحوظ منذ العام 2003 تقريبا: تهريب صمغ الحشيش المغربي، و تهريب الكوكايين، و عمليات الاختطاف للحصول على فدية، و قد حول الأفراد و الشبكات الضالعة في هذه الأنشطة ثرواتهم إلى نفوذ سياسي و قوة عسكرية، و وضعت التجارة في السلع المهربة المشروعة، و التي تطورت في جميع أنحاء المنطقة في العقود السابقة الركيزة المؤسسية لتطوير هذه الأنشطة ذات الربحية العالية.[2]

و نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به دول المغرب العربي كحالة عربية الذي يجعلها ممرا هاما لعبور المخدرات المنتجة في المغرب، إضافة إلى شساعة الحدود البرية و الحجم الكبير للمبادلات مع أوربا خاصة بالبحر عن طريق اسبانيا، فإن ذلك يفسر ارتفاع عدد عمليات حجز القنب في دول الضفة الشمالية: 400 عملية حجز في إسبانيا مقابل 100 عملية حجز في فرنسا و 22 عملية حجز في إيطاليا في عام 2012، وفيما يتعلق بعمليات حجز راتنج القنب في نفس السنة: إسبانيا 356 عملية، البرتغال 15 عملية، فرنسا 100 عملية و إيطاليا 20 عملية.[3]

فيما يتعلق بدول الضفة الجنوبية: في الجزائر تمت مصادرة 762 470 186 كلغ من راتنج القنب خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2013، مقابل 921.387 130 كلغ لنفس

[1] Rapport de l'onudec sur la drogue 2013. www.unodc.org/documens.
[2] Christophe champin, drogues, mafias et trafics, in politique internationale, la revue, N°139, printemps 2013. http://www.politiqueinternationale.com/revue/read2.php?id_revue=139&id=1166&content=texte.
[3] Rapport de l'observatoire européen des drogues et des toxicomanies, 2012. www.emcdda.europa.eu/...cfm/att_190854_fr_TDAC12001FRC_pdf.

الفترة من عام 2012 أي بزيادة قدرها 42.43 من الكمية السابقة حسب الوكالة الوطنية لمحاربة المخدرات ONLDT، مصدرها المغرب فضلا عن 72 بالمائة من المضبوطات في العالم.[1]

وفقا للإحصاءات التي سجلت من قبل أجهزة الأمن التونسية إلى غاية شهر ماي 2013 تم اعتقال 2154 شخص في حيازة المخدرات (بين التجـــار و المستهلكيـــن) و حجز ما يقرب من 1200 كلغ من المخدرات و تسجيل 512 قضية تتعلق بالمخدرات في المحاكم [2]، تعتبر تونس بلد عبور حيث أن 80 بالمائة من الكميات المتسللة، موجهة لإعادة التصدير مع العلم أن القاعدة المشتركة في مجال مكافحة الاتجاه غير المشروع بالمخدرات تعتمد مبدأ أن مقابل كل كيلوغرام محجوز هناك من 8 إلى 10 كيلوغرامات أفلتت من قبضة الأجهزة المعنية.

تعود الزيادة الكبيرة في تهريب المخدرات إلى ظاهرة التهريب بين تونس و الجزائر و ليبيا بعد الأزمة الليبية و ظهور أنواع جديـــدة من طـــرق تهريـــب المخـــدرات و تسويقها.

أصبحت موريتانيا في وقت قياسي مركزا لتهريب المخدرات في منطقـــة الساحـــل و الصحراء فهي نقطة عبور هامة لتزويد أسواق الشرق الأوسط و أوربا، و يجب تذكر أنه تم مصادرة 360 كلغ من الكوكايين في مطار نواذيبـــو في مـــــاي 2007 و 830 كلغ أخرى في نواكشوط في شهر أوت في العام نفسه.

يتم نقل الكوكايين و راتنج القنب من السواحل الموريتانيةإلى أوربا أولا عبر شمال مالي و الجزائر و المغرب و ليبيا، القنب الذي يأتي من الجزائر و الصحراء الغربية يصل إلى موريتانيا عن طريق البر أو الزوارق ثم يتم نقله إلى أقصى شمال مالي أو مدينة تمبكتو من نواكشوط.

[1] L'algérie une déstination incortournable pour le trfic de drogue, algérie focus, 22/12/2013. http://www.algérie-focus.com/blog/2013/12/l'&lgérie-une-destination-incontournable-pour-la-drogue.
[2] Drogue en tunisie : un fléau marginalisé, tuniscop, 26/07/2013. http://www.tuniscope.com/index.php/article/27460/actualites/societe/fleau-242712.

يتم الاتجـار بالحشيـش إلى شمـال مالـي من قبل شبكـات موريتانيـة، مغربيـة و صحراوية.. في شمال مالي، يتابع العملية تجار ماليون رفقة عرب يتمتعون بعلاقات أسرية و قبلية مع موريتانيا و النيجر، يحملون البضائع إلى شمال النيجـر و جنوب الجزائر و نحو الوجهة الليبية يتم تسليم المخدرات في وقت لاحق في أوربا عبر البلقان و مصر و إسرائيل أو إلى دول الخليج عبر تشاد و السودان.[1]

لكن منذ اندلاع النزاع في شمال مالي في أوائل عام 2012 تراجع الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي و الصحراء بسبب الانخفاض العام من الأنشطة غير المشروعة في إفريقيا التي تعتمد بشكل كبير على نقاط الممرات الساحلية.

في المقابل سجلت صادرات القنب من موريتانيا إلى ليبيا و مصر و دول الخليج زيادة كبيرة و الدليل على ذلك مصادرة طنين من الحشيش قرب بلدة نواذيبو في شمال موريتانيا في جانفي 2012 و 3.6 طن في شرق موريتانيا في مـاي 2012 إلا أن عدم الاستقرار في ليبيا شجع المتاجرين إذ أصبحت طرابلس في قلب هذه الحركة حيث تم ضبط ألربعة أطنان من القنب أيضا في ليبيا في ماي 2012.[2]

لم يعد يخفى على أحد الآن أن تجارة المخدرات بدول الضفة الجنوبية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالفساد الإداري، علما أنه في أواسط التسعينات من القرن الماضي اتهم المرصد الأوربي للتهريب و التجارة الدولية للمخدرات المغرب بضلوع شخصيات نافذة في السلطة، في تسهيل تهريب المخدرات نحو أوربا و هذا ما تبين كلما أقدم القيمون على الأمور تفكيك شبكة من الشبكات.[3]

و تشير أغلب الدراسات التي أجريت في مجال مكافحة المخدرات و على رأسها الدراسات الصادرة عن ONUDEC إلى أن ظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات و تعاطيها جزء من مكونات الظاهرة الإرهابية، فهناك تنسيق خطير بين شبكة الاتجار بالمخدرات و

[1] World bank, mauritanie.www.worldbank.org/ifa/rosc_amlcft_mau_fre.pdf.
[2] La mauritanie, une plaque tournante du trafic de drogue dans le sahel, in union des forces de progrès, mardi 19 février 2013. http://fr.ufpweb.org/spip.php?article4203.

[3] إدريس ولد القابلية، مكافحة الاتجار في المخدرات، الحوار المتمدن، العدد 2626، 2009/04/24، على الموقع: http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=168529.

التنظيمات الإرهابية في الضفة الجنوبية للمتوسط، كما ترتبط التنظيمات الإرهابية أيضا بشبكة تهريب الأسلحة التي تعتبر مظهرا آخر من مظاهر الجريمة المنظمة.[1]

- **الاتجار غير المشروع بالأسلحة:**

إن تهريب الأسلحة الفردية و الذخيرة الخفيفة و التجارة غير الشرعية بخصوصها أضحت أنشطة مربحة أكثر من أي نشاط تهريبي آخر عبر العالم و حسب الإحصائيات الدولية هناك ما يناهز 800 مليون سلاح خفيف يروج عبر العالم سنويا، تسبب في مقتل نصف مليون شخص، منهم 31 ألفا في نطاق حروب و منازعات مسلحة، كما أن هناك 16 مليار ذخيرة خفيفة تنتج سنويا و 15 سلاح خفيف يصنع كل دقيقة في العالم، و هي أسلحة سهلة التخزين و يمكن نقلها بيسر كبير و لا يتطلب استعمالها و استخدامها دراية خاصة، و بالتالي تشكل آلية للتقتيل و مصدرا للقلق الكبير.[2]

أصبحت الأسلحة الخفيفة بيد المدنيين تمثل مشكلة كبيرة على الصعيد العالمي و حسب جملة من المنظمات العالمية فإن 60 في المائة من الأسلحة الخفيفة في العالم هي الآن في حوزة المدنيين.

فالسلاح الناري الخفيف و لو من فئة العيار الصغير يطرح جملة من الإشكاليات عندما يكون بحوزة المدنيين، لذا وجب ضبطه من طرف الدولة علما أن التحكم في سيرورة سلاح المدنيين ظل من بين القضايا التي أولتها الدول العربية أهمية بالغة.

هذا و قد أضحت فيه تجارة الأسلحة الفردية و الذخيرة الخفيفة و تهريبها في السنوات الثلاث الأخيرة رائجة بشكل لم يسبق له مثيل في جنوب الصحراء على مرمى حجر من التخوم العربية.

حيث شهدت مظاهر الفوضى التي أعقبت "الربيع العربي" تصاعدا في أنشطة تهريب المخدرات و الأسلحة و البشر في أنحاء منطقة البحر المتوسط، يقول هيو جريفيث Hugh

[1] فليسي لطفي، تحقيقات تؤكد تمويل شبكات تهريب المخدرات للتنظيمات الإرهابية بالمتفجرات، 13 ماي 2007، على الموقع: http://www.echouroukonline.com/ara/national.

[2] إدريس ولد القابلية، تهريب السلاح بالمغرب، الحوار المتمدن، العدد 1808، 2007/01/01، على الموقع: http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=86884.

Griffith الباحث في التهريب في معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام "ليبيا سوق مفتوحة إلى حد كبير ... لا توجد تراخيص لتصدير السلاح و لا جمارك فعلية و خط الساحل بعيد فعليا عن السيطرة".[1]

خلال بداية سنة 2007 نشطت تجارة السلاح الفردي و الذخيرة الخفيفة في المنطقة الوقعة ضمن مثلث: مالي، شمال موريتانيا و تندوف من قبل جماعات تتاجر في كميات صغيرة من السلاح غالبا تحت الطلب لكنها عمليات متكررة و متعددة، لا سيما بخصوص الأسلحة المهربة من الصومال الذي كان يشكل مصدرها الأساسي.

إن الأسلحة المهربة إلى المغرب و المارة عبره، خصت في البداية مسدسات من نوع "براونيك" و بنادق "ماص 36" و رشاشات "سيطا" و "بيريطا" و "فال" و "12/7" و "ماك" و "كلاشينكوف" و متفجرات "ت ن ت" و "تروتي" و "بانكالو" و "القنابل الدفاعية و الهجومية و الذخيرة الخفيفة"، و من أهم أنواع الأسلحة المهربة إلى المغرب أو عبره بنادق من عيار 36 ملم و البنادق المستعملة عموما من طرف حلف "الناتو" و من الأنواع الرائجة مؤخرا، نذكر مسدسات "كلوك" و رشاشات "عوزي" الإسرائيلية الصنع و "إم 15" و "إم 4" و "إم ب 5" (من صنع أمريكي)، علما أن الكلاشينكوف أضحى أكثر قابلية للتهريب بمناطق جنوب الصحراء.[2]

قبل بدء الحرب في ليبيا غالبية الأسلحة المنقولة بطريقة غير مشروعة في المنطقة مصدرها الصومال و السودان و تشاد.

و بعد سقوط نظام القذافي أضيف عامل جديد ذو خطورة عالية و هو الانتشار غير المسبوق لترسانة أسلحة ثقيلة و متطورة و متنوعة (صواريخ أرض - جو) شكلت مصدرا لتسلح الجماعات المرتبطة بالقاعدة و جماعات الجريمة المنظمة في المنطقة، و بالتالي أصبحت ليبيا المصدر الأساسي للأسلحة المتداولة في المغرب العربي الساحل ابتداء من عام 2011.

[1] بيتر أبس، تداعيات الربيع العربي تغذي عمليات التهريب في البحر المتوسط خاصة من سورية و ليبيا، القدس العربي، 2013/8/8.
[2] Chawki amari, sahel : le trafic d'armes se porte bien merci, in slave afrique, 20/01/2012. http://www.slateafrique.com/81337/sahel-le-marche-des-armes-sahel-al-quaida-libye-algérie.

**المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية.**

لقد أدت التغيرات و التطورات التي شهدها العالم في القرن العشرين إلى ظهور نمط جديد من الأخطار و التهديدات غير العسكرية ذات طابع مجتمعي، و هذا الأمر يتطلب استجابة و معالجة جديدة و مختلفة حسب طبيعة هذه التهديدات، و تكون بتعاون جميع الأطراف و تنسيق كل الجهود لدرء هذه الأخطار و احتوائها.

فالمشكلات الأمنية لا ترتبط بامتلاك و استخدام القوة العسكرية و منها الهجرة العسكرية غير الشرعية و المتمثلة في التدفق البشري المفاجئ و المتزايد من عالم الجنوب إلى عالم الشمال خصوصا الدول العربية منها التي عرفت اتساعا و بشكل كبير نحو القارة الأوربية.

شكل موضوع الهجرة الدولية و ما تمثله من شبكة معقدة من المحددات و النتائج الديمغرافية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية صدارة الاهتمامات القطرية و الدولية، حيث أصبح من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها و تسارع وتيرتها بشكل كبير خاصة في ظل تنامي و استمرار و تفاقم تداعيات العولمة و الأزمة الاقتصادية من بطالة و غلاء معيشة و تفتت المنطقة العربية بالحروب المتزايدة الانتشار (سوريا، العراق، اليمن) و الانقلاب على التجربة الديمقراطية في مصر و الاتفاق على الأخرى في تونس كل هذا زاد من عوامل الطرد و الرغبة في الهجرة و تفاقم الهجرة غير الشرعية مخلفة مآسي إنسانية تجلت صورتها في قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط و التي باتت مع الأسف ظاهرة متكررة و متداولة، حيث قدر عدد الوفيات في العشرة أشهر الأولى من سنة 2015 بـ 53 ألف غريق.

**مفهوم الهجرة غير الشرعية.**

**أولا: لغويا:**

الهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى، كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر بنية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، و الهجرة اسم

من فعل هجر يهجر حجرا و هجرانا، نقول هجر المكان أي تركه و الهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى و مفارقة البلد إلى غيره.[1]

و فيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين: لفظ "الهجرة" و لفظ "غير الشرعية" و الذي يدل في معناه على مخالفة القوانين و التشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، و بذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون و التي ظهرت مع بداية القرن العشرين و عرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوربا خلال سبعينيات القرن الماضي.[2]

و يعبر عن هذا المصطلح بعدة تسميات منها "الهجرة غير القانونية" و "الهجرة السرية" و مصطلح "الحرقة" الذي في مدلوله حرق كل الروابط و الأواصر التي تربط الفرد بجذوره و هويته، و كذا حرق كل القوانين و الحدود من أجل الوصول إلى أوربا.

ثانيا: اصطلاحا:

نظرا لتعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض و الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها و هذا ما شكل صعوبة في الاتفاق على مفهوم دولي دقيق لمفهوم الهجرة كما هو الحال بالنسبة للمواضيع الشائكة كالإرهاب، و بشكل عام ينظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية.

و على العموم تعني الهجرة: "الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، و تستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافــه و قد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى (هجرة دولية)".

[1] عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون: دراسة سوسيوأنثروبولوجية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص: 15.
[2] Vaisse maurice, dictionnaire des relations internationales au 20éme siécles, paris, armand colin, 2000, p : 173.

و بالتالي تنقسم الهجرة إلى نوعين:[1]

- الهجرة الداخلية: و هي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية و السياسية للدولة الواحدة، و هذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو أذونات مسبقة للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

- أما الهجرة الدولية (الهجرة الخارجية): فهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية و السياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.

حيث عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD لسنة 2009، الهجرة الدولية على أنها تشير إلى التحرك البشري عبر الحدود الدولية و الذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة.[2]

فإذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة تتعلق أساسا بالاندماج و تمتع المهاجرين بكافة الحقوق وفقا للقوانين المحلية و الدولية، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية أو السرية.

فالهجرة تعددت دلالاتها بين الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، أما مصطلح "الحرقـــة" فمعناه "حرق كل الأوراق و الروابط التي تربط الفرد بجذوره على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.[3]

الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية: و تشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخليـــة لتلك الدولـــة و تشمل المهاجرين الذين لا يملكون تصاريح و ضحـــايا التجـــارة غير المشروعـــة و الاتجار بالبشر و طالبي اللجوء المرفوضـــة الذين لا يمتثلـــون لأوامر الإبعـــاد و الأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه.

[1] عثمان حسن محمد نور: ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة و الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص: 15.

[2] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتقرير التنمية البشرية 2009، التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري و التنمية، ترجمة أمل الترزي، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، القاهرة، 2009، ص: 15.

[3] عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، ملتقى قسنطينة، 2008، ص: 119.

عرف **المكتب الدولي للعمل "BIT"** المهاجر غير الشرعي بأنه:" كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية"[1].

أما المفوضية الأوروبية فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي " الاتحاد الأوروبي" بطريقة قانونية، من خلال موافقة السلط ـات بالحصول على تأشيرة و من ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، و أخيرا هناك طالبو اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد[2].

أما **الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد عائلاتهم** التي أقرتها الجمعية العامة في 31 ديسمبر 1990 فتعرف العمال المهاجرين في المادة 2 من القسم الأول فقرة"أ" بأنهم: "الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم". و تضيف المادة " 5" الفقرة "أ" بأن المهاجرين يعتبرون في وضعية قانونية هم و أفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول و الإقامة و العمل في الدولة التي يمارسون فيها العمل وفقا للنظام المعمول به في تلك الدولة و بما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بهذا. أما الفقرة "ب" فتنطوي على تعريف خاص بالمهاجر غير القانوني، حيث تنص على أنه: " يعتبر بدون وثائق، و في وضعية غير قانونية كل من لا يلتزم بالشروط المنصوص عليها في الفقرة "أ" من المادة".[1]

أما **المنظمة الدولية للعمل (OIT)** فتعتبر الهجرة السرية أو غير الشرعية : " هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحدده ـــا الاتفاقيـات الدوليـة و القوانين الوطنية، و يقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلا من.[2] :

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية و خلسة من الرقابة المفروضة.

[1] الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد عائلاتهم. على الموقع: www.2ohchr.org

- الأشخاص الذين رخص لهم بالعمل بموجب عقد، و يخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير نرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية و بترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم و يصبحون في وضعية غير قانونية.

و تعرف الهجرة في علم السكان " الديموغرافيا" بأنها الانتقال ( فرديا كان أو جماعيا) من موقع إلى أخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا.[1]

أما علم الاجتماع فتدل الهجرة على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية و غيرها. [2] و من ثم أعطى هذا التعريف بعدا اجتماعيا للهجرة، إذ ركز على ذلك التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أكثر ثراء، أو في ظروف اجتماعية معينة قد يتقلص الدور الاجتماعي للطبقة المتوسطة مثلا أو بتلاشي دورها.

و من ثم يلاحظ هذا التعريف أنه جعل من مفهوم الطبقة مفهوما مركزيا، كما أنه جعل الانتقال من طبقة لأخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الاجتماع.

**الاتجار بالبشر**: يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبا للربح أو لتحقيق منفعة مادية، و تمر عملية الاتجار بالبشر بثلاث مراحل أولها اصطياد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء، و من ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال حجز حرية الحركة للضحايا، و خاصة النساء باحتجاز وثائق السفر و أخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية حيث تجبر الضحية على عيش حياة العبيد و غالبا ما تجبر النساء و الأطفال على الدعارة أو الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين.[3]

يكمن الاختلاف بين الهجرة غير الشرعية و التهريب فيمايلي:

يكون للمهاجرين السريين حرية الإرادة بعد عبورهم الحدود، أما في حالة الاتجار بالبشر فإنهم يصبحون في وضعية سخرة و بذلك فإن مصدر الربح الرئيسي هو عوائد استغلال

[1] محمد الغريب عبد الكريم، فسيولوجيا السكان، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 1992، ص: 89.
[2] علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص : 207.
[3] أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع و المواثيق و البروتوكولات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص: 21.

الضحايا في البغاء أو نقل أعضاء أما في حالة تهريب المهاجرين تكون أجرة التهريب التي يدفعوها المهاجر غير الشرعي هي مصدر الربح الرئيسي.

**اللجوء:** تعرف **اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951** اللاجئ بأنه: "كل شخص يتواجد خارج بلد جنسيته بسبب خوفه من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية، و لا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية و يوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد."[1]

و بذلك فالفرق بين اللجوء و الهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير القانوني، و في هذا السياق يحاول المهاجر السري عادة أن يقدم طلب اللجوء باعتبارها وسيلة من وسائل تسوية وضعيته في دولة المقصد.كما يتجلى الفرق بينهما في الدوافع فالأساس في الهجرة السرية يعود إلى الدافع الاقتصادي على عكس اللجوء الذي يسببه الخوف من الحالات سلفة الذكر.

**تطور مجال الهجرة**

شكل حوض البحر المتوسط فضاء متحرك، و قد تسببت كل من الغزوات، الحروب و الاستعمار في حركات سكانية تعتبر وراء التعقيد العرقي الحالي الذي جعل من البحر الأبيض المتوسط المنطقة التي تعيش الهجرة الأكثر كثافة في العالم. كما يمكن تمييز أنواع مختلفة من التدفقات البشرية التي تكون أساسا تدفقات ذو غرض اقتصادي ( حركة العمال) أو سياسي ( اللاجئين السياسيين)...

كانت الهجرة تحدث في البداية من الضفة الشمالية إلى الجنوبية في شكل حركات استعمار، و سرعان ما أخذت اتجاها معاكسا حيث لجأت الدولة الأوروبية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها، خاصة خلال الحربين العالميتين، و لذا نلاحظ التواجد المكثف للعمال المغاربة في فرنسا، ففي الخمسينيات عرفت فرنسا لوحدها مجيء 220 ألف جزائري و 20 ألف مغربي و 05 ألاف تونسي.[2]

[1] اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، على الموقع: www.unher-arabic.org

[2] Michel poulain, les flux migratoires dans le bassin méditerranéen, in politique étrangère, N°3, 1994, p : 689.

و قد ساعدت الهجرة من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الشمالية على مواجهة أوروبا حاجتها من اليد العاملة خاصة الصناعات الثقيلة مثلا البناء و الصناعة الاستخراجية، و ما يميز هذه العمالة قبولها بأداء الأعمال الصعبة و كذا الخطيـرة و الملوثة و بأجور زهيدة.

أما المهاجرون من دول جنوب المتوسط، فقد مكنتهم الهجرة من الحصول على مستوى من الوعي السياسي و النضالي بفضل احتكاكهم بالنشاط السياسي و النقابي السائد في أوروبا، و من الناحية الاقتصادية فقد ساهم المهاجرون في تنمية اقتصادياتهم الوطنية بفضل التحويلات المالية، سواء خلال فترة الكفاح المسلح أو بعد الاستقلال.[1]

تمثل مرحلة السبعينات فترة الانتقال من استيراد دول الشمال للعمالة الأجنبية من دول الجنوب لسد العجز الدائم من قوة العمل التي أنشأها النمو الاقتصادي، إلى إغلاق أبواب الهجرة بسبب الأزمة الاقتصادية الشديدة التي عاشتها أوروبا بعد 1973.

و بالتالي أعادت بلدان الهجرة التقليدية مثل فرنسا النظر في سياستها اللبيرالية للهجرة من خلال : وقف توظيف العمال الأجانب و تنفيذ نظم مقيدة للهجرة. بالتحديد، ثم وضع ضوابط حدودية مشددة، و اشتراط المؤسسات تأشيرات الدخول.

اعتمدت دول الضفة الشمالية سياسات تسمح للمهاجرين جمع شمل الأسر (politiques de regroupement familial) و مع ظهور بوادر انخفاض الخصوبة و الشيخوخة المتزايدة في أوروبا و زيادة النشاط الحقوقي المطالب بأخلقة و أنسقة حياة المهاجرين، هكذا تم الانتقال من هجرة مؤقتة لليد العاملة إلى هجرة إعمار دائمة في هذه الظروف المتشددة في سياسات الاستضافة ظهرت و تطورت الهجرة غير الشرعية، حيث يحاول حوالي 45 ألف شخص من المغرب العربي كل سنة الوصول إلى أوروبا بطريقة غير مشروعة و بالمخاطرة الكبيرة على حياتهم.

و بحلول منتصف الثمانيات، دخل دافع جديد للهجرة استخدام الهجرة الإنسانية المتمثلة في طلب اللجوء الإنساني ( الوضع السياسي لا يحتمل في بلاد طالب اللجوء) الذي أصبح السبيل الأول للحفاظ على الهجرة من جنوب إلى شمال المتوسط حيث أصبحت ايطاليا و اسبانيا البوابتان الرئيسيتان للولوج إلى عمق أوروبا.

[1] Philippe fargues et hervé le bras, migrants et migrations dans le bassin de la méditerranéen,les notes IPEMED, etudes et analyses, n°1, septembre 2009.

و في سنوات التسعينيات فإن مظاهر الأزمة التي عانت منها مختلف دول جنوب حوض المتوسط أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة، فالدافع كان اقتصاديا (بحثا عن العمل) ثم أصبح سياسيا بسبب تدهور الوضع الأمني، فمن الجزائر فقط هاجر حوالي 300 ألف شخص من فئة الجامعيين، الصحفيين، المحامين، الأطباء و الفنانين، كما عرفت غالبية دول جنوب أوربا و خاصة إسبانيا و إيطاليا و فرنسا، و التي كانت مصدرة للهجرة في وقت ما، قدوم مهاجرين من دول المغرب العربي، و هم يمثلون أهمية اقتصادية بالغة، إذ يتوزعون على قطاعات العمل الصعبة من قطاع البناء، الزراعة و الخدمات التي يرفضها العمال الوطنيون و يتقاضون عنها أجورا منخفضة.[1]

و من الناحية الديمغرافية، فإن هناك تكاملا بين الضفتين بالنظر إلى الانفجار الديمغرافي الذي تعرفه دول شرق و جنوب المتوسط، مما يؤكد حاجة أوربا إلى مهاجرين جدد من المنطقة.

و شهدت أواخر التسعينيات من القرن الماضي تصاعد الهجرة حول حوض البحر الأبيض المتوسط، و كأنه رد على إغلاق الحدود الجنوبية لأوربا، كما نمت الهجرة غير الشرعية بشكل مقلق علاوة على ذلك، و بالإضافة للهجرة غير الشرعية الكلاسيكية للشباب المغاربي إلى جنوب أوربا، برز للوجود نموذج ثان من الهجرة، يتألف من الشباب الأفارقة.

**المطلب الثالث: الإرهاب.**

لقد بينت المناظرات التي دامت سنوات في الأمم المتحدة و في المفوضية الأوربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أن أي محاولة لتعريف الإرهاب تواجهها اعتراضات، فهي تسعى للحد من المفهوم الذي سيشمل في نهاية المطاف كل أشكال العنف السياسي. بالتالي نجد فئة من المفكرين يرون أنه يجب استبعاد بعض مظاهر العنف السياسي من دائرة الإرهاب بسبب نواياها النبيلة مثل المقاومة و النضال ضد الاستعمار، مقاومة النظم غير الديمقراطية التي لا تترك مجالا لأي وسيلة بديلة للتعبير. بالنسبة للآخرين يمكن التمييز بين النضال البسيط (المظاهرات التي تتسبب في اشتباكات، احتلال أماكن العمل، و تدهور السلع ...) و الإرهاب من خلال الوسائل و الطرق المستخدمة.

[1] Michel poulain, op.cit, p : 689.

إن استخدام مصطلح الإرهاب كان مبتذلا كثيرا، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، سواء من قبل وسائل الإعلام أو المسؤولين السياسيين، و حتى من قبل الباحثين، حيث أدى الالتباس الدلالي (المقصود أحيانا) إلى اعتقادات و تفسيرات خاطئة، استخدام مفهوم الإرهاب لوصف الأفراد غير المرغوب فيهم، أدى إلى إفراغ المفهوم من مضمونه، من هنا نلاحظ أن استخدام مصطلح إرهاب يمكن أن يصف أفعال أو جماعات نخالفهم في الرأي و الاتجاه مثل "الإرهاب النقابي" و "إرهاب أرباب العمل" الذي يعارضه.

أساسا يجب التعامل مع الإرهاب كظاهرة إجرامية و ليس سياسية (رغم أن الهدف الأخير سياسي). الإرهاب هو طريقة و إجراء للتصرف و ليس سياسة، لكن يرى بعض المختصين أن الإرهاب فعل ACTE سياسي أو ديني.[1]

بالتالي ما هي تعاريف الإرهاب؟

من خلال محاولة تعريفنا لمفهوم الإرهاب و اطلاعنا على مختلف كتابات المختصين لاحظنا استحالة اتفاق الكتاب على تعريف جامع حتى أن البعض لم يجد تعريفا له.

من جهة أخرى، نلاحظ أنه تم تطوير تعاريف للإرهاب لكن في مجالين أساسيين: من التعاريف "العلمية" الصادرة عن علماء السياسة، الاجتماع، التاريخ و الفلاسفة، و في المقابل نجد التعاريف القانونية التي تقدمها المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، منظمة الأمن و التعاون OSCE، ..) أو الدول و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

**1 -التعاريف العلمية:**

استخدم جان مارك بالونسي Jean Marc Balencie تحليلا وظيفيا لتعريف الإرهاب: "هو أسلوب تقليدي للكفاح في إطار علاقات لا متناظرة للقوة، إذ يسعى عدد قليل من الأفراد إلى

[1] Djillali lounes, AQMI, une filiale d'al-quaida ou une organisation algérienne, in lmaghreb-machrek, N°208, été 2011, p : 38.

تحقيق أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية، في ظل دعاية كبيرة من أجل توليد أقصى مشاعر الرعب و الرهب بين الناجين/المشاهدين".[1]

يعرف رايمون أرون Raymond Aron الإرهاب بقوله: "يسمى فعل عنيف إرهاب عندما تتجاوز أثاره النفسية بكثير الخسائر المادية البحتة".[2]

أما تعاريف المفكرين العرب فنذكر منها ما يلي:

يعرف عبد العزيز سرحان الإرهاب بأنه: "كل اعتداء على الأرواح أو الممتلكات أو الأموال العامة أو الخاصة، يقع بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة".[3]

و يعرفه أحمد رفعت بأنه: "استخدام طرق عنيفة موجهة إلى ضحية معينة بقصد إثارة حالة من الرعب و الفزع لمجموعة من الأفراد البعيدين عن مسرح العمل الإرهابي".[4]

2 -تعاريف النظام القانوني الدولي:

يعكس تعريف الإرهاب على المستوى الدولي أو الوطني الطريقة التي تحاول من خلالها المجتمعات أن توازن العلاقة بين الحريات المدنية و الحفاظ على النظام القائم، و بالتالي هي عملية دقيقة و معقدة لأنها ذات طابع سياسي كما يلاحظ جيرار سوليي Gérard Soulier القانون يقدم إجابة جزئية لمسألة الإرهاب، لكن هذا لا يعني أن الرد على مسألة الإرهاب تكون خالية من القانون: إذا كان الرد على اللاشرعية هو اللاشرعية يصبح القانون غير موجود لأي شخص".[5]

بغض النظر عن هذه الاختلافات، حققت منظمة الأمم المتحدة الإنجازات التالية:

- الاتفاقية الدولية لسنة 1997 من أجل قمع الهجومات الإرهابية بالقنابل.
- الاتفاقية الدولية لسنة 1999 من أجل قمع تمويل الإرهاب.

[1] Jean marc balancie, les mille et un visage du terrorisme contemporain, in questions internationales, N°8, juillet-aout 2004, p : 8.
[2] Gérard challiand et armand blin, histoire du terrorisme de l'antiquité à al-quaida, paris, bayard, 2004, p : 98.
[3] أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة و أبعادها الانسانية، دار الطليعة، بيروت، 1993، ص: 86.
[4] غانم السيد عبد المطلب، ندوة العنف و السياسة في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 90، أكتوبر 1987، ص: 249.
[5] Gérard Soulier, comment combattre le terrorisme, in manière de voir, décembre 2001, p : 23.

و نظرا للصعوبات التي اعترضت المجتمع الدولي في وضع اتفاقية تعرف بوضوح ما هو الإرهاب، و من أجل تدارك ذلك عين الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2003 مجموعة مكونة من 16 شخصا ذوي كفاءة و مستوى عاليين، من أجل تقدير التهديدات على الأمن و السلم في القرن الـ 21. توصلت هذه المجموعة إلى قرار تطرقت من خلاله إلى تعريف الإرهاب كما يلي: "كل فعل إلى جانب الأعمال المحددة في المعاهدات السارية المفعول حول مختلف جوانب الإرهاب (اتفاقيات جنيف ...) يرتكب قصد إلحاق الضرر أو وفاة أو إصابات جسدية خطيرة في صفوف المدنيين أو العناصر غير المحاربة، يهدف من خلاله إلى ترويع السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بفعل أو الامتناع عنه".[1]

إلا أن هذا التعريف لا يشكل قاعدة للقانون الدولي، فغياب الإجماع يشكل ثغرة هامة في إطار التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، و قد أشارالكثير إلى ذلك أمثال رادفيد روزي Radvid Ruzié إلى السهولة التي تميز الطريقة التي تدخل من خلالها المنظمات الإرهابية العابرة للدول في الثغرات القانونية القائمة بين الدول.[2]

**3 -عربيا:**

عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22 أفريل 1998 في المادة 1 البند 2 الإرهاب على أنه: "كل فعل من أفعال العنف و التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".[3]

كما ورد في المادة 2 من الاتفاقية: "...لا تعد جريمة إرهابية حالات كفاح الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي و العدوان بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير

[1] Rapprt du groupe de haut niveau sur les menaces, les défis et le changement, un monde plus sur : notre affaire à tous, novembre 2004. http ://www.un.org/french/secureworld/

[2] Radvid ruzié, à propos d'une définition du terrorisme, le 11 décembre 2004. www.desinfos.com

[3] الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22 أفريل 1998، على الموقع:
www.adala.justice.gov.ma/production/convention/ar/con_arab/la luttecontre le terrorisme.html

أراضيها و الحصول على حق تقرير مصيرها و استقلالها، و بما يحافظ على الوحدة الترابية لكل بلد عربي، و ذلك كله وفقا لمبادئ و مقاصد ميثاق و قرارات الأمم المتحدة". بالتالي، و على غرار التعاريف الأخرى المقدمة تميز هذه الاتفاقية بين الإرهاب و الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي وفق المواثيق الدولية. [1]

4 -أوربيا:

من جهته عرف الاتحاد الأوربي الإرهاب في المادة 1 من قرار المجلس الأوربي ليوم 13 جوان 2012 المتعلق بمحاربة الإرهاب كما يلي: "تتخذ كل الدول الأعضاء في الاتحاد الإجراءات اللازمة ليعتبر كجرائم إرهابية كل فعل متعمد، بحكم طبيعته أو السياق الذي يظهر فيه، يلحق أضرارا خطيرة لدولة أو منظمة دولية، اتحقيق الأهداف التالية: تخويف المجتمع بجدية، إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بفعل ما أو الامتناع عن القيام به، زعزعة استقرار أو تدمير الهياكل الأساسية السياسية، الدستورية، الاقتصادية أو الاجتماعية لدولة أو منظمة دولية". [2]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإرهاب بأنه استعمال منظم للعنف يشتى مظاهره المادية و المعنوية بشكل يثير الرعب و الخوف و يخلف خسائر مادية و بشرية، بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية، بالشكل الذي يتنافى مع قواعد القانون الداخلي و الدولي.

**تطور الإرهاب في المغرب العربي:**

لقد مرت ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي بتطورات و مراحل تاريخية بداية من نشأة الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) في الجزائر، ثم انتقالها إلى الجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC)، ثم تحولت إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي (AQMI) التي وحدت الجماعات التي تصف نفسها بالجهادية في المغرب العربـــي و منطقة الساحل.

[1] المرجع نفسه.

[2] Article 1 de la décision cadre du conseil du 13 juin 2002 relative à la lutte contre le terrorisme-2002/475/JAI www.eur-lex.europa.eu

يعتبر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من أهم الجماعات التي تصف نفسها بالجهادية في إفريقيا الشمالية، ظهر في أوائل عام 2007، تعود جذوره للجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC) الجزائرية التي تكونت سنة 1998 و التي بدورها ناتجة عن انقسام الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) التي تشكلت في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

ففي الثمانينات من القرن العشرين هاجر عدد من الجزائريين إلى باكستان من أجل محاربة النظام السوفياتي المتواجد في أفغانستان، و بالتالي تدربوا وفق الإيديولوجية "الجهادية" [1] و حسب الطرق الأفغانية، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي رجع هؤلاء الجزائريين إلى وطنهم، حيث لقبوا بـ"الجزائريين الأفغان".[2]

و تعود جذورها إلى ديسمبر 1991 مع إلغاء المسار الانتخابي الذي أدى إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما أدى إلى تجمع الجزائريين الأفغان و إنشاء الجماعة الإسلامية المسلحة في أكتوبر 1992.

لقد استمرت في الوجود مدة 6 سنوات، لكن بسبب العديد من النزاعات و الحروب الداخلية انقسمت هذه الأخيرة في سبتمبر 1998 بإنشاء الجماعة السلفيـــة للدعــوة و القتال (GSPC).

حيث اعتبرت أهم جماعة إرهابية في منطقة شمال إفريقيا عن طريق استقطاب كل الأعضاء من الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) مع اعتلاء أعلى هرم الجماعة عبد المالك دودكال أمير الجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC) دخلت هذه الأخيرة في استراتيجية التوسع نحو الخارج.

ففي المرحلة الأولى كان هناك تقارب مع شبكة القاعدة في العراق و هذا ما سمح لـ (GSPC) بارسال "جهاديين" لمحاربة الولايات المتحــدة الأمريكيـــة في العــراق و اكتساب عناصرها خبرة في القتال.

[1] القضية الجهادية هي حركة جهادية مناهضة للمفهوم الحديث للدولة الأمة و تقاليدها المحلية و الوطنية، هذه الحركة هي هوية سياسية منشقة لها العديد من الشبكات.

[2] Philippe rekacewicz, affaissement des etats, diffusion du djihadisme, le monde diplomatique, 1 octobre 2013.

يعتبر هذا التقارب الخطوة الأولى في تدويل الجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC)، و في نفس الوقت قامت بوضع خطة لإنشاء فيدرالية الجماعات السلفية الجهوية في حركة واحدة.

أما المرحلة الثانية فبدأت في سبتمبر 2006، حين انضمت الجماعة السلفية للدعوة و القتال إلى تنظيم القاعدة، إذ جاء في بيان لها في 13 سبتمبر 2006 أن من أسماهم الجهاديين الجزائريين قرروا مبايعة الشيخ أسامة بن لادن ( 5 سنوات بعد هجومات 11 سبتمبر 2001).

لقد حافظت الجماعة السلفية للدعوة و القتال خلال هذه الفترة على علاقة حساسة مع تنظيم القاعدة، لكن في نهاية المطاف تم دمجها مع تنظيم القاعدة، مكونة بذلك تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي (AQMI) في 24 جانفي 2007.[1]

لكن في جانفي 2009 أعلن التنظيم ضرورة كسر و زعزعة "أسس التحالف الشيطاني، المتألف من اليهود و النصارى و المرتدين" [2]، الشيء الذي يعكس الإيديولوجية المعادية للكفار و الغرب، هذا التوجه له أثار واضحة فهو يستهدف المواطنين الأجانب و المصالح الأجنبية (الأوربية و الأمريكية و الاسرائيلية) في البحر الأبيض المتوسط، و نذكر على سبيل المثال رهائن عين أميناس في جانفي 2013.

و كان لظهور الثورات العربية تأثير إيديولوجي أكبر و كذلك زيادة في القوة المادية للجماعات الإرهابية، كما سمحت لتنظيم القاعدة أن يعيد تموضعه في القارة الإفريقية.

إن انتكاسات تنظيم القاعدة في القارة الآسيوية (الحرب في أفغانستان) و انهيار الأمن الليبي عوامل تفضي إلى مركزية جديدة لتنظيم القاعدة في المغرب العربي، منطقة الساحل و غرب إفريقيا بواسطة امتداد الفكر الجهادي في القـــارة من جهـــة، و عن طريق تغيير الأماكن التي كانت ترتكز فيها شبكات القاعدة في إفريقيا.

[1] Roudani cherkaoui, le spectre d'une tempete terroriste plane sur le maghreb. www.sahel-intelligence.com/wp-content/uploads/2010/07/le sahel terrorisme.pdf

[2] fernando reinares, méditerranée occidentale et terrorisme mondial : quels défis ? quelles réponses ?, in afkar/idées, automne, 2009, pM 17.

من بين نتائج الحرب في ليبيا انتشار الأسلحة بأعداد كبيرة في شمـــــال إفريقيـــا و منطقة الساحل بسبب سهولة اختراق دول المنطقة، و حسب مركز the international action network on small arms (IANSA) هناك حوالي 125 ألف مدني مسلح، كما أن العديد من الترسانة الليبية غير مراقبة يمكن لأي طرف الوصول إليها: بنادق الكلاشنكوف الهجومية، الصواريخ و الألغام و القذائف، الأسلحة الكيميائية، صواريخ أرض جو SAM 7 التي تمتلك منها ليبيا 20 ألف وحدة، صواريخ SA-24 الروسية و هي من أحدث جيل الصواريخ الطائرة القادرة على إسقاط الطائرات المقاتلة.[1]

**انعكاسات الإرهاب على الأمن في حوض المتوسط الغربي:**

يعد الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، و خاصة في ضفته الجنوبية (دول المغرب العربي) تحت ضغط كبير بسبب الهجومات الإرهابية التي تنوعت بين هذه الدول و ازدادت بشكل مأساوي بسبب تعدد الهجومات الإرهابية منذ 11 سبتمبر 2001 و انعكست سلبا على الصعيد الأمني، السياسي و الاقتصادي.

إن الانعكاسات الأمنية هي الأخطر بحكم ما تسببه من حالة انعدام الأمن و إظهار عجز السلطات الأمنية في الدول المستهدفة عن التصدي للعمليات الإرهابية، و هذا ما يتسبب بدوره في إحراج حكومات تلك الدول بشدة، سواء أمام مواطنيها أو أمام العالم الخارجي، لا سيما إذا أدت العمليات الإرهابية إلى سقوط ضحايا من الأجانب و السياح أو العاملين في تلك الدول.[2]

كما أن الإرهاب يتسبب في نشوء حالة تكون فيها الأولوية للاعتبارات الأمنية في الدول المعنية، مما يعطي مشروعية كبيرة لتعزيز إجراءات الأمن من أجـــل منـــع و مكافحة الإرهاب، و يؤدي هذا الوضع في الكثير من الحالات إلى تكريس مجهودات الأجهزة الأمنية في دول المغرب العربي، بما في ذلك استحداث قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب، بل

[1] Laurence aida ammour, nouveaux défis sécuritaires en afrique du nord, centre politique de sécurité, genève, 2012/04. http:// www.jfcconseilmed.fr/files/12-04/GCSP--nouveaux -défis-securitairesen afrique du nord.pdf.

[2] أحمد ابراهيم محمود، الإرهاب الدولي في إفريقيا بين الأزمات الداخلية و تهديدات تنظيم القاعدة، دراسات استراتيجية، العدد 183، جانفي 2008، ص: 19.

السماح لأجهزة الأمن أخذ تدابير و إجراءات تتجاوز أحيانا الصلاحيات الواردة في قوانين الطوارئ و قوانين مكافحة الإرهاب المعمول بها في تلك الدول.

في هذا الصدد قامت العديد من دول العالم، سواء تعرضت لهجومات إرهابية أم لا، بإصدار قوانين خاصة لمكافحة الإرهاب تتضمن نصوصا أشد من تلك الموجودة في القوانين الأخرى المعمول بها، مثل إقرار البرلمان المغربي قانون مكافحة الإرهاب بعد تفجيرات الدار البيضاء في ماي 2003.[1]

من جهة أخرى، قامت دول البحر الأبيض الغربي بحماية المنطقة من الهجومات الإرهابية إذ تم تشديد إجراءات الأمن في المناطق السياحية، سفارات الدول الغربية و كذلك المطارات الدولية و وسائل النقل...

كما تم إنشاء أجهزة أمنية جديدة في المنطقة عن طريق التعاون الدولي، و خاصة بالاعتماد على دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، مثل الخطة عبر الصحراء ضد الإرهاب، خطة pan sahel التي استثمرت 100 مليون دولار بين النيجر، موريتانيا، مالي، التشاد، الجزائر و المغرب، إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحث حول الإرهاب CAERT في الجزائر العاصمة، بالإضافة للشراكة الإستراتيجية التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية مع المغرب عام 2003، كما تم تطوير قدرات استقبال الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط للتمكين من نشر القوات و مشروع الأكاديمية العسكرية في الشرق الأوسط لتدريب الجيوش المحلية في شمال إفريقيا.[2]

و لمواجهة الظاهرة الإرهابية اتجهت الدول العربية عامة و المغاربية خاصة إلى إبرام معاهدات دولية مع الولايات المتحدة الأمريكية و نظيراتها من دول الضفة الشمالية للمتوسط مثل اتفاقية بين ليبيـا و الولايات المتحـدة الأمريكـية، الجزائـر و فرنسا، فضلا عن تعاون دول شمال إفريقيا مع الأنتربول.

[1] Abderrahmane mebtoul, le maghreb et la sécurité euro-méditerranéenne, in la coopération europe/maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales, l'institut français des relations internationales, IFRI, avril 2011, p : 53.
[2] Driss ahmed, changements politiques au sud de la méditerranée et son impact sur la sécurité en méditerranée, in sedmed : seguridad y defensa en el mediterraneo, 2001.
http://www.sedmed.org/analisis_ssm/documents/semX/ahmed_driss.pdf

كما أن هناك صلة وثيقة بين الإرهاب و أداء النظام السياسي، فالنظام السياسي الديمقراطي الذي يحترم حقوق الإنسان و القائم على دولة القانون و الحكم الراشد يلغي الحجج التي يتخذها الإرهابيون كذريعة لنشاطاتهم، كما أن هذا النوع من النظام يقضي على اللامساواة الاجتماعية و الفقر و مظاهره المختلفة كالأحياء القصديرية التي تأوي السكان الذين انتقلوا من الريف إلى المدينة من أجل معيشة أفضل، و التي تمثل الأرضية الخصبة لتجنيد عناصر إرهابية جديدة في الأوساط المؤيدة.

بالتالي نلاحظ مرة أخرى أن انعكاسات الإرهاب في المنطقة مختلفة بين دول الضفة الشمالية المكونة من أنظمة ديمقراطية تتصف بحكم راشد، و بالتالي تخلو فيها تقريبا دوافع قيام منظمات إرهابية، و دول الضفة الجنوبية التي لا تعرف حكما فعالا و جيدا، و نظرا للتفاوت بين دول المغرب العربي، خاصة في مجال احترام القانون و حقوق الإنسان، و هنا نذكر على سبيل المثال المغرب الذي أصدر قوانين لمكافحة الإرهاب مكونة من نصوص متشـددة في تعريفهـــا لمفهـــوم الإرهـــاب و إجراءات مكافحته بما يتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المواثيق الدولية ذات الصلة.[1]

أما الجزائر فتبنت سياسة المصالحة الوطنية لتوحيد المجتمع، مكافحـــة الإرهـــاب و إرساء السلم في الدولة، و تعتبر بعض العمليات التي قام بها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مثل الاعتداء على مكتب رئيس الحكومة في 11 أفريل 2007 محاولة لضرب الاستقرار النسبي للجزائر و التشويش على سياسة المصالحة الوطنية.

كما أن للإرهاب انعكاسات اقتصادية تؤثر على أمن دول البحر الأبيض المتوسط، و قد تؤدي النفقات الأمنية الكبيرة في الدول التي تكافح الإرهاب إلى حرمان الاقتصاد من مبالغ هامة تكون موجهة للتنمية الاقتصادية، و من جهة أخرى تؤدي الاعتداءات الإرهابية التي عادة ما تكون موجهة ضد المنشآت الاقتصادية (مثل تيقنتورين) إلى خسارة كبيرة من الناحية الاقتصادية.

[1] أمال الحسين، مكافحة الإرهاب و أثاره السلبية على حقوق الإنسان، الحوار المتمدن، العدد 811، 2004/04/21 على الموقع: http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=17233.

في ختام القول، الإرهاب كما شرحناه تهديد رئيسي في حوض المتوسط الغربي كله (بالرغم من تواجده في ضفته الجنوبية)، و تأثيره يختلف من ضفة إلى أخرى يعتبر مشكل أمن داخلي في دول الضفة الشمالية و مصدر عدم استقرار النسبة لأنظمة دول الضفة الجنوبية كما أن مظاهر العنف مختلفة و ليست موحدة بالنسبة لدول المغرب العربي (عدد كبير من الاعتداءات في الجزائر مقارنة بالمغرب و تونس) و بالتالي تتواجد الخلايا و الشبكات الإرهابية في الضفة الجنوبية للمتوسط، و تمتد إلى بلدان أخرى في الساحل الإفريقي كموريتانيا، المالي و النيجر.

من ناحية أخرى يرتبط الإرهاب في حوض المتوسط الغربي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تكون في ضفته الجنوبية، لكنه يهدد كل المنطقة بما فيها الضفة الشمالية، فهو ليس تهديدا لمصالح هذه الأخيرة في المغرب العربي فقط بل تهديدا لهذه الدول في أقاليمها (هجومات مدريد مثال على ذلك).

كما تعتبر الجريمة المنظمة من بين أهم التهديدات الأمنيـــة التي تعرفهـــا المنطقــة، و لهذه الأخيرة علاقة وطيدة مع الإرهاب، نظرا لاتساعها و تطور أشكالها، بداية من المتاجرة بالمخدرات، انتشار الأسلحة الخفيفة و المتطورة (خاصة بعد الأزمة الليبية).

**المبحث الثالث: التنافس الخارجي على المنطقة العربية:**

**المطلب الأول: المشروع الأمريكي.**

تبلورت فكرته أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991، إلا أن التحضير له كان قد بدأ قبل ذلك بعدة سنوات، بالضبط بعد إبرام معاهدة 1979 بين مصر و الكيان الصهيوني برعاية أمريكية، حيث كان لمعهد الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد كان له الدور الأكبر في وضع إطار هذا المشروع و رسم خطوطه، و تم طرحه في إطار عملية التسوية التي حملت اسم "سلام الشرق الأوسط"، و بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد يوم 30 أكتوبر 1991 بين العرب و الإسرائيليين.

و كان منطلق الفكر السياسي الإسرائيلي في تحديد مفهوم الشرق الأوسط، من فكرة أساسية حاول ترسيخها و هي أن "المنطقة ليست عربية أو إسلامية بصورة خالصة، بل متعددة الأديان و الثقافات و الأعراق و القوميات" [1]، و تبين الدراسات الإسرائيلية الحديثة على أن المعنى العام للشرق أوسطية يوحي بقيام "سوق شرق أوسطية" تلعب فيها الكيان الصهيوني الدور الريادي، بالنظر إلى موازين القوى بينها و بين العرب.[2] و عبر أحد الساسة الصهاينة أن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية".

أما فيما يتعلق بالدول العربية، فهناك اختلاف بينها فيما يتعلق بمفهوم الشرق أوسطية، فهناك من يتحرك نحو مساندة المعنى العام لفكرة الشرق أوسطية، و ضرورة فتح المجال لإسرائيل كي تندمج اقتصاديا في المنطقة العربية، منها قطر و عمان و مصر، الأردن، المغرب و الدوافع تختلف من دولة لأخرى، و هنا تيار آخر ضعيف حاليا، يحاول رفض المشروع من دولة: الجزائر، اليمن، سورية، السودان. و هناك تيار ثالث متردد لم يفصل بعد في الموضوع حيث يتعامل دبلوماسيا مع الشرق أوسطية، و يشمل أساسا السعودية، الإمارات العربية، البحرين هذا بالرغم من أن الاتجاهات العامة لهاته الدول تسير دائما في الاتجاه الأمريكي في الشرق الأوسط.

غير أن بعض الجامعيين و المثقفين العرب رأوا أن غاية الشرق أوسطية هو إلغاء الوجود العربي بانتهاء النظام الإقليمي العربي و القضاء على الفكرة القومية تحت دعوى أن العرب شأنهم شأن باقي القوميات و الأعراق هم أحد جوانب الفسيفساء التي تشكل ملامح منطقة الشرق الأوسط، بالتالي فمشروع الشرق أوسطية ما هو إلا وجه جديد لـ "السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي" و هي السيطرة التي بدأت بـ "الاستعمار المباشر و انتهاء بما يسمى بالنظام الشرق أوسطي الجديد و السوق الشرق أوسطية".[3]

---

[1] حمودة المختار سالم، الشرق أوسطية بين ثقل الواقع و طموحات المستقبل، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2000، ص: 28.

[2] أحمد ثابت، المخطط الأمريكي الصهيوني عن نظام الشرق أوسطي: الشرق أوسطية و تأثيراتها على الأمن القومي العربي، منشورات دار الازدهار للطباعة، جامعة ناصر، مصراتة، 1995، ص: 134.

[3] محمد عبد الله الحوتي، السوق الشرق أوسطية: دلالتها و احتمال قيامها، الشرق أوسطية و تأثيراتها على الأمن القومي العربي، منشورات دار الازدهار للطباعة، جامعة ناصر، مصراتة، 1995، ص: 55.

و يتحدد النظام الاقتصادي الشرق أوسطي على ثلاثة مستويات هي:

- المستوى الأول: يتم عبر إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي يضم الأردن و فلسطين و الكيان الصهيوني.
- المستوى الثاني: إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، تضم كل من مصر، الكيان الصهيوني، فلسطين، الأردن، لبنان و تنتهي ترتيبات إقامة هذه المنطقة في حدود عام 2010.
- المستوى الثالث: إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي تشمل بالإضافة إلى منطقة التبادل التجاري الحر، بلدان مجلس التعاون الخليجي، و يتم في إطارها حرية انتقال رؤوس الأموال.

و يمكن اعتبار نهاية حرب الخليج الثانية، و فتح باب المفاوضات بين الدول العربية و الكيان الصهيوني منذ 1991، الخطوة أكثر تقدما لبلورة النظام الشرق أوسطي، حيث أدت تلك الأحداث إلى بداية مسار السلام في المنطقة، تطبيع سياسي و اقتصادي بين الدول العربية و الكيان الصهيوني، ذلك ما كرسته عدة اتفاقيات و خطوات سياسية أهمها: اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية و الكيان الصهيوني في 1993/09/13، اتفاق واشنطن بين الأردن و الكيان الصهيوني في 1994/07/25، تبادل مكاتب الاتصال بين المغرب و الكيان الصهيوني و إقامة مكاتب لرعاية المصالح بين تونس و الكيان الصهيوني عن طريق بلجيكا، و ذلك خلال شهري سبتمبر و أكتوبر 1994، بالإضافة احتضان خمسة عواصم عربية (الرباط، تونس، القاهرة، الدوحة، مسقط) لاجتماعات اللجان متعددة الأطراف و التي تفرعت عن مؤتمر مدريد.

و سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني إلى توسيع مشروع الشرق الأوسط إلى دول المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب، و ذلك في إطار إستراتيجية التحكم الكامل في أجنحة النظام الإقليمي العربي (مغربه و مشرقه)، و إفشال مشروع الاتحاد الأوربي في منطقة المغرب العربي و هو ما عبر عنه مؤتمري القمة

الاقتصادية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا المنعقدين في الدار البيضاء في نوفمبر 1994، و في عمان في أكتوبر 1995، و في القاهرة في نوفمبر 1996، و في الدوحة نوفمبر 1997.[1]

و من جهة أخرى طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الشرق الأوسط الكبير، على الدول الصناعية الثماني، خلال قمة المجموعة في جوان 2004.

و منذ أن تسرب نص مسودة "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" الأمريكية إلى وسائل الإعلام، لم يعد الجدل السياسي و الفكري حولها في المنطقة العربية، حيث تثير المبادرة انتقادات و شكوكا في البلدان العربية، بل و داخل الولايات المتحدة أيضا. ففي حين استقبلها عدد من كبار المسؤولين العرب بانتقاد المستند أساسا إلى فكرة أن الولايات المتحدة لا تستطيع تصدير أنظمة ديمقراطية جاهزة إلى الدول العربية، واجهها البعض الآخر بالصمت و أمام سيل الانتقادات الذي وصل إلى حد اتهام المبادرة بأنها ترقى على مستوى اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ بين فرنسا و بريطانيا عام 1916، تكررت التأكيدات الأمريكية بأن المبادرة ليست تصورا مفروضا و إنما هي مجموعة من الاقتراحات للإصلاح و مساعدة دول و حكومات الشرق الأوسط على اللحاق بالدول و الشعوب الأخرى التي تمكنت من تحقيق التقدم و الإصلاح السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

و إن كان شمال إفريقيا بتعبير الولايات المتحدة الأمريكية قد أدخل في سياسة الشرق الأوسط الجديد فإنه على صعيد آخر قد اقتنعت الولايات المتحدة بضرورة توحيد المنطقة سياسيا و اقتصاديا خدمة لمصالحها، و كل ذلك يرمي في إطار سياستها الكونية الشاملة، و قد كانت عقيدة السياسة الأمريكية في إفريقيا تقوم على أساس أن فرنسا فشلت في دفع القارة نحو "التقدم و الرفاه"، في حين أعلنت مادلين أولبرايت (كاتبة الدولة للشؤون الخارجية

[1] شهاب الدين فتحي، المشروع الشرق أوسطي، دار البشير للثقافة، مصر، 1998، ص: 40.

سابقا) أنه قد حان الوقت لإزالة المفهوم الفرنسي الأبوي للعلاقات مع إفريقيا في إطار إنشاء شراكة حقيقية قائمة على البراغماتية و المصالح المشتركة.[1]

و قد عمد التدخل الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا إلى استثمار ثلاثة أبواب رئيسية لتحقيق الاختراق: الأزمة الجزائرية و تداعياتها، الأزمة الصحراوية، الأوضاع الاقتصادية الصعبة لدول المغرب العربي و هي أوضاع تكرس الاختراق الأمريكي أكثر فأكثر، فالجزائر احتلت المرتبة الأولى في المنطقة مقارنة مع تونس و المغرب فيما يخص الاستثمارات الأمريكية، و يعود هذا بالأساس إلى الاستثمارات النفطيـة و اعتبار الجزائر فاعلا اقتصاديا و منتجا فعالا للبترول و الغاز ذوي النوعية العالية، خاصة و أن أهم و أكبر الاكتشافات النفطية في العالم لسنة 1996 تمت في الجزائر حسب تصريح مدير مكتب شؤون مصر و شمال إفريقيا في كتابة الدولة للخارجية الأمريكية، السيد ريتشارد جاكسون في ماي 1997. و يبلغ عدد الشركات الأمريكية التي تنشط في الجزائر: 8 شركات بين 20 شركة أجنبية تقارب مشاركتها حوالي 50 % من المجموع، و تستحوذ على عقود التنقيب و استغلال النفط،[2] أما فيما يخص المغرب فقد شمل التعاون الأمريكي المغربي قطاع المناجم حيث أبرمت مؤسسات لاستغلال الفوسفات عقودا بـ 28.7 مليون دولار، لتزويد قطاع مناجم الفوسفات بالتجهيزات الضرورية، كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات في مجال الاستثمار مع تونس، من بينها العقد المبرم بين الشركة التونسية للكهرباء و الغـاز و الشركة الأمريكية العامة للكهرباء في منتصف 1995، كما نجد عديد من الشركات العالمية الأمريكية التي تنشط بشكل مكثف في المنطقة ككل، نذكر على سبيل المثال كوكا كولا، بيبسي كولا، موتورولا، مايكروسوفت، أي بي أم في قطاع المعلوماتية.

**مبادرة إيزنستات:**

[1] Rachid tlemçani, etat, bazar et globatisation : l'aventure de l'infitah en algérie, les éditions el hikma, alger, 1999, p : 72.
[2] Amor khelil, la réforme du secteur des hydrocarbures en algérie, pp : 175, 176.

و في إطار السياسة الأمريكية المتجددة في إفريقيا فتحت لجنة الكونغرس للمالية في جانفي 1999 مناقشة حول الاستثمارات الأمريكية في المغرب العربـــي و آفـــاق و سبل إقامة شراكة بدل الاكتفاء بالتبادلات التجارية التقليدية، و تعود هذه المبادرة إلى نائب كاتب الدولة الأمريكي ستيوارت إيزنستات في جوان 1998 لخلق شراكة بعدما عزلت الولايات المتحدة عن المشاركة في مسار برشلونة كطرف أساسي للاندماج الأورومتوسطي، بالإضافة إلى فشل المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوســط و شمال إفريقيا.

و قد صرح إيزنستات أن "الأمر لا يجب أن يتعلق باتفاق يفضي إلى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا في ثلاثة اتفاقيات اقتصادية ثنائية و منفصلة مهما تكن أهميتها، على النقيض سيتعلق الأمر بشراكة ديناميكية متعددة الأطراف قائمة على التقوية المستديمة للروابط الاقتصادية في المغرب العربي".[1] إذ يضع إيزنستات برنامجا لتحقيق هذا المشروع يقوم أساسا على تنظيم لقاءات بين ممثلي بلدان المنطقة، فتم تنظيم اجتماع لوزراء مالية الجزائر، تونس، المغرب من جهــة و مساعد كاتب الدولة إيزنستات من جهة ثانية في نهاية 1998 بواشنطن، للشروع في تنفيذ أهم مقررات المبادرة الأمريكية التي تسعى إلى إرساء منطقة تبــادل حـــر و استقطاب الاستثمارات الأمريكية بالمنطقة و تهيئة الأرضية الملائمة للشراكة سياسيا.

**المطلب الثاني: المشروع الأوربي.**

بدأت أفكار مشروع المتوسطية منذ التسعينيات لكي تغدو اليوم واقعا يرمي إلى بناء هياكل إقليمية حيث شكلت نظرية بروديل البداية الحقيقية لفكرة مشروع المتوسطية الجديدة، و من بعده كتب عدة مؤرخين و مستشرقين فرنسيين و إسبان في هذه الفكرة، علما بأن عددا من المفكرين و الساسة العرب كانوا قد قدموا ومضات فكرية و مشروعات سياسية في إطار المنظومة المتوسطية، سواء كانت إقليمية أو قومية.

و تطورت العلاقة بين أوربا و منطقة المتوسط على مدى حوالي 40 عاما، حيث اتبعت الجماعة الأوربية منذ إنشائها سياسة مستمرة التقدم اتجاه البلدان المحيطة بالبحر المتوسط و

[1] Samir sobh, vers un maghreb américain !, arabies N°153, septembre 1999, p : 32.

أساس هذه السياسة هو عقد اتفاقيات تفضيلية تربط هذه البلدان بدول الجماعة، و كانت قمة تلك الاتفاقات أن اجتمع قادة دول الاتحاد الأوربي الخمسة عشر (بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا، اليونان، اسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فلندا، السويد، هولندا) و دول الإثني عشر الواقعة جنوب و شرق المتوسط (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، لبنان، سورية، الأردن، فلسطين، قبرص، مالطا، إسرائيل، تركيا) في برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995، لوضع أسس لشراكة أورومتوسطية شاملة، هذا بالإضافة لحضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب، و كذلك حضور الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و دول شرق و وسط أوربا و دول البلطيق، بصفتها ضيف جلسة الافتتاح و أقر هذا المشروع بالاجماع إثر عرضه في برشلونة حيث رسم خطة متماسكة للعلاقات مع بلدان حوض البحر المتوسط الأخرى.[1]

و الملاحظ أن الشراكة الأورومتوسطية جاءت نتيجة اقتراح المجموعة الأوربية، بالتالي فلا غرابة في أنها تخدم التوجهات الأوربية بدرجة أولى، و تتضمن تطلعات دول الجنوب بدرجة أخرى، إذ أن الدول الأوربية تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تطوير عملية الاندماج الأوربي، و الرغبة الأوربية في لعب دورا مؤثرا في السياسة العالمية.
- تدعيم إبراز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض المتوسط.
- تدعيم الموقف الأوربي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى.
- تدعيم الاستقلالية الأوربية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي.

[1] محمد الصالح المسفر، الاتحاد الأوربي و أبعاد مشاريعه الأوربية: العلاقات العربية – الأوربية: حاضرها و مستقبلها، مركز الدراسات العربي – الأوربي، باريس، 1997، ص: 226.

- العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب المتوسط، من خلال إحداث نمو متواصل و دعم و تشجيع الإصلاح الاقتصادي، ذلك ما يؤدي إلى التقليل من الهجرة إلى شمال المتوسط.[1]

- يشدد الفكر الأوربي على أن الدول المتوسطية في مجملها تشكل مصدرا للخطر و التهديد على الأمن العالمي و الأوربي في تقييمها لما يدور في الساحة السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية في المغرب و المشرق العربيين، و في تركيا و منطقة البلقان و قد أفرزت هذه البؤر عدة متغيرات إقليمية تتعلق بتحديات الأمن الأوربي و تحدث هذه المخاوف بالرغم من اقتناع دول الاتحاد الأوربي بالأهمية القصوى التي تحظى بها المنطقة.[2]

- إن الخوف من ظهور نزعة ألمانية للهيمنـــة داخـــل الجماعـة الأوربيـــة و التناقضات السياسية و الاجتماعية القائمة على تعدد القوميات بين الشعوب في دول أوربا الشرقية و أوربا الغربية، و داخل كل دولة على حدى، و المشاكل الناجمة عن الهجرة من شرق أوربا إلى غربها...كلها أصبحت تشكل هاجسا لقادة المجموعة الأوربية، و للتكفل بهذه القضايا أقرت سياسات جماعة معاهدة ماستريخت بإعطاء دفع للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، و ربطها بالسياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة لحل معضلة تجاذب المصالح بين دول الاتحاد الأوربي من جهة، و منطقتي شرق أوربا و جنوب المتوسط من جهة أخرى.[3]

- و بصفة عامة فإن دوافع الدول الأوربية تطغى عليها الاعتبارات الذاتية، أما المواقف العربية فكانت عبارة عن ردود أفعال، محدودة القوة و الأثر، لما يجري عند الطرف الأوربي، فالأزمات المتعددة في دول جنوب الحوض، لا سيما الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، لعبت دورا كبيرا في توفير المناخ الملائم لدفع العلاقات العربية الأوربية، و دعوة الجامعة العربية لمساندة مشروع "المتوسطية"، و التخفيف من حدة هذه الأزمات التي تعصف بالعديد من الدول في المنطقة المتوسطية، و ترى دول جنوب

[1] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: حالة دول المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص: 95.

[2] محمد محمود الإمام و آخرون، الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص: 576.

[3] علي محمد ناصر، البعد السياسي و الأمني في الشراكة الأوربية المتوسطية، مجلة الشؤون العربية، عدد 88، ديسمبر 1996، ص ص: 184، 185.

المتوسط أنه يمكن لها أن تحقق مصالح اقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة و يمكنها أن تحقق الأهداف التالية:

- فتح الأسواق الأوربية أمام صادراتها الصناعية من جهة، و تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوربي.
- الحصول على مساعدات و قروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إضافة إلى دور البنك الأوربي للاستثمار في هذا المجال.
- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوربية على الأراضي العربية.
- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها و خاصة البطالة و احتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقة السياسية.

**المطلب الثالث: المشروع الإسرائيلي.**

هذا القلق أصبح يشكل قاسما مشتركا بين أغلب تعليقات وتحليلات الكتاب العرب في الآونة الأخيرة، من حديث عن الحدود التي يعاد رسمها بالدم، إلى تحذير من أن المستقبل في المنطقة يراد له أن يصنع بأيدي غير العرب، مرورا بمحاولة رصد الأسباب الكامنة وراء تعدد الهزائم العربية ودور الدولة والقبيلة في ذلك.

وليس ذلك مستغربا، لأن مختلف الشواهد تدل على أن ثمة خرائط جديدة ترسم للمنطقة في ضوء الانهيارات التي حدثت لبعض الأنظمة والتصدعات التي عانت منها أنظمة أخرى، والتوترات التي أطلت برأسها في فضاءات أنظمة ثالثة.

وحين تم الاتفاق بين واشنطن ومعها الدول الكبرى و بين طهران فإن الجميع أدركوا أن أوان الدخول في حقبة جديدة قد حل، وأن الحديث عن المستقبل ومخاوفه لم يعد ثرثرة مثقفين أو توجسات سياسيين، لكنه صار ضرورة ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد، لأن قطار التغيير انطلق وبات من العسير وقف اندفاعه.

استوقفتني في هذا الصدد مقالة لوزير خارجية مصر الأسبق السفير نبيل فهمي نشرتها جريدة الأهرام في 7/22 تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد والاتفاق النووي الإيراني والعرب"، إذ استهلها بالإشارة إلى اتصال أجراه معه في عام 2004 (حين كان سفيرا لمصر في واشنطن) مستشار الأمن القومي الأميركي، واقترح عليه أن تشارك مصر في اجتماع قمة حول إنشاء شرق أوسط جديد يشمل الدول العربية و يمتد حتى باكستان وأفغانستان.

وفى ربيع عام 2015 حدثه مسؤول إيراني مقرب من أصحاب القرار عن أنهم في طهران لهم نظرة أخرى للشرق الأوسط الجديد مختلفة عما يرونه في مصر، فليس صحيحا في رأيهم أن المنطقة جوهرها عربي، لأن مرجعية المواطن العادي لم تعد القومية العربية، فضلا عن أن العالم العربي منقسم على نفسه، والثقل السياسي والأمني والاقتصادي فيه ليس بين أيدٍ عربية[1] .

وحين وضع الأمران جنبا إلى جنب خلص إلى أن التفكيرين الأميركي والإيراني ينطلقان من رؤية لمستقبل المنطقة بأيدٍ غير عربية، ثم تساءل عما إذا كانت تلك مؤامرة كبرى أم مجرد توافق مصالح بين أيدٍ غير عربية؟ وهو يجيب عن السؤال فإنه طرح أفكارا عدة محورها كيف يستعيد العالم العربي زمام المبادرة كي يصبح فاعلا وليس مفعولا به

من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن المنطقة العربية لا تشكل وحدة ثقافية وحضارية واحدة كما يعتقد العرب، إنما هي خليط متنوع من الثقافات والتعدد اللغوي والديني والإثني، وقد اعتادت إسرائيل تصوير المنطقة على أنها فسيفساء تضم بين ظهرانيها شبكة معقدة من أشكال التعدد ما بين عرب وفرس وأتراك وأرمن وإسرائيليين وأكراد وبهائيين ودروز ويهود وبروتستانت وكاثوليك وأرثوذكس وعلويين وصابئة وشيعة وسنة وموارنة وشركس وآشوريين.. إلخ .

[1] فهمي هويدي، مشروع إسرائيل المنسي لتفتيت العالم العربي، مقال على الأنترنت بتاريخ 2015/10/15، الساعة: 14.20، على الموقع: www.aljazeera.net

بالتالي، فإن المنطقة ما هي إلا مجموعة من الأقليات التي لا يوجد تاريخ يجمعها، ومن ثم يصبح التاريخ الحقيقي هو تاريخ كل أقلية على حدة، والغاية من ذلك التحليل تتمثل في تحقيق هدفين:

- الأول رفض مفهوم القومية العربية ومقاومة فكرة الوحدة العربية، ذلك أن التصور الإسرائيلي يعتبر أن القومية العربية فكرة يحيط بها الغموض إن لم تكن غير ذات موضوع على الإطلاق .
- الهدف الثاني من الترويج لفكرة تعدد الأقليات والهويات في العالم العربي هو تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي، ذلك أن المنطقة وفق ذلك التصور تضم خليطا من القوميات والشعوب واللغات، وتصور قيام وحدة بينها هو ضرب من الوهم والخيال، والنتيجة المنطقية المترتبة على ذلك تعني أن يكون لكل قومية في المنطقة كيانها الخاص، وبذلك تكتسب إسرائيل شرعيتها باعتبارها إحدى الدول القومية التي تعيش على أرضها.

هذا التوجه في التفكير الإسرائيلي دفعها إلى تبني إستراتيجية تشجيع مناطق الأقليات في المنطقة، وطرحها بين حين وآخر فكرة إقامة دويلات درزية أو مارونية على حدود إسرائيل لتكون بمثابة مناطق أمن تكسب إسرائيل الاطمئنان وتشكل حاجزا ماديا ومعنويا يفصل بينها وبين الدول العربية، وهو ما من شأنه أن يشجع الأقليات الأخرى على أن تسير على ذلك الدرب، ويحفز الأكراد في العراق و"الأفريكان" في جنوب السودان وموريتانيا على الاستقلال.

كتابات أبا إبيان السياسي الصهيوني ووزير خارجية إسرائيل التي نشرت تحت عنوان "صوت إسرائيل" تعد أفضل تعبير عن الفكرة، ذلك أنه اعترض على الافتراض القائل إن الشرق الأوسط يمثل وحدة ثقافية، وإن على إسرائيل أن تتكامل مع تلك الوحدة .

وذكر أن العرب عاشوا دائما في فرقة عن بعضهم، وأن فترات الوحدة القسرية كانت تتم بقوة السلاح، من ثم فإن التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار، وأن الروابط الثقافية والذات التي جمعتها البلاد العربية لا يمكن أن تضع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية.

هذه الأفكار تم اختبارها في ثلاث تجارب في ما هو معلن حتى الآن على الأقل، هي :

-أقامت إسرائيل علاقات وثيقة مع قيادات الموارنة في لبنان، مستثمرة في ذلك علاقات التوتر التاريخية بينهم وبين المسلمين السنة، وثمة دراسات متعددة أرخت لتلك العلاقة الإسرائيلية واللبنانية، منها دراسات الأستاذ صقر أبو فخر عن الدور الذي قام به الإكليروس الماروني في التواصل مع الإسرائيليين، وكتاب كريستين شولز عن الدبلوماسية الإسرائيلية السرية في لبنان[1] .

وفى كتاب ألان مينارج عن أسرار حرب لبنان نص رسالة بعث بها رئيس حزب الوطنيين الأحرار كميل شمعون إلى رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن، شكا فيها من أن الفرنسيين حين أقاموا لبنان الكبير ضموا إلى الموارنة الأراضي المأهولة بالمسلمين "وكان هؤلاء سببا في جميع العلل والشرور"، ودعاه إلى تجنب الإسرائيليين أراضي مأهولة بالمسلمين حتى لا يعانوا مما عانت منه لبنان.

الشاهد أن تواصل الإسرائيليين مع بعض شرائح الموارنة دفع الأخيرين إلى إقامة دولة لبنان الحر وحكومتها في عام 1979، وشكل هؤلاء ما سمي جيش لبنان الجنوبي الذي قاده سعد حداد ومن بعده أنطوان لحد، وكان للأحزاب المارونية الثلاثة التي شكلت الجبهة اللبنانية دورها في الترحيب بالاجتياح الإسرائيلي في لبنان عام 1982 إلا أن مشروع دولة الموارنة فشل وانهار بعد انسحاب الإسرائيليين من لبنان.

التجربة الإسرائيلية الثانية كانت مع المتمردين في جنوب السودان، وقد فصل كتاب العميد موشيه فرجي في تتبع تلك العلاقة التي بدأ الإسرائيليون في نسجها في عام 1958 واستهدفت دعم التمرد الجنوبي وإضعاف السودان للضغط على مصر واختزان القارة الأفريقية، وشمل ذلك الدعم كل المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، حيث وفرت إسرائيل الخبرات والسلاح والأموال وكل ما احتاجته حركة التمرد لتحدي حكومة الخرطوم وتثبيت أقدامها على الأرض، الأمر الذي انتهى بانفصال الجنوب وإعلان استقلاله في عام 2011.

[1] فهمي هويدي، المرجع السابق.

التجربة الثالثة مع الأكراد في شمال العراق، ذلك أن زعماء الأكراد في نضالهم ضد نظام صدام حسين وضد شاه إيران قبل الثورة كانوا يتلمسون الدعم من أي مصدر، الأمر الذي سارعت إسرائيل إلى تلبيته فقدمت لأكراد العراق الكثير من المساعدات التي لم تعلن تفاصيلها، لكنها انتهت بأن أصبح لإسرائيل حضور استخباراتي قوي في شمال العراق.

وهذا الموقع له أهميته الإستراتيجية المهمة لأنه أتاح للإسرائيليين إمكانية الاقتراب مما يحدث في العراق وسوريا وإيران وتركيا، ولم يعد سرا أن كردستان قطعت شوطا بعيدا في سعيها للاستقلال الذي أصبح الآن مطلبا معلنا من جانب المثقفين والسياسيين والأكراد، وبالتالي لم يعد السؤال المطروح الآن هو هل يعلنون استقلالهم أم لا، ولكنه متى يتم ذلك.

نبالغ كثيرا إذا قلنا إن إسرائيل فعلت من جانبها كل ذلك، لأن الأصح و الأصوب أنها ساهمت في صنعه مستفيدة من ظروف داخلية مواتية في كل بلد، وهو ما يدعونا إلى القول إن عملية تفتيت العالم العربي و الإستفادة من تنوع كياناته وتعدد الأقليات فيه تنطلق من إستراتيجية إسرائيلية واضحة المعالم منذ خمسينيات القرن الماضي .

وللأسف فإن الدور الإسرائيلي في الخرائط الجديدة التي ترسم للمنطقة لم يأخذ حقه من الانتباه والدراسة، ذلك أننا نرى تركيزا شديدا على طموحات الإيرانيين ومخططات جماعة داعش (تنظيم الدولة) الإرهابية، كما نلمس تجاهلا وسكوتا على مساعي الإسرائيليين الذين أصبحوا يعتبرون أنفسهم جزءا من معسكر الحرب ضد الإرهاب (قدموا إلى الأردن 16 طائرة مروحية لهذا الغرض) في حين يمارسون في فلسطين كل ما يمكن تخيله من مظاهر الإرهاب و القمع.

لست أدعو إلى تجاهل الدور الإيراني ولا الكف عن مقاومة الإرهابيين، لكنني أتمنى الانتباه إلى ثلاثة أمور، الأول توفير رؤية عربية واضحة للتحديات التي توجه الأمة من حيث أولوياتها وطبيعتها، الثاني أن تظل على وعي كافٍ بالمخططات الإسرائيلية التي ما زالت تسعى إلى تفكيك العالم العربي وتفتيته .

أما الأمر الثالث والأهم فهو أن مخططات التفتيت التي تُرسم تراهن على الشروخ والتشققات الحاصلة في كل قطر عربي، ولذلك فإن الوعي بتلك المخططات ينبغي أن

يستصحب اهتماما بحصانات الداخل، لأن مخططات التفتيت لا يتحقق لها النجاح إلا في حال هشاشة المجتمعات و قابليتها للتفتيت.

**المبحث الرابع: الآليات العربية لمواجهة التحديات و التهديدات.**

**المطلب الأول: التعاون و التكتلات العربية الأمنية:**

يعبر هذا المشهد عن شكل من أشكال التنسيق الوظيفي التضامني بين دول المنطقة العربية لمواجهة التحديات المهددة لها، و يقوم هذا المشهد على افتراض ترتيبات جماعية لاحتواء المخاطر المهددة للأمن العربي في أبعادها الإقليمية و الجهوية مع التزام الدول العربية التي تنخرط في مثل هذه الترتيبات التعاونية بتنفيذ ما يتفق عليه من استراتيجيات أمنية في كافة المجالات، و ما يتخذ من قرارات حتى لو استدعى الأمر التنازل عن بعض مظاهرها السيادية، و يقتضي تحقيق مثل هذه السيناريوهات أن يأخذ المستوى التنسيقي أحد الشكلين التاليين.

أولهما أن تشهد المنطقة العربية تكتلات أمنية جهوية للنهوض بالأعباء الأمنية للدول المنخرطة فيها في كافة المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية...الخ، و يحضرنا ضمن السياق ما اقترحه باحثنا "أمين الساعتي" في تصوراته النموذجية لشكل من أشكال التنسيق الأمني العربي في أبعاده الجهوية العسكرية و الدفاعية، مقسما في ذلك المنطقة العربية إلى أربعة نواحي جهوية كانت على النحو التالي: "التكامل العسكري بين أقطار الخليج العربي بافتراض أن تنظم إليها العراق، توفر الكوادر الأزمة لقيادة القوات التي يمكن أن تقاتل في مسرح العمليات الآسيوية و اتجاهاته الاستراتيجية لمواجهة التهديدات الصادرة عن هذا المسرح، و بخاصة إيران و تركيا ثم التكامل بين مصر و سوريا و الأردن و فلسطين و لبنان توفر القيادات و الأركان اللازمة لقيادة القوات التي يمكن أن تقاتل و تدافع عن المسرح المركزي أو بالأحرى منطقة القلب لمواجهة التهديدات الصادرة عن إسرائيل و حلفائها، التكامل بين مصر و السودان و ليبيا لكي تعد القيادات و الأركان لمواجهة تهديدات وادي النيل سواء من إثيوبيا أو من غيرها بالتعاون مع دول إفريقيا، و أخيرا التكامل بين أقطار المغرب العربي لإدارة الصراع في

مستوى المسرح الإفريقي و التهديدات الصادرة عن القوى الغربية، حتى لا تطغى صراعات القلب على صراعات الأطراف.[1]

و ثانيهما أن يكون هناك تنسيق عربي عام للدفاع عن دول المنطقة، بالكيفية التي تلتزم كل دولة عربية بالتعاون مع نظيرتها العربية بالتعاون معهما من أجل ردع مصادر التهديد التي تستهدف دول المنطقة في أبعادها الداخلية و الخارجية في مختلف المجالات، ويتم ذلك سواء داخل الجامعة العربية و منظماتها المتخصصة أو خارج إطارها، مثلما كان عليه الحال مثلا مع معاهدة الدفاع العربي المشترك، التي جمدت أنشطتها فيما بعد بين الدول العربية، آليات فض النزاعات بين دول المنطقة، تحت إطار الجامعة العربية ترتيبات التنسيق العربي لمكافحة الظاهرة الإرهابية بصفة جماعية، مبادرة تأسيس مجلس السلم العربي..الخ، وبذلك تتضح الملامح الوظيفية لهذا السيناريو على النحو التالي:

- سيعزز مثل هذا المشهد الإحساس بالانتماء إلى الكيـــان العربـــي الموحـــد و يكرس الولاء للأمة الذي لعبت النزعة القطرية العربية و مصالح القوى العالمية دورا بارزا في التلاعب بمقوماتها الجيواستراتيجية القائمة.

- سيعزز مثل هذا التحول القدرات الشاملة للأمن العربي في أبعادها الشاملة، مما سيزيد في ثقله الجيواستراتيجي على الصعيد الإقليمي و الدولي، و الدليل على ذلك أن القوى المعادية للمنطقة قد قامت بتفتيتها في ما مضى بقصد إفراغ المجال العربي من مؤهلاته الجيواستراتيجية القائمة.

- سيساهم هذا المشهد التنسيقي في تعزيز و حماية مصالح الأمن القطري العربي عبر ما يتيحه مثل هذا الجهد التضامني العربي المنشود للمنطقة، من حصانة تكون هي الجدار الذي تتكسر على جدرانه محاولات القوى المعادية للتلاعب باستقرار المنطقة.

- سينجر عن تحقيق هذا المشهد تراجع وحدة النزاعات العربية بفعل تحسن وتيرة العلاقات العربية جراء الاختفاء التدريجي للهواجس الأمنية المتبادلة.

- سيترتب عن مثل هذا التحول تعزيز القدرة العربية في إدارة الصراع مع إسرائيل التي يبقى أفضل وضع أمني لها هو تكريس الفرقة العربية و غياب مثل هذا التنسيق بين

[1] أمين ساعاتي، الأمن القومي العربي: صيغة عربية مناسبة لدخول القرن الواحد و العشرين، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص: 182.

دول المنطقة، الذي في حالة تحققه سيحدث نوع من التوازن في ميزان القوى، الذي اعتادت إسرائيل أن يكون مختل لصالحها.

- سينجر عن تحقق مثل هذا المشهد سعي القوى الخارجية المعادية له التحرك من أجل إفشاله كما جرت العادة و الاستناد إلى تراكمات الخبرة التاريخية التي تعتبر خير عينة على ما قامت هذه القوى من دور في نسف المشاريع الوحدويــة العربيــة و تطويق المنطقة بسلسلة من الأحلاف العسكرية و المشاريع الدفاعية للحيلولة دون قيام تنسيق عربي في هذا المجال.

- ستتضاعف قدرات الدول العربية في ردع مصادر التهديد القائمة و المحتملة لمحيطها الإقليمي، الذي سيصبح في ظل هذا المشهد التنسيقي خير رادع لأية محاولة من طرف دولة للمساس باستقرار الأمن العربي، و في حال إقدامها على ذلك فإنها مطالبة بتعداد محصلة القدرة الكلانية لدول المنطقة في مواجهتها.

إن مثل هذه الإستراتيجية الأمنية التي تستدعي البلورة تقتضي من دول المنطقة استنفار كافة قدراتهم الشاملة الظاهرة و الكامنة، لمواجهة التحديات التي تواجهها من خلال اليقظة الأمنية الدائمة التي تتكيف مع المتغيرات و تواجه التحديات بكيفية متواصلة، منطلقاتها الجوهرية قوامها رصد عناصر القوة و الضعف الكامنة في محيطها الأمني الداخلي و إدراك طبيعة المخاطر و الفرص المتواجدة في محيطها الخارجي بما يتيح لها بلورة استراتيجية عربية شاملة، [1] تكون واضحة في منطلقاتها و آلياتها واقعية في وسائلها و أهدافها من أجل حماية الأمن العربي الذي هو في أشد الحاجة إلى جملة من الترتيبات المستعجلة في ظل الفراغ الأمني العربي الذي تمر به المنطقة على الصعيد القومي منذ تجميد معاهدة الدفاع العربي المشترك، و ما بين الخطوات الأمنية التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال مثلما دعا إليها "أمين الساعاتي" هي:

1 -وضع سياسة الدفاع المشترك في الوطن العربي و ضمان أمنه و تأمين متطلباتها.
2 -وضع الخطط الكفيلة بتنفيذ سياسة الدفاع المشترك لحماية الأمن القومي العربي.
3 -إنشاء الأجهزة الخاصة بالشؤون الدفاعية في المنطقة لحماية الأمن القومي.

[1] أحمد محمد الأصبحي، أوراق في المشروع العربي، ط1، دار البشير، عمان، 1996، ص ص: 139، 179.

4 -إنشاء الأجهزة الخاصة بالشؤون الدفاعية المشتركة و تحديد مهامها و اعتماد خططها.

5 -النظر في النزاعات الأهلية العربية و اتخاذ التدابير و الترتيبات الخاصة باحتوائها.

6 -اتخاذ التدابير السياسية و الاقتصادية و العسكرية و سواها لردع الأعمال العدوانية.

7 -وضع سياسات للتصنيع العسكري العربي و تأمين التكامل في هذا المجال.

8 -وضع سياسة التعاون في المجال العسكري المشترك بين الدول الأعضاء.

9 -إنشاء قوات الأمن العربية و استخدامها لاحتواء مخاطر المنطقة.[1]

**المطلب الثاني: إصلاح جامعة الدول العربية:**

تضمنت المبادرات العربية لإصلاح و تفعيل دور الجامعة العربية عدة جوانب أهمها:

- الجانب المؤسسي: فقد تم اقتراح تزويد كافة المؤسسات القائمة أو التي ستجري استحداثها بالصلاحيات الأساسية اللازمة لأداء مهامها بكفاءة و تمكينها من تحقيق عائد ملموس يخدم في النهاية مصالح الدول الأعضاء، و يكفل تأييد الوطن العربي في كل دولة لمطلب التضامن العربي.[2]

- الجانب الاقتصادي: هو أكثر المداخل أهمية و ملائمة لتطوير النظام العربي و توفير قوة الدفع اللازمة للعمل العربي المشترك في شتى المجالات و يمكن إرجاع جانب الأهمية في النقاط التالية:

1) موجة العولمة الاقتصادية و ما تتطلبه اتفاقية منظمة التجارة العالمية من تحرير كامل للتجارة، التي تجعل من الاندماج في السوق العالمي حتمية يصعب تجنبها، هذا الاندماج الذي يتطلب شروط لا تقوي الاقتصاديات العربية على الوفاء بها منفردة.

2) تحقيق مصالح مباشرة على الصعيد المادي.

- الجانب الأمني: فإن تحقيق الأمن العربي على المستوى القطري و القومي هو محصلة لأي قدر من النجاح في المسارات السابقة.

[1] أمين ساعاتي، المرجع السابق، ص: 242.
[2] أحمد ابراهيم محمود و آخرون، المرجع السابق، ص: 196.

فالعالم العربي يواجه اليوم فراغا أمنيا يحد من قدرته التفاوضية مع الخارج و رغم أن احتمالات صدور التهديد أو العدوان من داخل الوطن العربي كما حدث في غزو الكويت إلا أن العالم العربي يواجه المعضلات الأمنية التي تفرض نفسها على صناع القرار العربي في هذه المرحلة التي تطرح فيها مبادرات التطوير و التجديد للنظام العربي ككل.[1]

و تجدر الإشارة أنه لكي يتمكن نظام الأمن الجماعي من مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية فإن الأمر يتطلب تفعيل هذا النظام من خلال منظومة إصلاح شاملة للأوضاع الداخلية للدول العربية، و للنظام الإقليمي العربي بشكل عام و تطوير جامعة الدول العربية بشكل خاص و ذلك من خلال:[2]

1) الحفاظ على جامعة الدول العربية بصفتها الإطار المؤسسي القومي الوحيد الذي يجمع الدول العربية، و العمل على تطويرها لكي تتلائم مع أهداف الشعب العربي و حجم التحديات التي تواجه الأمن العربي.

2) توافر إرادة سياسية حقيقية لدى الدول العربية لتفعيل نظام الأمن الجماعي العربي من خلال تعديل ميثاق جامعة الدول العربية و ذلك بضرورة قبول الدول ببعض القيود على سيادتها الوطنية لصالح العمل العربي المشترك و على رأسها القبول بتعديل طريقة صنع القرار في مجلس الجامعة من الإجماع إلى الأغلبية.

3) العمل على وضع إستراتيجية عربية لتعزيز السلم و الأمن الوقائي و التأكد من ضرورة نقص الخلافات العربية.

4) تفعيل الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 2008/03/15.

5) تقليل الأضرار التي لحقت بالنظام الإقليمي العربي منذ حرب الخليج الثانية و التي قد تلحق مستقبلا في إطار الحرب ضد الإرهاب حسب المفهوم الأمريكي – الصهيوني، فإن تقوية تماسك المجتمعات العربية تتطلب المزيد من تأمين الحرية السياسية و الفكرية، و مساهمة جميع القيادات في صنع القرار القطري و القومي.

[1] أحمد ابراهيم محمود و آخرون، نفس المكان.
[2] نفس المرجع، ص: 179.

6) تعد قاعدة "الالتزام" الأساس الذي يجب أن ترتكز عليه أية محاولة للإصلاح باعتبار أن تنفيذ القرارات العربية في الإطار الجماعي يجب أن يسبق أية التزامات أخرى للدولة، سواء في الداخل أو في الخارج.

7) نجاح مواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير تتطلب جبهة عربية واسعة تضم أولا أكبر عدد من الدول العربية، و هي مسألة تحيطها صعوبات واضحة بالنظر إلى أن ثمة نظما عربية تعارض المشروع على نحو واضح أو على الأقل تطالب بإعطائه فرصة، و هناك نظم عربية أخرى لا تقوى على الاعتراض عليه صراحة.

**المطلب الثالث: تطوير عمليات التكامل الإقليمي:**

شهدت فترة التسعينيات تطور فكرة التكامل الإقليمي في العديد من مناطــق العالــم و قاراته و كان نجاح تجربة الاتحاد الأوربي عاملا رئيسيا في تشجيع انتشار تجارب التكامل الإقليمي في معظم قارات العالم، فقد عرفت تلك التجارب تطويرا لشكل جديد من هذا التكامل يعرف بـ "الإقليمية الجديدة"، و لقد أثر انتشار فكرة التكامل الإقليمي بالسلب على العمل العربي المشترك من زاوية محددة إذ بينما تستند تجربة التكامل الإقليمي العربــي على أسس تقليديـــة كالعوامــل الجغرافيــة و الروابط القومية، على الرغم من أهميتها، فإن الإقليمية الجديدة تقوم على تجاهل هذه العناصر مقابل إعطاء أولوية أكبر لدور الاقتصاد في بناء المجتمعات، كإنشاء سوق عربية مشتركة امتدادا للاتحادات العربية (المغرب العربي) و مجلس التعاون الخليجي.

**الخلاصة:**

- لا يوجد مفهوم واضح و موحد للأمن القومي العربي حيث أصبح هذا المفهوم مرتبط بالتغيرات المحلية و الدولية التي يتعرض لها العالم العربي في مراحل تاريخية مختلفة.

- تحقيق الأمن القومي العربي يستلزم العناية بالأمن الداخلي القائم على أساس الاستقرار السياسي و الاجتماعي في أي قطر عربي ذلك من خلال تعزيز الديمقراطية و التنمية الاجتماعية و التوزيع العادل للثروة.
- هناك تحديات مختلفة تواجه تحقيق الأمن القومي العربي منه ما هو متعلق بالبيئة الداخلية و منها ما يرتبط بالتغيرات الإقليمية، و منها ما يتعلق بمتغيرات بيئة النظام العالمي الجديد.

# خاتمـــــة

## خاتمة:

لعبت الظروف الجيو- إستراتيجية الدولية التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية و فترة ما بعد الحرب الباردة إلى قلب الكثير من مفاهيم و نظريات و سياسات العلاقات الدولية، و من أهمها مفهوم الأمن التي كانت تقوم نظريته على تعظيم و تراكم القوة العسكرية كمحدد وحيد لحفظ و صيانة الدول و سيادتها و استقلالها إلى مفهوم الأمن الشامل الذي يحتوي كل ما تستطيع أن تطاله القدرات الإنسانية، و منه ظهر مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم أوسع للأمن.

بل المعضلة العربية تكمن في التعامل مع الأمن القومي العربي علـى صعيـد التسلـح و القوة العسكرية بشكل تراكمي أدت إلى تهديد الأمن الوطني للدول العربية نفسها، أي تهديد أمن الدولة الوطنية، فحجم التسلح وحده لا يكفي للحديث عن متطلبات الأمن إذا لم يرتبط بالتخطيط و الإدارة العصرية للقدرات العسكرية، و الأهم من ذلك هو ضرورة تفعيل التكامل بين الدول العربية للدفاع عن الأمن العربي الشامل في مواجهـة التحديـات الداخليـة و الخارجية و توحيد السياسات الخارجية إزاء المستجدات و المتغيرات الدولية.

ففي هذا الصدد يجب إعادة ترتيب البيت العربي من الداخل باعتماد علاقات عربية تقوم على المصارحة و المكاشفة و تصفية مصادر الصراع تضمن انطلاق تطوير استراتيجيات عربية كالتوجه إلى العمق الإفريقي و الآسيوي للحد من الهيمنة الأمريكية و الأوربية في المنطقة العربية، و كذلك التفاعل مع النظام الدولي الجديد من خلال تكتل أقوى أو بتشكيل قوات عسكرية عربية لحفظ السلام قطعا لتدخل الأمم المتحدة التي لا تخدم مصالـح العرب و هذا ما يعزز المشاركة العربية في حل النزاعات بين أعضائها و إرساء نظام الأمن الجماعي، و حتى يمكن أن تستدعى لفظ النزاعات الدولية.

# قائمة المصادر و المراجع

## قائمة المصادر و المراجع:

### القرآن الكريم:

- سورة التين، الآية 03.
- سورة النحل، الآية 112.
- سور النور، الآية 55.
- سورة الأنعام، الآية 82.
- سورة آل عمران، الآية 154.
- سورة قريش، الآية 04.

### القواميس و المعاجم:

- الفيروز أبادي، القاموس المحيط.

### الكتب:


1 -أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة و أبعادها الانسانية، دار الطليعة، بيروت، 1993

2 -أحمد ابراهيم محمود و آخرون، من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005

3 -أحمد الرشيدي و آخرون، المدخل إلى العلوم السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003

4 -أحمد فاروق زاهر، الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007

5 -أحمد محمد الأصبحي، أوراق في المشروع العربي، ط1، دار البشير، عمان، 1996،

6 -ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشودة في إفريقيا: التحولات الديمقراطية و السياسية العامة، مصطفى مجدي كامل، ط$_1$، دار أمين للطباعة و النشر، القاهرة، 2005

7 -أمين ساعاتي، الأمن القومي العربي: صيغة عربية مناسبة لدخول القرن الواحد و العشرين، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993

8 -أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع و المواثيق و البروتوكولات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011

9 -جيرلد جرين، إيران و أمن الخليج: في أمن الخليج في القرن الحادي و العشرين، ط1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات، 1998
10 - هدى حامد قشقوش، الجريمة المنظمة، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006
11 - هانس: بيتر مارتن: هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية، ترجمة: عباس علي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998

12 - طه بن عثمان الفراء و آخرون، الوطن العربي مقوماته و مشكلاته، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.
13 - كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2001

14 - كمال مجيد، العولمة و الدولة، ط1، دار الحكمة، لندن، 2002
15 - كمال شاتيلا، التحديات الإقليمية و الدولية التي يواجهها العالم العربي: في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، ط2، دار بلال، بيروت، 1998

16 - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ط1، دار الكتب العربية، بيروت، 1976.
17 - محمد الغريب عبد الكريم، فسيولوجيا السكان، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 1992

18 - سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغة تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، الكويت.
19 - عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون: دراسة سوسيوأنثروبولوجية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002

20 - عبد المنعم سعيد، العرب و العالم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988
21 - عبد المنعم سعيد، العرب و دول الجوار الجغرافي،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1987
22 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، الجزائر، 2005.
23 - عبد العزيز الدوري، الوحدة العربية تجاربها و توقعاتها، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989

24 - عبد الفتاح الصيفي، الجريمة المنظمة: التعريف و الأنماط و الاتجاهات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999
25 - علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005
26 - علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005
27 - عثمان حسن محمد نور: ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة و الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008
28 - تامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي و استراتيجية تحقيقه، وزارة الثقافة و الإعلام، 1985

**المذكرات:**

1 -العايب لحسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية و مصالح الدول الكبرى (1945-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008
2 -مطبوش الحاج، الأمن القومي و نظام الأمن الجماعي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، 2005.
3 -صليحة كبابي، مجلة العلوم القانونية و الإدارية و السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009
4 -خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995
5 -خالد معمر، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008/2007
6 -طارق رادف، الاتحاد الأوربي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005/2004

**المجلات و الدوريات:**

1 -أحمد ابراهيم محمود، الإرهاب الدولي في إفريقيا بين الأزمات الداخلية و تهديدات تنظيم القاعدة، دراسات استراتيجية، العدد 183، جانفي 2008

2 -أحمد شوقي الحنفي، الأمن القومي: دراسة في الأصول و المفاهيم، مجلة المنار، عدد 04، 1998
3 -بولعراس بوعلام، الجريمة المنظمة: الوجه الآخر للإرهاب الدولي، مجلة الجيش، العدد 471، أكتوبر 2002
4 -زغدار عبد الحق، واقع و آفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات، مجلة الفكر، العدد 8
5 -محمد الصديق بغة، العلاقات القلقة بالمنطقة بين هواجس الأمن و نوازع الهيمنة، مجلة شؤون عربية، العدد 142، 2010
6 -عبد المنعم المشاط، تحليل ظاهرة الأمن القومي، مجلة استراتيجيا، عدد 52، 1986
7 -عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، ملتقى قسنطينة، 2008
8 -غانم السيد عبد المطلب، ندوة العنف و السياسة في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 90، أكتوبر 1987

**الكتب باللغة الأجنبية:**

1- Abderrahmane mebtoul, le maghreb et la sécurité euro-méditerranéenne, in la coopération europe/maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales, l'institut français des relations internationales, IFRI, avril 2011
2- Djillali lounes, AQMI, une filiale d'al-quaida ou une organisation algérienne, in lmaghreb-machrek, N°208, été 2011
3- fernando reinares, méditerranée occidentale et terrorisme mondial : quels défis ? quelles réponses ?, in afkar/idées, automne, 2009
4- Gérard challiand et armand blin, histoire du terrorisme de l'antiquité à al-quaida, paris, bayard, 2004
5- Gérard Soulier, comment combattre le terrorisme, in manière de voir, décembre 2001
6- Jean marc balancie, les mille et un visage du terrorisme contemporain, in questions internationales, N°8, juillet-aout 2004

7- Michel poulain, les flux migratoires dans le bassin méditerranéen, in politique étrangère, N°3, 1994
8- Philippe rekacewicz, affaissement des etats, diffusion du djihadisme, le monde diplomatique, 1 octobre 2013.
9- Philippe fargues et hervé le bras, migrants et migrations dans le bassin de la méditerranéen,les notes IPEMED, etudes et analyses, n°1, septembre 2009.
10- SaidHadadi, politicalsecurisation and democratition in the maghreb : ambiguous discoures and find- tunning practices for securityparthnership, institute of europe and studies, universities of california, london, 2004
11- Vaisse maurice, dictionnaire des relations internationales au 20éme siécles, paris, armand colin, 2000
12- Wolfers Arnold (1952), national security as an ambiguous symbol, dans wolfers (arnold) (discord and collaboration baltimora jhons hpkins university press, 1962.
13-

**مواقع الأنترنت:**

www.unodc.org

www.eur-lex.europa.eu

www.lasportal.org

www.alhewar.org

www.arabic.people.com

www.politiqueinternationale.com

www.emcdda.europa.eu

www.algérie-focus.com

www.tuniscope.com

www.worldbank.org

fr.ufpweb.org

www.echouroukonline.com

www.slateafrique.com

www.desinfos.com

www.adala.justice.gov.m

www.eur-lex.europa.eu

www.sahel-intelligence.com

www.jfcconseilmed.fr